الموسم الثاني
للانصات المركزي

باحث قانوني: التقصير الدستوري والقانوني للحكومة الاتحادية في صرف رواتب كردستان

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 32
الخميس
2025/07/10
No. : 8023

الانتقال إلى النضال السلمي

-نداء من اوجلان-

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

رئيسا الجمهورية والوزراء :مباحثات حول رواتب كردستان والملفات المشتركة

قوباد طالباني: بديل الاتفاق هو الاتفاق فقط

اجتماع الرئاسات يبحث الأوضاع الإقليمية ومسالة خور عبدالله

رئيس الجمهورية : المحكمة الاتحادية صمام أمان دستوري، ودعامة النظام الديمقراطي

المحكمة الاتحادية تؤكد إلتزامها باختصاصاتها الدستورية

الاتحاد الوطني مع الحل الدستوري في المناطق المتنازع عليها

الحكومة المحلية في كركوك تواصل خدمة جميع المكونات دون تمييز

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

التقصير الدستوري والقانوني للحكومة الاتحادية في صرف رواتب كردستان

احمد عبدالحسين: بغداد - أربيل بين ثابتين إنساني ّ ووطني ّ

سعد الاوسي: في مديح القمم العالية

سوران الداودي : من يقرر متى واين يكون التركماني مهما؟

المـرصــد التركـي و الملف الكردي..تغطية خاصة

أوجلان يطلق نداء جديدا حول عملية السلام

بيان وفد إمرالي عن تفاصيل اللقاء مع أوجلان

أردوغان يعد بـ"تطورات إيجابية"

تولاي حاتم أوغلاري : نحن على أعتاب لحظة تاريخية

عائشة غول: سنكون في السليمانية لحدث تاريخي

من هم الرفاق الستة إلى جانب أوجلان؟

إقامة هذا الانجاز التاريخي شرف كبير للسليمانية

ماذا حدث على ارتفاع 852 مترا ؟

المرصد السوري و الملف الكردي

مباحثات ايجابية بين دمشق و وفد الإدارة الذاتية برعاية امريكية فرنسية..

بيان حول إلغاء تصنيف هيئة تحرير الشام كمنظمة إرهابية

الباحث كرديار دريعي: مركز دراسات : غرب كردستان في المعادلات السورية الجديدة

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

مجلة"تايم": شرق أوسط جديد يتكشف أمام أعيننا

ماركو روبيو: تعزيز المعونات الخارجية مجددا

آسيا تعج ّ بالنووي.. هل بدأ العد التنازلي للحرب ؟

الأمير تركي الفيصل: لا ينبغي للسيد ترامب أن يتبع معايير مزدوجة

شي جين بينغ يتخطى البريكس.. توبيخ صامت لكتلة متصدعة؟

نيان خسرو: حرب التكنولوجيا العسكرية والمعلوماتية

العدد: 8023... 10-07-2025

رئيسا الجمهورية ومجلس الوزراء :

مباحثات حول رواتب كردستان وحل الملفات المشتركة وتغليب المصلحة الوطنية

التقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ٧ تموز ٢٠٢٥، رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني.

وجرت خلال اللقاء، مناقشة الأوضاع العامة في البلاد، والتطورات على المستوى الإقليمي، والتحديات التي تواجه المنطقة عموما، حيث جرى التأكيد على ضرورة توحيد الخطاب والمواقف وتغليب المصلحة الوطنية لمواجهة كل أشكال التحديات، ومراعاة مصالح جميع العراقيين.

كذلك جرى بحث ملف تمويل رواتب موظفي إقليم كردستان العراق، والعمل على حل الملفات المشتركة وفقا للصيغ الدستورية والقانونية النافذة. كما جرت مناقشة التحضيرات الجارية لإجراء الانتخابات في موعدها المقرر، لتكون نتائجها المعبر الحقيقي عن تطلعات الشعب العراقي.

تشكيل لجنة لمناقشة الالتزامات الماليَّة بين الحكومة والإقليم

هذا و ترأس رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، يوم الثلاثاء، الجلسة الاعتيادية السابعة والعشرين لمجلس الوزراء، جرى فيها بحث الشؤون العامة في البلاد واستعراض ملفات اقتصادية وخدمية، فضلاً عن التداول في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال واتخاذ القرارات بشأنها.

ففي إطار حرص الحكومة على تطبيق ما ورد في قانون الموازنة الاتحادية العامة، وقرارات المحكمة الاتحادية بخصوص الالتزامات المالية بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان العراق، فقد ناقش مجلس الوزراء ورقتين، الأولى مقدمة من الجهات الاتحادية المعنية والثانية من حكومة إقليم كردستان العراق، تخصان موضوع تسليم إيرادات الإقليم النفطية وغير النفطية وملف رواتب موظفيه وتوطينها، وعلى إثر ذلك وجه السيد رئيس مجلس الوزراء بتشكيل

لجنة برئاسة السيد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التخطيط، وعضوية السادة وزراء؛ الإعمار والإسكان، والتعليم العالي، والعدل، والصحة، لمناقشة الورقتين مع جميع الجهات المعنية في الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، على أن تقدم اللجنة توصياتها إلى مجلس الوزراء، ليتمّ اتخاذ القرار المناسب بشأنها، بأقرب وقت ممكن.

اجتماع اللجنة الوزارية: التأكيد على ضمان حقوق موظفي كوردستان

الى ذلك عقدت اللجنة الوزارية الخاصة بمناقشة الملفات العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان اجتماعا لمناقشة الملفات المتعلقة بموضوع تسليم إيرادات الإقليم النفطية وغير النفطية وملف رواتب الموظفين وتوطينها.وعقب انتهاء الاجتماع اصدرت وزارة التخطيط في الحكومة الاتحادية بيانا، اكدت فيه «أهمية مواصلة النقاشات بهدف التوصل إلى حلول ومعالجات سريعة وعادلة وواقعية، تضمن حقوق موظفي إقليم كوردستان»، وفيما يأتي نص البيان:

«ترأس نائب رئيس مجلس الوزراء – وزير التخطيط الدكتور محمد علي تميم، الأربعاء، الاجتماع الأول للجنة الوزارية التي شكلها مجلس الوزراء خلال جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء، والخاصة بمتابعة الملفات العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان.

وشارك في الاجتماع الوزراء، الدكتور نعيم العبودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وبنكين ريكاني، وزير الإسكان والإعمار، والدكتور صالح الحسناوي، وزير الصحة، والدكتور خالد بتال النجم، وزير الصناعة والمعادن، والدكتور خالد شواني، وزير العدل.

وشهد الاجتماع استعراض الورقتين المقدمتين من الحكومتين الاتحادية والاقليم، حيث تناولت الورقتان عددًا من المحاور الحيوية، في مقدمتها، ملف تصدير النفط وآليات تنظيمه، حجم الاستهلاك المحلي من المنتجات النفطية، فضلا عن تسليم الإقليم حصة الخزينة الاتحادية من الإيرادات غير النفطية، إضافة إلى مناقشة توطين رواتب موظفي إقليم كوردستان.

وأكدت اللجنة على أهمية مواصلة النقاشات الفنية والإدارية بشأن تلك الملفات بهدف التوصل إلى حلول ومعالجات سريعة وعادلة وواقعية ، تضمن حقوق موظفي إقليم كردستان أسوةً بزملائهم في باقي المحافظات العراقية، في إطار وحدة السياسة المالية للدولة».

خبير نفطي: الاتفاق مع الحكومة الاتحادية هو الافضل لحكومة الاقليم

هذا وتستمر الحوارات بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية للتوصل الى اتفاق حول استئناف تصدير النفط من اقليم كوردستان وانهاء مشكلة تاخر صرف رواتب الموظفين المتأخرة منذ أكثر من شهرين.

ويتواجد الآن وفد من حكومة اقليم كوردستان في بغداد ويستمر بعقد الاجتماعات مع المسؤولين في الحكومة الاتحادية للتوصل الى اتفاق مشترك حول استئناف تصدير النفط من اقليم كوردستان.

يقول ريبوار محمد امين الخبير في العقود النفطية لـPUKMEDIA: ان الحوارات مستمرة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان حول ملف النفط ونأمل ان يتم التوصل الى اتفاق مشترك ينهي المشاكل العالقة.

واضاف: ان اقليم كوردستان اقترح تصدير ٣٠٠ الف برميل من النفط يومياً، والحكومة الاتحادية تريد تسليم جميع النفط المستخرج الى شركة سومو واقليم كوردستان يريد كمية من النفط للاستخدام الداخلي.

واوضح: انا اعتقد بان من الافضل تسليم جميع النفط المستخرج الى الحكومة الاتحادية والحصول على حصة اقليم كوردستان من الموازنة ورواتب الموظفين بشكل كامل بالاضافة الى توفير الوقود والنفط الى المواطنين بسعر مدعوم اسوة بباقي المحافظات الاخرى.

وقال: ان اقليم كوردستان لديه مشكلة اخرى وهي مشكلة الشركات النفطية التي وقعت عقودا مع حكومة اقليم كوردستان ويجب ان تحصل الشركات النفطية على مستحقاتها وعدم تغيير اي بند في تلك العقود، وهذا الامر هو الذي يصعب التوصل الى اتفاق. كما هناك مشكلة القروض التي بذمة حكومة اقليم كوردستان.

وتابع: من الافضل تطبيق الدستور والتوصل الى الاتفاق شامل يتوافق مع الدستور والقوانين النافذة وانهاء الملفات العالقة بشكل نهائي وصرف رواتب الموظفين المتاخرة منذ اكثر من شهرين.

ورقتان لـ«حل مستدام»

الى ذلك تبادلت بغداد، وأربيل، ، ورقتين لحل مشكلات مزمنة تتعلّق بموارد وأموال النفط ورواتب موظفي الإقليم، التي غالباً ما يتأخر دفعها إلى مستحقيها منذ نحو ١٥ عاماً نتيجة صراع سياسي حول النفوذ والصلاحيات،ويوم الأربعاء، وصل مستشار الأمن القومي، قاسم الأعرجي، إلى محافظة أربيل مكلفاً من رئيس الوزراء محمد السوداني لـ«عقد سلسلة من اللقاءات، السياسية والأمنية مع القيادات في إقليم كردستان»، طبقاً لبيان صادر عن المستشارية.

وتقول مصادر مطلعة إن لقاءات الأعرجي «ستُركز على قضايا أمنية بشكل أساسي، وكذلك على مضمون ورقتي الاتفاق والسعي لحل المشكلات بين الجانبين».

وبعد استقبال الأعرجي في أربيل، الأربعاء، قال مكتب رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، إن الطرفين «بحثا استمرار التنسيق والتعاون بين الجيش العراقي والبيشمركة والقوات الأمنية، كما تطرقا إلى آخر الجهود والخطوات المتعلقة بعملية السلام في تركيا».

وتنص ورقة حكومة كردستان على تسليم النفط عبر شركة تسويق النفط «سومو» الاتحادية، أو من خلال الشركات العاملة داخل الإقليم، على أن تُستثنى الكميات المستهلكة محلياً، والمقدرة بـ٦٥ ألف برميل يومياً.

في المقابل، تشترط ورقة الحكومة الاتحادية تسليم الكمية الكاملة المنتجة من الإقليم، والمقدّرة بـ٢٨٢ ألف برميل يومياً، وتسليم ٢٣٦ ألف برميل منها إلى شركة «سومو»، مع إبقاء الكمية المتبقية للاستهلاك المحلي، وتحمّل حكومة الإقليم تكلفة النقل والتوزيع.

وينص الاتفاق على ضرورة تسليم ٥٠ في المائة من الإيرادات (الضرائب والرسوم الجمركية والضرائب الداخلية) غير النفطية، لكن الحكومة الاتحادية حدّدت سقفاً لا يقل عن ٢٠٠ مليار دينار شهرياً، وهو ما يُعادل ٤٫٧ تريليون دينار سنوياً.

وبشأن «معضلة» رواتب الموظفين في كردستان المزمنة، فإن أربيل تطالب في مسودتها بصرف رواتب شهري مايو (أيار) ويونيو (حزيران) ٢٠٢٥ بشكل استثنائي، استناداً إلى قرار المحكمة الاتحادية رقم «٢٦٩/اتحادية/٢٠٢٣»، الذي ينص على عدم جواز ربط صرف الرواتب بأي خلاف سياسي أو إداري بين الطرفين.

في حين تضع الحكومة الاتحادية آلية تنفيذ مشروطة، تتضمن تسلم الموافقات الرسمية من الإقليم على الاتفاق، وتسلُّم النفط والإيرادات حسب الجداول المتفق عليها، وتشكيل لجان مشتركة فنية وقانونية لمتابعة التطبيق، إضافة إلى تشكيل لجنة بين بغداد وأربيل لاستكمال توطين رواتب الموظفين وفقاً لقانون المحكمة الاتحادية، وخلال ٩٠ يوماً، وبعدها يكون التمويل للرواتب الموطّنة حصراً.

قوباد طالباني: بديل الاتفاق هو الاتفاق فقط

عقد نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كردستان قوباد طالباني اجتماعات بشكل منفصل مع كل من ستيفن بيتنر، القنصل العام الأمريكي، وفؤاد خازر المجالي، القنصل العام للمملكة الأردنية الهاشمية، وهيتوشي إيشيزوكا، القنصل الجديد لليابان في إقليم كوردستان.

وخلال اللقاءات الثلاثة التي جرت الأربعاء ٩ تموز ٢٠٢٥، تم التباحث حول العلاقات بين الإقليم وبغداد، ومسألة رواتب موظفي الإقليم.

في هذا السياق، وبالاشارة إلى حياة ومعيشة موظفي الإقليم، اكد نائب رئيس الوزراء أن بديل الاتفاق هو الاتفاق، وأوضح ان «إقليم كوردستان سيبذل كل الجهود الممكنة للتوصل إلى اتفاق دائم لحل مشكلة رواتب موظفي الإقليم.“

الاستقرار يصب في مصلحة جميع شعوب المنطقة

وفي محور آخر من اللقاء، تم تبادل وجهات النظر حول الوضع العام في المنطقة، ولا سيما عملية السلام في تركيا. وبالاشارة إلى الحرب والتوترات الأخيرة، عبر قوباد طالباني عن أمله في أن تكثف المجتمع الدولي والأطراف الإقليمية جهودها لخفض التوترات وتعزيز الاستقرار، لأن الاستقرار في النهاية يصب في مصلحة جميع شعوب المنطقة، بينما في

ظل انعدام الاستقرار يتضرر الجميع.

وفيما يتعلق بعملية السلام في تركيا، شدد نائب رئيس الوزراء على ضرورة دعم العملية، وقال: «أينما تطلب الأمر، فإن إقليم كوردستان مستعد لتقديم أي نوع من الدعم والتنسيق لدفع العملية إلى الأمام».

وبمناسبة انتهاء مهام القنصل الأردني في الإقليم، أعرب قوباد طالباني عن شكره وتقديره للقنصل لدوره المهم خلال فترة عمله في تطوير العلاقات بين الأردن والإقليم في مختلف المجالات، لا سيما في مجالي الزراعة والتعليم العالي.

وفي اجتماعه مع القنصل الجديد لليابان، رحب نائب رئيس الوزراء به وشكر الحكومة اليابانية على دعمها المتواصل لإقليم كوردستان، داعيا إلى تعزيز العلاقات الثنائية بشكل أكبر، خاصة في مجالي التعليم العالي وتنمية قدرات الشباب.

حوارات مستمرة

الى ذلك وخلال تصريحات للصحفيين قال قوياد طالباني: خلال الفترة الماضية زار وفد من الحكومة الاتحادية اربيل وعقدنا معهم اجتماعات مكثفة.واضاف: الان وفد حكومة اقليم كوردستان متواجد في العاصمة بغداد ويعقد اجتماعات مكثفة مع الحكومة الاتحادية، ونامل ان يتم الوصل الى حل نهائي للملفات المالية العالقة قريبا.

رئاسة الإقليم تدعو للإسراع في حل الخلافات

في السياق نفسه دعا نائب رئيس إقليم كردستان جعفر الشيخ مصطفى، الأحد، إلى الإسراع في حل الخلافات بين حكومتي الإقليم والمركز ووضع حد لمعاناة المواطن جراء أزمة الرواتب.وأشار الشيخ مصطفى خلال اجتماع مع المحاربين القدامى في إدارة رابرين ضمن محافظة السليمانية إلى المشهد الراهن والوضع المعيشي الصعب الذي يعانيه المواطن جراء تأخر الرواتب، مشددا أن "المواطن من حقه انتقاد الوضع القائم"، داعيا محاربي الاتحاد الوطني القدامى الوقوف مع المواطن ومعاناته وأن يكونوا جزءا من الحل.

وأشار إلى أهمية "الإسراع في حل المشاكل العالقة بين الإقليم وبغداد وإنهاء المعاناة التي يمر بها المواطن بشكل عام وشريحة الموظفين والمتقاعدين بشكل خاص".

انشاء اول بنك جينات في السليمانية لتعزيز الامن البيولوجي والزراعي

من جهة اخرى وضع قوباد طالباني، نائب رئيس الوزراء، الاثنين ٧ تموز ٢٠٢٥ في حديقة هواري شار بمدينة السليمانية خلال مراسم حجر الأساس لمشروع «جين بانك»، بحضور بيكرد طالباني، وزير الزراعة في حكومة إقليم كوردستان، والدكتور صلاح ممثل منظمة الفاو في العراق، والدكتور هفال أبو بكر، محافظ السليمانية.

يعد «جين بانك» من المشاريع الاستراتيجية الهامة في قطاع الزراعة، ويتم تنفيذه على مساحة ١٠٠ دونم من الأراضي، بمبادرة وتمويل من منظمة الفاو، ويهدف المشروع إلى جمع وحفظ البذور ونسل الموارد الوراثية للنباتات والحيوانات والكائنات الحية التي تحمل طبعة الاصيل الكوردستاني والعراقي.

وسيتم ضمن إطار المشروع، إنشاء مركز علمي مخصص لإجراء الدراسات والبحوث حول النباتات والحيوانات والكائنات الحية وايجاد آلية فعالة لحمايتها، وسيوفر المشروع فرص عمل كبيرة للكوادر المتخصصة في هذا المجال.

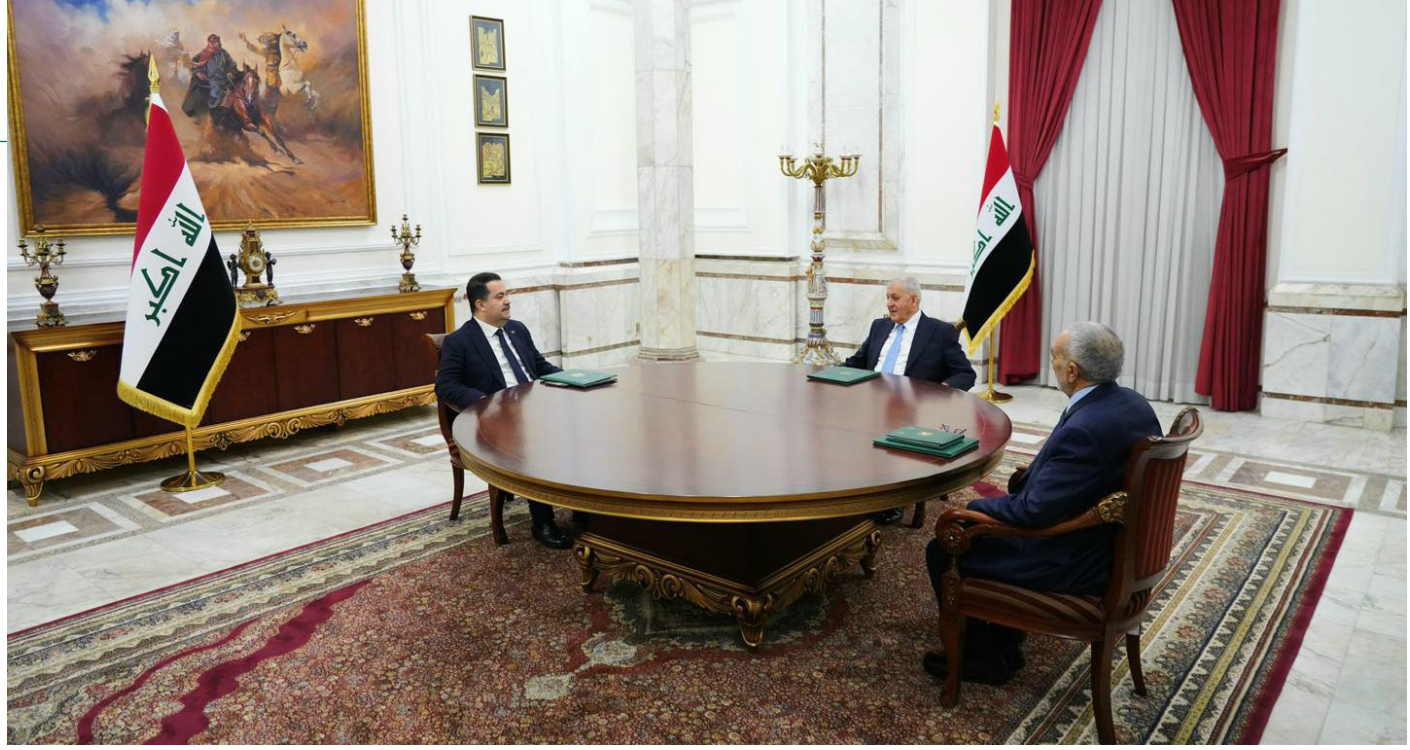

اجتماع الرئاسات يبحث الأوضاع الإقليمية ومسالة خور عبدالله

اجماع على ضرورة التعاطي بحرص مع الملفات الدولية وعدم استغلالها للجدل والمزايدات

عقدت الرئاسات، الثلاثاء الموافق ٨ تموز ٢٠٢٥، اجتماعاً في قصر بغداد، حضره فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، ورئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، ورئيس مجلس النواب الدكتور محمود المشهداني.

وناقش الاجتماع الأوضاع الإقليمية وتطوراتها، وضرورة الحفاظ على المسار الذي اختطته الحكومة بالنأي بالعراق عن المخاطر والحفاظ على سلامة البلاد.

وكذلك ناقش السادة الرؤساء الاستعدادات للانتخابات النيابية ودعم الخطوات التي تقوم بها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في الموعد المقرر في ١١ تشرين الثاني ٢٠٢٥.

كما تداول السادة الرؤساء موضوع اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله والتي جرى التصديق عليها من قبل مجلس النواب الموقر بموجب القانون (٤٢) لسنة ٢٠١٣، والذي قررت المحكمة الاتحادية العليا عدم دستورية نصاب تشريعه من الناحية الشكلية بموجب قرارها في الدعوة المرقمة (١٠٥/ وموحدتها ١٩٤/ اتحادية/ ٢٠٢٣).

وجرى الاتفاق على الآتي:

١. ضرورة قيام مجلس النواب بحسم الإجراء التشريعي المطلوب وحسب قرار المحكمة الاتحادية الذي أوجب إعادة تشريع قانون التصديق على الاتفاقية أصوليا.

٢. قيام كل من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء بسحب طلب العدول المقدم من كل منهما إلى المحكمة الاتحادية وذلك لانتفاء الحاجة بعد المضي بالمسار التشريعي.

٣. تأكيد التزام العراق بالاتفاقيات الدولية والمواثيق الأممية وقرارات مجلس الأمن.

وأكد السادة الرؤساء ضرورة التعاطي بحرص وحذر مع الملفات الدولية وعدم استغلالها للجدل والمزايدات السياسية والإعلامية لأن ذلك يعرض حقوق العراق وسمعته الخارجية ومصالحه للضرر.

رئيس الجمهورية :

المحكمة الاتحادية صمام أمان دستوري، ودعامة النظام الديمقراطي

أدى القاضي حسن فؤاد منعم الخفاجي اليمين الدستوري أمام فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٩ تموز ٢٠٢٥ في قصر بغداد، وذلك كعضو احتياط في المحكمة الاتحادية.

وأعرب فخامة رئيس الجمهورية عن تمنياته لسيادة القاضي بالتوفيق والنجاح في أداء مهامه القضائية، مؤكداً على الدور المحوري للمحكمة الاتحادية وما تمثله من صمام أمان دستوري، ودعامة أساسية للعدالة والنظام الديمقراطي.

بدوره، ثمّن القاضي حسن فؤاد منعم دعم فخامة رئيس الجمهورية للمؤسسة القضائية، مؤكداً التزامه بأداء واجباته القضائية وفقاً لأحكام الدستور والقانون، وبما يعزز من استقلال القضاء ويخدم مسيرة العدالة في البلاد.

ضرورة توفير الأجواء المناسبة لإنجاح الانتخابات

هذا و استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٩ تموز ٢٠٢٥ في قصر بغداد، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق السيد محمد الحسان.

وجرى، خلال اللقاء، بحث مجمل التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في البلاد والمنطقة، حيث أكد السيد الرئيس حرص العراق على إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المقرر خلال شهر تشرين الثاني المقبل، مشيرا الى أهمية مشاركة العراقيين بمختلف مكوناتهم في الانتخابات لاختيار ممثليهم الحقيقيين بكل حرية وشفافية.وأضاف السيد الرئيس أن الدولة سخرت إمكاناتها لتقديم الدعم للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لاستكمال كل متطلباتها بهذا الشأن، مشددا فخامته على ضرورة توفير الأجواء المناسبة لإنجاح الانتخابات واتخاذ الإجراءات القانونية بحق مستخدمي المال السياسي.وأشار رئيس الجمهورية إلى أهمية دور الأمم المتحدة في دعم الجهود التي يبذلها العراق في الاستعداد للانتخابات لإنجاز الاستحقاق الديمقراطي.

من جانبه، أكد السيد الحسان سعي المنظمة الأممية إلى تعميق علاقاتها مع العراق في مختلف المجالات، مشيرا إلى حرصها على دعم مسار التنمية ومواجهة تحديات المرحلة وتعزيز التعايش السلمي بين جميع المكونات العراقية.

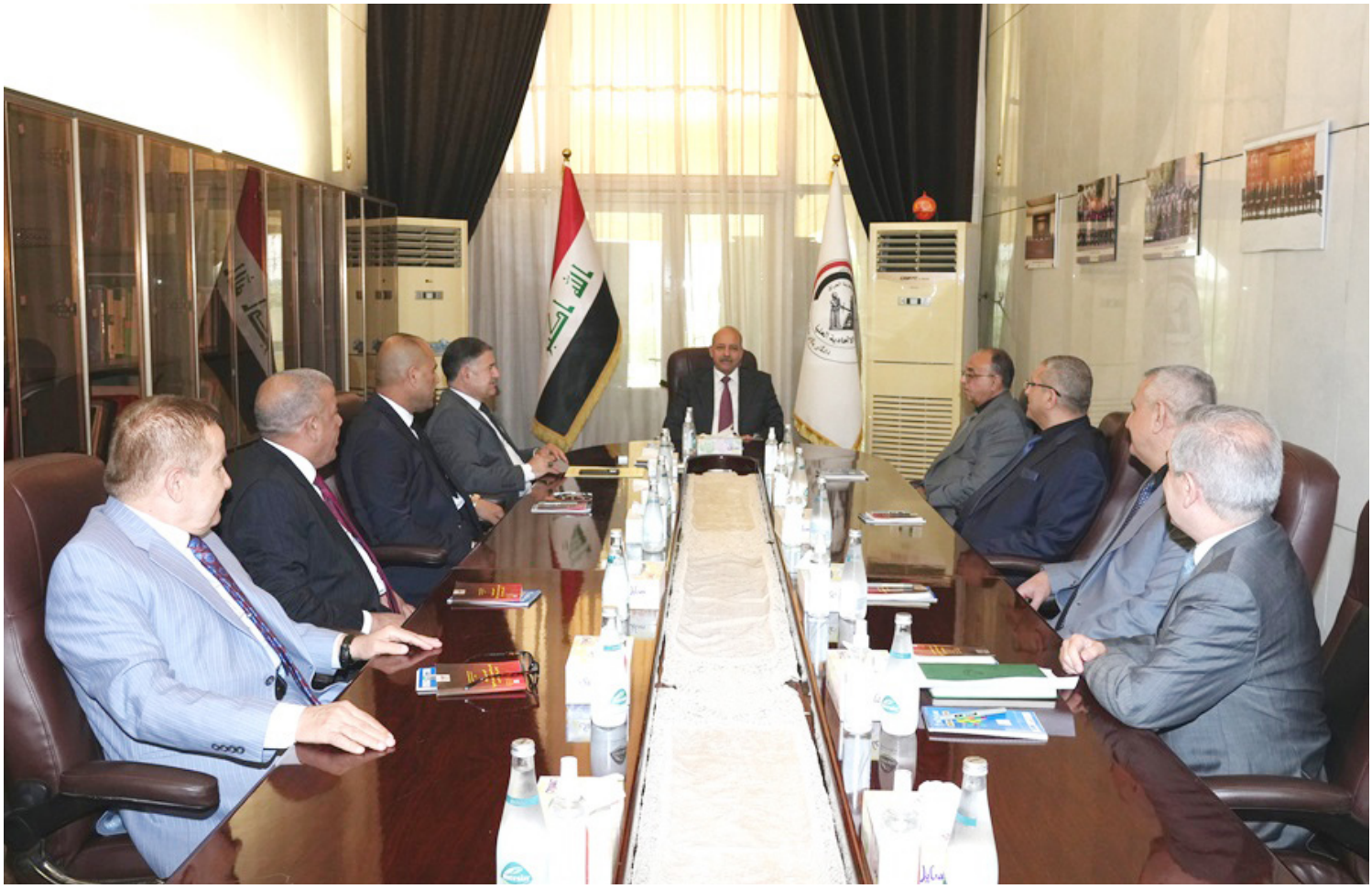

المحكمة الاتحادية تؤكد إلتزامها باختصاصاتها الدستورية

عقدت المحكمة الاتحادية العليا، الإثنين ٢٠٢٥/٧/٧، اجتماعها التشاوري الأول برئاستها الجديدة وبحضور كافة أعضائها وذلك لمناقشة سير العمل في المحكمة.

وبحسب بيان صادر عن المحكمة الاتحادية، فقد «أكد المجتمعون على المبادئ الآتية:

اولاً: التأكيد على التزام المحكمة الاتحادية العليا باختصاصاتها الدستورية وفق ما رسمه لها الدستور في المواد (٥٢ و ٩٣) منه والمادة (٤) من قانونها رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ وعدم التوسع في هذه الاختصاصات وكذلك التأكيد على استقلالية المحكمة في أتخاذ القرارات وعدم السماح بالتدخلات السياسية في عمل المحكمة.

ثانياً: التأكيد على التزام المحكمة الاتحادية العليا جانب الحياد وانها تقف على مسافة واحدة من جميع الفرقاء السياسيين وان غايتها وهدفها الأساسي هو المحافظة على النظام السياسي في العراق واحترام الحقوق الدستورية لكافة مكونات الشعب العراقي.

ثالثاً: عدم التدخل بأعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية واحترام ما يصدر عنهما من قرارات تدخل في صميم أعمالهما التي منحها لهما الدستور الا ما شكل منها خرقاً لنصوص الدستور فيمكن التصدي لها بإقامة الدعوى الدستورية بهذا الخصوص، وترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات.

رابعاً: التأكيد على ان دور المحكمة الاتحادية العليا فيما يخص الانتخابات العامة المقبلة لعضوية مجلس النواب هو وفق ما رسمه الدستور في المادة (٩٣/ سابعاً) وانها لا تتدخل في الصراعات السياسية بخصوص هذا الموضوع.

خامساً: التأكيد على ان المحكمة الاتحادية العليا هي احدى مكونات السلطة القضائية استناداً لأحكام المادة (٨٩) من الدستور وانها تعمل جاهدة مع مجلس القضاء الأعلى وبقية مكونات السلطة القضائية في تعزيز مفهوم العدالة واحترام احكام الدستور والقوانين.

سادساً: التأكيد على التعاون مع الجهات المختصة من خلال عقد الندوات التشاورية والحوارية مع فقهاء وأساتذة القانون الدستوري بما يسهم في تطوير عمل المحكمة الدستوري».

وأدى القاضي منذر إبراهيم حسين، رئيس المحكمة الاتحادية العليا، يوم ٣ تموز ٢٠٢٥ في قصر بغداد، اليمين الدستورية أمام فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبداللطيف جمال رشيد، بعد أن طلب الرئيس السابق للمحكمة القاضي جاسم محمد العميري، إحالته على التقاعد.

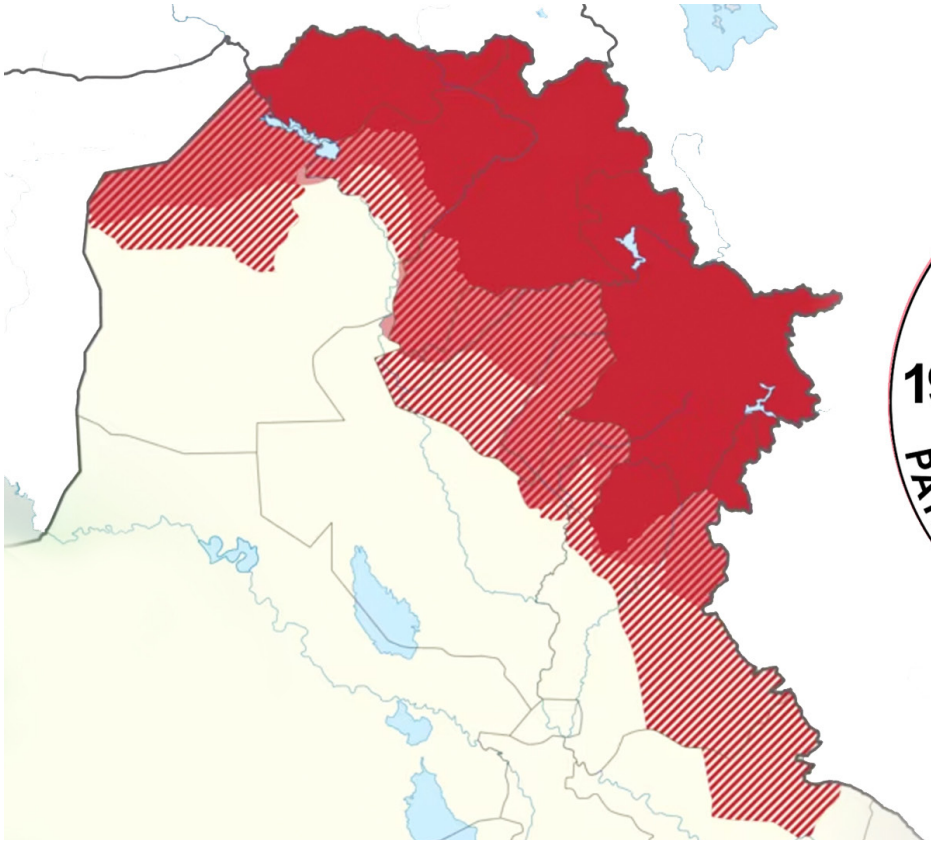

الاتحاد الوطني مع الحل الدستوري في المناطق المتنازع عليها

أكد مسؤول مركز تنظيمات كرميان للاتحاد الوطني الكوردستاني، أن أي استحداث أو تعديل إداري يجب أن يستند الى المواد الدستورية، مشيرا الى أن مسألة استحداث قضاء قره تبه، سيؤدي الى زعزعة الاستقرار السياسي والمجتمعي في محافظة ديالى كافة.

وقال سالار محمود عضو المجلس القيادي مسؤول مركز تنظيمات كرميان للاتحاد الوطني الكوردستاني، خلال مؤتمر صحفي الاثنين ٢٠٢٥/٧/٧: «قضية استحداث قضاء قره تبه، لها محتوى سياسي ودستوري، فهذه المنطقة هي من المناطق المتنازع عليها، وأي استحداث إداري فيها يجب أن يستند الى الدستور، وفي وجود مادة دستورية لايمكن الاستناد الى أي أساس قانوني لاستحداث الوحدات الادارية».

وأضاف سالار محمود: «هذه الخطوة ستؤدي الى زعزعة الأمن والاستقرار السياسي والمجتمعي، ليس فقط في منطقة قره تبه وجباره فقط، وإنما في عموم محافظة ديالى»، داعيا القوى السياسية في العراق واقليم كوردستان، الى «أخذ هذه النقطة بنظر الاعتبار، إذ

لايجوز لأحد أن يقدم على هذه الخطوة ويعمل على تغيير الحدود الادارية لأغراض انتخابية».

وأكد مسؤول مركز تنظيمات كرميان، أن «الاتحاد الوطني الكوردستاني كثف اتصالاته على مختلف الصعد مع الجهات ذات العلاقة، ولايمكن المساس بالحدود الإدارية لهذه المنطقة دون أخذ رأي أهلها»، مشيرا الى «أن منطقة قره تبه وجباره منطقة كوردستانية تاريخيا وستبقى كذلك، ولكن اتخاذ خطوات أحادية الجانب لايخدم الاستقرار والتعايش في المنقطة».

ودعا سالار محمود حكومة ورئاسة اقليم كوردستان الى التدخل المباشر في هذا الموضوع، لأنها تتعلق بجميع المناطق التي تسمى بالمتنازع عليها.

من جهته قال كاروان يارويس مقرر كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني، خلال المؤتمر الصحفي: «نرفض هذه الفكرة جملة وتفصيلا، لأنها تتعارض مع بنود الدستور، إذ لايجوز إجراء أي تغيير إداري في المناطق المتنازع عليها، قبل تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور».

وأضاف كاروان يارويس: «سنقوم بجملة خطوات، حيث نقدم كنواب المنطقة، لائحة الى دولة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني عن طريق وزير العدل الدكتور خالد شواني، كما وجه مديرا ناحيتي كوكس وجبارة كتابا عبر إدارة كرميان وأعلنا معارضتهما لضم الناحيتين الى القضاء المستحدث، وإن لم تنجح هذه الخطوات سنقيم دعوى قضائية لدى المحكمة، ونطمئن الجمع أننا سنتبع جميع السبل القانونية والدستورية بهذا الصدد».

هذا وأعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة التخطيط الاتحادية، عبدالزهرة الهنداوي، مصادقة وزير التخطيط في الحكومة الاتحادية، محمد علي تميم، على استحداث قضاء قره تبه في محافظة ديالى، مشيرا الى أن «ثلاث نواحٍ لم تكن مرتبطة بأي قضاء، وهي: قره تبه، جبارة، وكوكس، مما استدعى إنشاء مركز قضاء جديد يحقق التراتبية الإدارية المطلوبة».

من جهته قال فهمي برهان، مسؤول الهيئة العليا للمناطق الكوردستانية خارج إدارة الإقليم في تصريح سابق لـ PUKMEDIA، ان «منطقة قرتبة تقع ضمن المناطق المتنازع عليها بحسب المادة ١٤٠ من الدستور، ونرى ان حدوث اي تغيير في الوضع الإداري والاقتصادي والأمني في هذه المناطق يجب ان يتم بالتفاهم والتنسيق بين إقليم كوردستان والعراق».

وأضاف «سنتوجه هذا الأسبوع بكتاب رسمي عبر حكومة الإقليم الى اللجنة العليا للمادة ١٤٠ من الدستور بهذا الخصوص، ولا نرى أي فائدة في خطوات أحادية الجانب في المناطق المتنازع عليها وينبغي الالتزام بالدستور والقانون والتفاهمات قبل اتخاذ اي قرار بصدد هذه المناطق».

الحكومة المحلية في كركوك تواصل خدمة جميع المكونات دون تمييز

يواصل محافظ كركوك تنفيذ المشاريع الخدمية والاستراتيجية لجميع أهالي كركوك بكل اطيافهم دون اي تمييز، منها طريق كركوك – جمجمال وكركوك – بردي، فيما تؤكد عضوة في مجلس المحافظة ان «هذه المشاريع تأتي ضمن التعهدات التي قطعتها قائمة كركوك قوتنا وارادتنا لأهالي المدينة قبل انتخابات مجالس المحافظات».

وقالت بروين فاتح عضوة كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس محافظة كركوك خلال تصريح لـPUKMEDIA: «تمكن محافظ كركوك من انجاز عدد كبير من المشاريع خلال فترة عمل الحكومة المحلية التي لم يتجاوز عمرها عاما واحدا، وشملت هذه المشاريع انشاء مجسرات وتشجير الغابات وتنظيف احياء المدينة».

وأضافت: «المشاريع الخدمية والاستراتيجية التي أنجزت في كركوك شملت جميع المناطق والمكونات، دون استثناء، وتأتي ضمن التعهدات التي قطعتها قائمة كركوك قوتنا وارادتنا لأهالي المدينة قبل انتخابات مجالس المحافظات، فمثلا نفذ مشروع في منطقة سي كانيان ذات الاغلبية

المسيحية، كما تم تنفيذ مشاريع في المناطق العربية، الى جانب انجاز مشاريع في الاحياء الكوردية».

وفيما يتعلق بمشاريع الطريق الاستراتيجي، كركوك – بردي وكركوك - جمجمال، اكدت بروين فاتح: ان «هذه المشاريع ستعود بالنفع على جميع اهالي كركوك، من خلال توفير فرص عمل للشباب واصحاب المهن المختلفة، إضافة الى ان هذه المشاريع يربط محافظة السليمانية واربيل بمحافظة كركوك وبغداد، مما يسهم في تنشيط التبادل التجاري وحركة السلع والخدمات بين إقليم كوردستان وكركوك وبغداد».

وأشارت الى ان «المشروع سيساهم أيضا في تحديث شبكة الطرق في كركوك وتسهيل حركة الافراد والبضائع، فضلا عن تعزيز السلامة المرورية والحد من الحوادث».

المحافظ يشيد بالدور الفاعل للشرطة المجتمعية في ترسيخ الأمن والاستقرار

الى ذلك شارك محافظ كركوك ريبوار طه، في فعاليات المؤتمر الثاني للشرطة المجتمعية الذي أقيم بحضور عدد من القيادات الأمنية والمسؤولين المحليين.

وثمّن محافظ كركوك خلال تصريح للصحفيين، الجهود الكبيرة التي تبذلها القوات الأمنية، مشيدا بالدور الفاعل للشرطة المجتمعية في ترسيخ الأمن والاستقرار، وتهيئة بيئة آمنة وصحية تسهم في تعزيز السلم المجتمعي".كما أكد المحافظ على أهمية الشراكة بين الأجهزة الأمنية والمواطنين في بناء مجتمع متماسك يسوده القانون والنظام".

من جانبه قال المدير العام للشرطة المجتمعية العميد علي العجمي للمسرى: إنه "عقد في مدينة كركوك مدينة التاخي والتنوع مؤتمر للشرطة المجتمعية وهو المؤتمر السنوي الثاني بحضور محافظ كركوك ورئيس مجلس المحافظة وقائد شرطة كركوك".

واكد، ان "للشرطة المجتمعية في كركوك تواجد في المحافظة على الامن ولها دور فعال في الشراكة بين المواطن والاجهزة الامنية، هذا من جهة ومن جهة اخرى لتقديم المساعدات للمواطن وان الشرطة المجتمعية ملاذ آمن للمواطنين في كركوك".

من جانبه، اكد العقيد عدنان القاسمي – مدير الشرطة المجتمعية في كركوك للمسرى، ان "هناك دعم قوي وعال من محافظ كركوك".

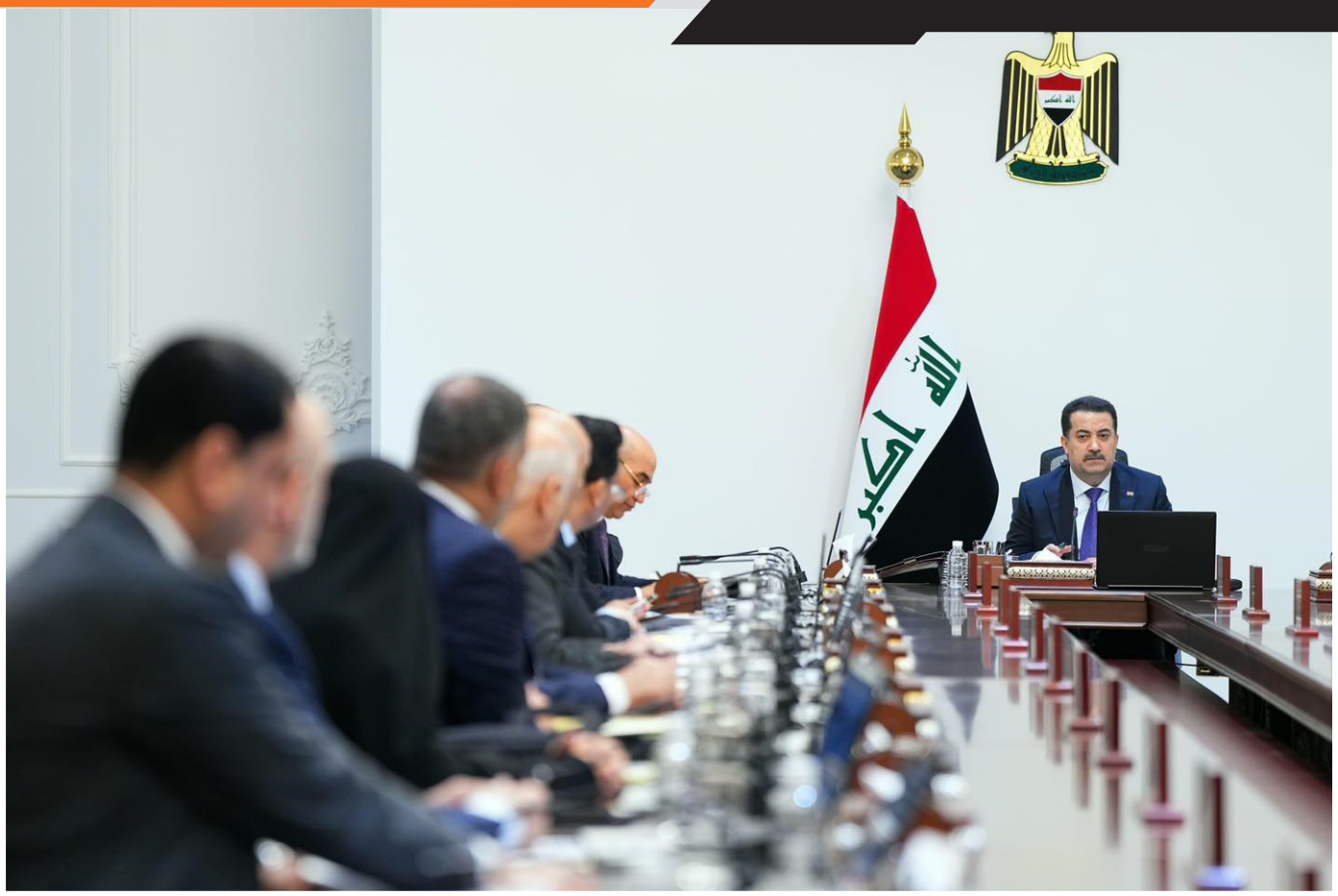

المحامي حسين يدالله :

التقصير الدستوري والقانوني للحكومة الاتحادية في صرف رواتب كردستان

في دولة القانون، تُعدّ الرواتب العامة التزامًا سياديًا لا يخضع لتقلبات السياسة أو تقاطع الإرادات. وهي حقٌّ دستوري يتقاضاه الموظف لقاء أداء خدمة عامة، ولا يجوز بحالٍ من الأحوال تعليق صرفه لأسباب خارجة عن إرادته. وفي ضوء الأزمة المتكررة في صرف رواتب موظفي إقليم كردستان، بات من الواجب توضيح

مكامن التقصير القانوني الواضح الذي تتحمّله الحكومة الاتحادية، وفق المعايير الدستورية والتشريعية العراقية.

أولاً: الحق في الراتب محمي بموجب الدستور وأحكام المحكمة الاتحادية

أكدت المحكمة الاتحادية العليا في حكمها المرقم (٢٢٤/اتحادية/٢٠٢٣) بتاريخ ٢١ شباط ٢٠٢٤، أن صرف رواتب موظفي إقليم كردستان واجب على الحكومة الاتحادية، ولا يجوز ربطه بأي خلاف سياسي أو مالي مع حكومة الإقليم.

وهذا القرار مستند إلى مواد دستورية صريحة، أهمها:

- المادة (٢/أ) التي تنص على أن "لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية".
- المادة (١٦) التي توجب تكافؤ الفرص لجميع العراقيين.
- المادة (٥٠) التي تُلزم المسؤولين بالحفاظ على مصالح الشعب.

إن خرق هذه المواد من خلال تعطيل صرف الرواتب يُعد مخالفة مزدوجة للقاعدة الدستورية ولحكم قضائي باتٍ صادر عن المحكمة الاتحادية.

ثانيًا: خرق واضح لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص

تنص المادة (١٤) من الدستور العراقي على أن "العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو القومية أو الأصل أو الرأي السياسي أو المكان الجغرافي".

إن الامتناع عن إرسال الرواتب إلى إقليم كردستان، بينما تُرسل بانتظام إلى باقي المحافظات، يمثل تمييزًا مناطقيًا غير مبرر، ويشكّل انتهاكًا مباشرًا لمبدأ المساواة أمام القانون.

وبحسب اجتهاد المحكمة الاتحادية في عدة قرارات سابقة، فإن "التمييز في توزيع الموارد المالية الاتحادية لأي سبب أو ذريعة هو إخلال بمبدأ المواطنة المتساوية وعدالة التوزيع."

ثالثًا: قانون الموازنة لا يجيز تعليق الرواتب بحجة "نفاد الحصة"

تنص قانون الموازنة الاتحادية رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ على جملة من الالتزامات المالية المتبادلة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، منها تسليم الإيرادات النفطية وغير النفطية مقابل إرسال الحصة المالية. إلا أن القانون لم يجز في أي من مواده تعليق صرف الرواتب في حال حصول خلل في التسويات أو التزامات الإقليم.

حتى وإن وُجدت مخالفات مالية، فإن المبدأ العام في القانون المالي هو:

"المساءلة يجب أن تطال من اتخذ القرار المالي، لا من يتقاضى الراتب لقاء خدمة أداها."

فلا يجوز معاقبة الموظف بذريعة الإجراءات المالية، لأن التزامات الحكومة تجاه موظفيها واجبة الأداء ولا تتوقف على حسن العلاقة مع السلطة المحلية.

رابعًا: المسؤولية الإدارية والمالية تقع على عاتق الحكومة الاتحادية

وفق مبدأ "المسؤولية التنفيذية المباشرة"، تقع على الحكومة الاتحادية وحدها مسؤولية تأمين الرواتب لجميع موظفي الدولة العراقية، بما فيهم موظفو الإقليم. فهي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ السياسة المالية العامة للدولة، وصاحبة اليد العليا على خزينة الدولة الاتحادية.

وتنص المادة (١١٠) من الدستور ضمن الصلاحيات الحصرية، على أن:

"تكون السلطات الاتحادية مختصة في إدارة السياسة المالية والنقدية وإعداد الموازنة العامة للدولة."

وبالتالي، لا يمكن للحكومة الاتحادية التنصل من مسؤوليتها بدعوى "عدم تعاون الإقليم"، إذ أن الأصل أن تتخذ الحكومة السبل القانونية لإجبار الطرف المقابل على الالتزام، دون أن تحوّل حق المواطن إلى أداة ضغط.

خامسًا: الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على هذا التقصير

إن التأخر أو الامتناع عن صرف الرواتب لا يُعد خرقًا قانونيًا فحسب، بل يمثل تهديدًا مباشرًا للسلم الاجتماعي في البلاد. فالراتب هو مصدر الدخل الوحيد لأغلب الأسر، وقطعه لأشهر طويلة يؤدي إلى:

- اتساع دائرة الفقر.
- تراجع الإنتاجية العامة.
- تصاعد النقمة الشعبية على النظام السياسي.
- زعزعة الاستقرار الاقتصادي والمؤسساتي.

وقد قضت المحكمة الاتحادية في أحكام متكررة أن "المساس بحقوق المواطنين الأساسية يؤدي إلى إضعاف الشرعية الدستورية للمؤسسات التي تخرقها".

الخاتمة: لا شرعية لسلطة تنتهك حق الموظف في الراتب

من موقعنا القانوني، يمكن القول بثقة إن الحكومة الاتحادية قد أخلّت بواجبها الدستوري في عدة أوجه:

- تجاهل أحكام المحكمة الاتحادية الملزمة.
- خرق مبادئ العدالة والمساواة.
- تجاوز صلاحياتها باستخدام الذرائع المالية كغطاء لتعليق الحقوق.
- عدم اتخاذ بدائل قانونية تحفظ الحقوق دون تعطيل الرواتب.

وعليه، فإننا ندعو إلى تحييد ملف الرواتب عن الخلافات السياسية، والتعامل معه وفقًا لما يُمليه الدستور، بوصفه من صميم الحقوق السيادية للمواطن، لا منحة مشروطة بحسن النوايا بين السلطات.

*صحيفة «الحدث» اللندنية

احمد عبدالحسين:
* رئيس تحرير صحيفة«الصباح»

بغداد - أربيل بين ثابتين إنسانيّ ووطنيّ

أكثر من أيِّ وقتٍ مضى، تبدو الفرصة سانحة اليوم لإنهاء حالة الجمود في العلاقات بين الحكومة المركزيَّة وإقليم كردستان.

فبصرف النظر عن كون العلاقة بينهما هي من أشدِّ الملفات تعقيدا في مسيرة العراق الجديد الذي أعقب الحقبة الدكتاتوريَّة، ومع استحضار حقيقة أنَّ تذبذبا واضحا كان يرسم هذه العلاقة في خطّ بيانيّ يتراوح صعودا ونزولا بين تفاهماتٍ كثيرةٍ أسهمتْ مرارا في تهدئة الخطاب السياسيِّ وبناء تحالفاتٍ أسفرتْ عن تشكيل حكومات، وبين توتّراتٍ موسميَّةٍ طارئةٍ كانتْ سببا في تأزيم الخطاب أحيانا.

أتتْ زيارة رئيس مجلس النوّاب السيّد محمود المشهدانيّ الأخيرة إلى أربيل لتكون مقدّمة لنقاشاتٍ موسَّعةٍ أعرب الجانبان فيها عن أملهما في أنْ تُسهم بحلِّ الملفات العالقة، التي يقف في مقدّمتها ملفُّ صرف رواتب موظفي الإقليم.

المسؤولون في الإقليم أجمعوا على أهميَّة الزيارة وأكّدوا أنها حازتْ نجاحا كبيرا كما يُنتظر منها أنْ تُـؤدّي دورا في جعل مجلس النوّاب العراقيِّ يأخذ زمام المبادرة في إيجاد صيغٍ تُمهِّد للخروج من حالة الجمود إلى مرحلة وضع الحلول.

تستلزم هذه القضيَّة التسليم بثابتين اثنين، إنسانيّ ووطنيّ.

أمّا الثابت الإنسانيُّ فيُحتّم على الجميع عدم استثمار رواتب المواطنين وسيلة للضغط أو أداة في حيازة مكاسب سياسيَّة.

وأمّا الوطنيُّ فيتلخّص بالحقيقة التي تجعل من وحدة الكلمة العراقيَّة في هذا الظرف العصيب ضرورة قصوى تهون أمام تحقيقها كلُّ الخلافات.

باستحضار هذين الثابتين، وفي إطارٍ دستوريّ جامع، يمكن لبغداد وأربيل غلق هذا الملفِّ الذي ظلَّ مفتوحا لأكثر من عقدين.

سعد الاوسي:

في مديح القمم العالية

مرة أخـرى تحاول ريـاح السياسة القذرة أن تلتف حول قلعة القضاء العالية، الراسخة اصولها الثابتة فروعها في الحق والعدل واليقين، الممسكة بميزان الحياة ومصير الوطن كي لايميل أو يضطرب او يفقد بوصلة وجودة وصواب مساره.

ومرةً أخرى يقف القضاء العراقي العظيم بسامق قامته وكامل هيبته ليقول لا لأعيب السياسة وغرفها المظلمة وايديها الطويلة الغاشمة العابثة، هنا يجب ان تقفي مهما عتا جبروتك وعلت سلطتك، لاننا لن نسمح لك أن تستبيحي آخر قلاع الوطن وآمن ملاذات الشعب.

هكذا كان ومايزال وسيبقى قضاؤنا العراقي العادل ورجاله الثقاة الشجعان الثابتون على الحق الموفون بالعهود الحاملون للامانات الذين لا تأخذهم في الحق لومة لائم ولا سطوة حاكم ولا يخشون في قداسة الكلمة و شرف المسؤولية الا الله.

القضاء الذي نفخر به ونرفع راية عرفانه فوق رؤسنا وعلى عرانين انوفنا هو الذي حفظ الامانه على ثقلها في سنوات الفوضى والدم والموت والخراب، وهو الذي يعيد البوصلة إلى صوابها كلما زاغت الابصار وتاهت المسارات واحتدم الصراع.

وشاهد ذلك الكثير من الاحكام والقرارات والمواقف التي تعدّ منارات ساطعة في التاريخ القضائي، صدرت عن مجلس القضاء الاعلى في العراق ورئيسه القاضي العادل الشجاع الاكثر حكمة ورصانة وحضوراً الدكتور فائق زيدان.

لا اقول ذلك لانني احب هذا الرجل واحترمه وأومن به فحسب بل لانني رأيت وسمعت وعرفت من مواقفه

مرة أخرى يقف القضاء العراقي العظيم بسامق قامته

وثباته وشرف كلمته في الحق الكثير ، و اكاد اجزم ان جُلّ العراقيين المنصفين الشرفاء المنتمين حقاً وصدقاً إلى وطنهم وشعبهم يؤيدونني في هذا الرأي، بل اوقن ان فيهم من يكنّ له ولاخوته وزملائه من القضاة العدول اكثر مما ذكرت، ايماناً ومحبةً واحتراماً وتقديراً استحقها بجدارة من نصاعة سيرته واشراق مسيرته ونقاء صفحات تاريخه التي عجزت كل ادوات الشر السياسي والاعلامي عن تشويهها أو تكدير سِفْرَها المشرّف.

لابد ان فيكم الآن اكثر سائل يسأل صاحب هذا المقال العبد الفقير الى ربّه الغني سعد الأوسي عن سرّ و مناسبة هذا المديح العالي المفرط اعتزازاً وفخراً بالدكتور فائق زيدان و اخوته رجال القضاء الشجعان. مع انه سؤال جوابه فيه، يؤكده و يعضّده ما نرى ونسمع كل يوم من المواقف والمشاهد والاحداث، وسبق ان كتبت و نوّهت و أشدت بالعديد منها، الا ان ما حصل في الايام القليلة الماضية دعاني بل حملني حملاً الى كتابة هذه المقالة لانني رأيت فيه الخط الناري الفاصل الذي يجب ان يكون للحفاظ على اهم مبادئ كينونة الدولة و وجودها وهيبتها وهو مبدأ الفصل بين السلطات وأولها استقلال السلطة القضائية و حريتها، كونها الكيان الاهم الذي يحمل عبء حفظ حقوق الوطن والشعب و حماية الدستور وتطبيق الشرائع والقوانين بالحق والعدل والانصاف، بعيدا عن مؤامرات السياسة والاعيبها وبراجماتية اهل السلطة والحكم.

هذه المرّة اراد اهل السياسة والحكم مدّ ايادهم للعبث داخل بيت السلطة القضائية ، وذلك بالوقوف وراء تشكيل قضائي سيادي واستعماله كندّ مخاصم لمجلس القضاء الاعلى، متوهمين أنهم بهذه الطريقة يمكن أن يتدخلوا بعد اشعال حرائق الفتنة كطرف سلطوي حاسم لينصر الطرف الموالي!!!

وذلك قمة العبث والاستهتار السياسي، وهو اضافة الى كونه مخالفة صارخة لاهم مبادئ الدستور وهو مبدأ الفصل بين السلطات،سيكون اول واخطر مسمار يدقّ في نعش الدولة والنظام الديمقراطي .

كل الادبيات الدينية والسياسية والشرائعية والدستورية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية تقول ان السلطة القضائية يجب ان تكون حرّةً مستقلة ، لانها السلطة الفصل التي تحفظ كينونة الدولة والمجتمع.

الا ان غربان السياسة والسلطة في العراق يظلون يحومون حولها طمعا بثغرة ينقضون فيها عليها ليهدموا اسس وجودها ورصانة بنيانها من اجل تنفيذ مآربهم و تعزيز سلطانهم وتحييد او الغاء السلطة التي تحاسب فسادهم و تقتص لحقوق الشعب منهم.

السلطة القضائية محكومة بالدساتير و القوانين والشرائع والتقاليد الراسخة والخبرات المتراكمة وبمنظومة رقابية تراتبية دقيقة بالغة الصرامة، ليس في العراق فحسب بل في اغلب دول العالم الديمقراطية و حتى غير الديمقراطية، لذلك من الصعوبة بمكان اختراقها او توهين كيانها او التلاعب و العبث باحكامها وقراراتها. اضافة الى انها تملك ضمن نظاماً داخلياً دقيقاً لاصلاح خللها وتقويم اخطائها في حال حدوثها، و ذلك احد اسرار قوتها ومتانة بنيانها.

واصل القصة التي يدور حولها هذا الحديث بدأ بدفع المحكمة الاتحادية من قبل رئيسها القاضي جاسم العميري للمعترك السياسي وتدخل السلطات بعمل المحكمة وللانسلاخ والتغريد خارج سرب المنظومة القضائية المتمثلة بالمجلس الاعلى للقضاء وتراتبيته الادارية المرجعية ، تأسيساً على مظنّة ان الاتحادية تشكيل قضائي منفصل،!!!

وهو امر بالغ الحساسية والخطورة لانه ينتج ازدواجية سيادية في احدى السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) مما يتعارض مع روح الدستور و اهدافه ، الذي

يحصر السيادة فيها ويمنع تعطيلها او انشطارها او حتى انابة سلطة منها عوضاً عن اخرى.

وقد حاول السيد العميري اللجوء الى رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان للتدخل في صالحه على خلفية شأن قضائي داخلي، مما دفع السادة القضاة التسعة اعضاء محكمته الى استنكار هذا التصرف لانه يمثل سابقة تسئ الى استقلالية القضاء واعرافها المهنية، وعبروا عن استنكارهم باستقالة جماعية من المحكمة الاتحادية كي لا يكونوا اداةً او طرفاً في هذا الاجراء، ليجد السيد العميري نفسه وحيدا في المحكمة، فاقدا لشرعية وجوده على رأسها، اضافة الى حراجة موقفه امام الشعب من قوّة ردّ فعل السادة القضاة ضدّ تصرّفه والصدى المدوّي الذي احدثته استقالاتهم الجماعية.

وكان لابد من تدخل القاضي الحكيم رئيس مجلس القضاء الاعلى فائق زيدان لتدارك الامر وحماية اسم وهيبة القضاء العراقي من هذه الهزّة العاصفة والمحاولة الخائبة التي اراد محرّكوها ان يحدثوا هدماً او شرخا في جدار قلعة القضاء العراقي لتوهينه واضعافه والضغط عليه بصنع عوامل هدمه منه فيه، وهيهات لهم ذلك.

اذ فاجأتهم سرعة و صرامة القرارات التي اتخذت لتطويق هذه اللعبة البائسة، و حكمة وشجاعة موقف السيد رئيس المجلس. وكانت محنة السيد العميري في كيفية الخروج المشرّف الذي يحفظ ماء وجهه وينقذه من الهاوية التي سقط فيه بسبب (طموحاته) السلطوية التي اوقعته في شرك خديعة اهل السياسة.

ويبدو من ظاهر ماحدث بعد ذلك ان القاضي العميري هو الذي اقترح موضوع عرضه على اللجنة الطبية لفحص مدى اهليته الصحية للعمل، ليضمن خروجا آمناً باقل الخسائر !!!.

وقد كان له ما اراد، عوناً له للحفاظ على اسمه وتاريخه المهني وحفاظا على القضاء العراقي من ان تشيب مهنيته ونزاهته وحياديته مثل هذه الاخطاء المعيبة.

اما بالنسبة للسياسيين الذين خططوا لهذه الفتنة وورطوا رئيس المحكمة الاتحادية فيها فاعتقد ان خيبة الامل التي

> **يعيد البوصلة إلى صوابها كلما تاهت المسارات واحتدم الصراع**

اصابتهم جرّاء فشلها ليست الخسارة الوحيدة التي يدفعونها، بل انهيار الكثير من طموحاتهم التي رسموها تأسيسا على مظنّة نجاح الخطوة الاولى ثم التلاعب بالمحكمة الاتحادية لتكون الاداة الحاسمة التي تعينهم في تحريك مسار الانتخابات البرلمانية القادمة والاستحواذ عليها لضمان الهيمنة على السلطة التنفيذية للسنوات الاربع القادمة !!!!.

هل عرفتم لماذا كنت وما ازال اكتب المدائح وانشد الاناشيد وانثر الورود فوق رأس السلطة القضائية ؟؟؟

ولماذا أُكِنُّ كل هذا الحب والتقدير والاحترام والفخر بالدكتور فائق زيدان رئيس مجلس القضاء الاعلى ربّان هذه السفينة المباركة ؟

اعتقد ان اشدّ المغرضين والحاقدين وألدّ الاعداء من السياسيين و ذيولهم والمطبلين لهم لا يمكنهم ان يتهموا هذه المحبة بالتهم التقليدية السخيفة التي تعودت عليها منهم، لان مجلس القضاء كما تعلمون جميعا لايدفعون اموالا لاحد مهما كان وايا كان، وليس لديهم تكريمات ولا هدايا ولا تمويلات ولا صفقات ولا عمولات مثل (الآخرين)، وليس لديهم جيوش الكترونية، و غير مستعدين لمحاباة احد من السياسيين او الاعلاميين او حتى من الجن الازرق، ولانهم لا يحتاجون احدا ولان نزاهتهم و شرفهم اعلى من ممارسة مثل هذه الاعمال التي يبرع فيها السياسيون فحسب.

*سعد الأوسي يشغل منصب رئيس مجموعة المسلة الإعلامية

*شبكة النبا المعلوماتية

سوران الداودي

من يقرر متى واين يكون التركماني مهمًا؟

بدايةً، أتمنى من الإخوة السياسيين من أبناء المكون التركماني، والذين يعرفون جيدا مواقفي السابقة والحالية من مسالة كركوك والتركمان ألاّ يسارعوا إلى اتهامي بالنَفَس القومي أو القصد المبيت فموقفي هذا لا يعكس بالضرورة وجه نظر حزبية ، فالذي انا بصدد طرحه ليس سوى محاولة من مواطن كركوكي لتأطير أزمات تهدد التوازن والتعايش الذي نحرص عليه جميعًا، كردًا، وعربًا، وتركمانًا.

إن الحديث عن حقوق التركمان لا يمكن أن يكون انتقائيًا، ولا يجوز أن يُختزل في محافظة دون أخرى. فإذا كان الحديث في كركوك يتمحور حول "الاستحقاق القومي" للتركمان، فما الذي يمكن أن نقوله عن تلعفر، أكبر أقضية العراق، ذات الأغلبية التركمانية في محافظة نينوى؟ أليس من المفارقة أن التركمان هناك لا يحصلون على أي تمثيل إداري يوازي ثقلهم السكاني والتاريخي؟ ولا نكاد نسمع صوتًا يطالب بذلك، سواء من داخل المكون التركماني أو خارجه.

فإذا كان عدد التركمان في نينوى يساوي – أو ربما يفوق – عددهم في كركوك، فلماذا لا نرى نفس الحِميّة في المطالبة بالمناصب أو المشاركة السياسية؟ هل العدالة القومية تُقاس بالجغرافيا؟ أم أن الأمر سياسي بحت و يتم توظيفه حين يخدم مصلحة ما، ويُترك جانبًا حين لا يكون أداة ضغط مفيدة؟.

نحو موقف وطني يتعامل مع التركمان كأحد الأعمدة الوطنية الراسخة

أربيل التي هي عاصمة إقليم كردستان، حيث يعيش فيها عشرات الآلاف من التركمان، ممن كانوا مشاركين في بناء المدينة ومؤسساتها. فأين الحقوق القومية هناك؟ لماذا لا تُرفع الشعارات ذاتها التي تُرفع في كركوك؟ هل يُفترض أن تُمنح الحقوق حسب المزاج السياسي؟ أم أن التركماني في كركوك أكثر استحقاقا من التركماني في أربيل أو الموصل؟.

وكذلك في محافظة صلاح الدين، نجد حضورًا تركمانيًا في مدن مثل آمرلي وطوزخورماتو، حيث لعب التركمان دورًا وطنيًا وأمنيًا كبيرًا وتعرضوا الى اضطهاد قومي ومذبي على يد الأنظمة السابقة ، لكن دون أن يوازي ذلك تمثيل إداري حقيقي أو إنصاف سياسي. وكذلك في كفري، حيث للتركمان وجود راسخ وتاريخي رغم ان أعدادهم باتت قليلة بسبب الهجرة ، فإن غياب أي حديث عن حقوقهم هناك يعيدنا إلى ذات السؤال: من يقرر متى وأين يكون التركماني مهمًا؟ ومتى تُستحضر قضيته؟ والى متى يُترك بلا صوت ولا حماية؟.

التركماني هو تركماني... سواء كان في كركوك أو تلعفر أو أربيل أو كفري أو طوزخورماتو. ومَن يؤمن بحقوقه القومية حقًا عليه أن يطالب بها أينما وُجد لا أن يحصرها في موقع واحد يُراد استخدامه كورقة ضغط أو موقع نفوذ

إن الاستحقاق القومي لا يكون انتقائيًا وانما شاملاً, وحين تُرفع المطالبات في كركوك بمنح منصب للتركمان فلا بد من رفع الصوت نفسه في تلعفر وأربيل وصلاح الدين وكفري وسائر المدن. أما أن تُنتقى كركوك وحدها فذاك ليس موقفًا قوميًا بل موقف سياسي تُديره الحسابات وتُوجهه المصالح.

المشكلة إذن ليست في شكل المطالبة، بل في ازدواجية المعيار، وفي التعامل مع "الهوية" كمجرد وسيلة لتحقيق مكاسب آنية.

ان المطالبة بالمناصب يستدعي أولا الإقرار بشرعية الإدارة القائمة لا مهاجمتها او نزع الالصفة القانونية منها, المدخل الطبيعي لأي استحقاق قومي يبدأمن المشاركة في الإدارة ثم المطالبة بالحقوق .

إن ما نحتاجه اليوم هو موقف وطني صريح، يتعامل مع التركمان كأحد الأعمدة الوطنية الراسخة، ويمنحهم ما يستحقونه من تمثيل واحترام، لا لأنهم ورقة ضغط، بل لأنهم أبناء هذا الوطن، في كل رقعة منه.

أوجلان يطلق نداء جديدا حول عملية السلام

وجَّهَ زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله اوجلان رسالة تاريخية حول عملية السلام والمجتمع الديمقراطي وحل الأزمات التي نعيشها في الوضع الحالي، فيما ياتي نص النداء:

«الرفاق الأعزاء...

حركتنا التي تستند إلى الرفاقية الاشتراكية، تعيش بعض الأزمات في الوضع الحالي.

أرسل مرة أخرى رسالة موسعة واضحة، كطريق لحل هذه الأزمات، وذلك من منطلق واجب أخلاقي.

في ٢٧ شباط ٢٠٢٥ قمت بإطلاق نداء السلام والمجتمع الديمقراطي، ولا أزال أدعم هذا النداء.

قام المؤتمر الثاني عشر لحزب العمال الكردستاني بالرد بإيجابية على نداء السلام والمجتمع الديمقراطي، وكان هذا الموقف بنظري ردا تاريخيا.

يجب النظر للوضع الحالي كنتيجة تاريخية وقيمة، أشكر كل من قام ببذل جهود ودور فعال في هذه المرحلة.

في ظل التطورات الأخيرة والتحول التاريخي، قمت بتحضير مانيفستو المجتمع الديمقراطي، حيث يعتبر المانيفستو انتصارا لمانيفستو (طريق ثورة كردستان) الممتد منذ ٥٠ عام، وهذا لا يقتصر على المجتمع الكردي التاريخي فحسب، بل أؤمن بأهميته التاريخية للمنطقة وجميع قوى المجتمع العالمي، ليس لدي أي شك أن هذا مثال لانتصار تقاليد المانيفستو التاريخي.

أستطيع القول بكل صراحة، أن هذه التطورات هي نتائج لقاءاتي في إمرالي، ولكي تكون هذا اللقاءات مستندة على الإرادة الحرة، كانت هناك محاولات على أعلى المستويات.

المرحلة الحالية تدفعنا إلى بذل خطوات عملية، هذه المرحلة والخطوات ذات أهمية تاريخية، ولفهم المرحلة يجب إظهار حسن النية، والتقدم إلى الأمام.

حركة حزب العمال الكردستاني كانت تستند إلى إنهاء إنكار الهوية، وتأسيس دولة مستقلة، انتهاء استراتيجية حرب التحرر القومي، تم الاعتراف بالهوية، لذا تم تحقيق الهدف الأساسي، ومن هذا المنطلق أتمت الحركة عمرها، بالإضافة إلى أنها عانت من التكرار والتوجه نحو أزمة، على هذا الأساس سيتم مواصلة النقد والنقد الذاتي بشكل موسع.

بما أن السياسة لا تقبل بالفراغ، فإن استراتيجية برنامج السلام والمجتمع الديمقراطي « السياسة الديمقراطية» كتكتيك أساسي، يجب أن يصان بقانون شامل، نتحدث عن مرحلة تحديد مصير من الناحية التاريخية.

في الوقت الراهن يتم تشكيل لجنة واسعة ومسؤولة داخل البرلمان التركي من أجل إلقاء السلاح بشكلٍ طوعي وفي إطار قانوني وهذا يشكل أمرا بالغ الأهمية، من الضروري أن تكون الخطوات المتخذة حساسة وبعيدة عن المنطق الضيق، أعلم تماما أن هذه الخطوات لن تذهب سُدى، وأرى في هذه الخطوة بادرة حسن نية وأؤمن بها.

لذا تبذل جهود لفتح أبواب جديدة واتخاذ خطوات عملية واضحة.

الأفكار التي طرحتها كعناوين هي على الشكل التالي:

-- إن تحمل الجميع للمسؤولية، وتحقيق هدف السلام والمجتمع الديمقراطي، لا يتحقق إلا بتبني منظور اندماجي إيجابي، وبناء على ما سبق نستنتج أن حزب العمال الكردستاني قد تخلى

عن هدف بناء الدولة القومية، وبالتالي تخلى عن استراتيجية الحرب، أي حل نفسه، وفي المرحلة التاريخية الراهنة هناك آمال بتحقيق مزيد من التقدم .

-ـ لجعل عمل اللجنة والمجلس ذو معنى، وإزالة مخاوف الرأي العام، في إطار الإيفاء بالوعود التي التزمنا بها، ينبغي أن يرحب بنزع سلاحكم من قبل الجهات المعنية والرأي العام بشكل طبيعي، إنشاء آلية إلقاء السلاح ستسهم في تحقيق تقدم في العملية، وانتهاء الكفاح المسلح بشكل طوعي والانتقال إلى المرحلة القانونية والسياسة الديمقراطية، أن هذا لا يعني الهزيمة، على العكس يجب تقييمها على إنها انتصار تاريخي. بخصوص إلقاء السلاح سيتم تحديد الطرق المناسبة والقيام بخطوات عملية سريعة.

-حزب المساواة وديمقراطية الشعوب الذي يعمل تحت مظلة البرلمان التركي، سيعمل مع الأحزاب الأخرى، وسيتحمل جميع المسؤوليات التي تقع على عاتقه ولإنجاح هذه المرحلة.

- بصدد حريتي الشخصية التي نصت عليها جميع القرارات كشرط، أقول، أنتم تعلمون إنني لم أضع حريتي الشخصية كمشكلة في أي وقت، في المعنى الفلسفي لا يمكن فصل الحرية الشخصية عن المجتمع، بحرية الفرد يتحرر المجتمع، وبحرية المجتمع يمكن للفرد أن يتحرر، هذه الحقيقة لا يمكن تطبيقها إلا بشكل طوعي.

-يكمن إيماني بالسياسة وسلام المجتمع لا بالسلاح، أدعوكم لتطبيق هذا المبدأ.

-أكدت التطورات التي تحدث في الأيام الأخيرة في المنطقة على مدى أهمية وتنفيذ الخطوات السريعة لندائنا التاريخي هذا.

-بخصوص المرحلة أو العملية، أنا في غاية الحماس وانتظر انتقاداتكم واقتراحكم ودعمكم.

أظهرت هذه النقاشات في جميع أنحاء الوطن والمنطقة وعلى المستوى العالمي، أننا كقوى الحداثة الديمقراطية نملك برنامج نظري يصل إلى مرحلة استراتيجية وتكتيكية جديدة، أشير من الآن، أنني حاليا في محاولة استعداد، أستطيع أن أقول بكل سرور بأنني متحمس وذو قرار.

ندائي للمرحلة القادمة:

على أساس قرارات المؤتمر الثاني عشر، والآراء والمقترحات الأخيرة التي ذكرتها في هذه الرسالة، سنسير إلى الأمام وسنحقق النصر».

سلامي ومحبتي ورفاقيتي اللانهائية لكم

عبد الله أوجلان

١٩ حزيران ٢٠٢٥

بيان وفد إمرالي عن تفاصيل اللقاء مع أوجلان

صرح وفد إمرالي لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب عبر بيان أصدره عن تفاصيل اللقاء الذي جمعه مع عبد الله أوجلان، مؤكدا عن القائد أن العملية تدخل في مرحلة جديدة وأنها ستكون مفيدة بشكل عام لعملية التحول الديمقراطي في تركيا.وجاء نص البيان على النحو التالي:

"إلى الصحافة والرأي العام

اليوم عقدنا كوفد لقاء مثمرا مع السيد عبد الله أوجلان في سجن إمرالي لمدة ساعتين ونصف تقريبا، كانت صحة السيد عبدالله أوجلان ممتازة ومعنوياته عالية، وصرح خلال اللقاء بأنَّ العملية تدخل مرحلة جديدة، وأضاف بأنَّ مع اتخاذ الخطوات الجديدة سيتم وضع المسؤولية على الجميع في تنفيذ متطلبات العملية.

وأكد بأنَّه يولي أهمية كبيرة للقاء الذي سيعقده أعضاء وفدنا مع السيد رئيس الجمهورية، واصفا إياه بأنَّه لقاءٌ تاريخي، وفي الوقت نفسه ذكر بأنَّ اللجنة التي ستُشكّل في البرلمان ستلعب دورا هاما في تحقيق السلام والحل.

وأشـار السيد عبدالله أوجـلان بأنَّ هذه العملية ستكون مفيدة بشكل عام لعملية التحول الديمقراطي في تركيا، وقد رأينا أنَّ أمله وإيمانه وثقته في هذه القضية عالية جدا.

وخلال اللقاء، علمنا بفقدان عدد من جنود حكومة إقليم كردستان لحياتهم نتيجة استنشاق غاز الميثان، وقد أثار هذا الحادث حزنا لدى السيد عبدالله أوجلان ولدينا كثيرا، ندعو الله أن يرحمهم ونتقدم بأحر التعازي لأسرهم ومحبيهم".

أردوغان يعد بـ«تطورات إيجابية»

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن تركيا لن تسمح بأي محاولة لتخريب عملية تخلي حزب العمال الكردستاني، معربا عن أمله في إتمام العملية في أقرب وقت ممكن.

وفي حديثه أمام أعضاء حزب العدالة والتنمية الحاكم في البرلمان، قال أردوغان إنه من المتوقع حدوث تطورات إيجابية في الأيام المقبلة. وأضاف « ، إن تركيا «تكسر» «الأغلال الدموية» المفروضة عليها، وإن «جدار الإرهاب» سيُهدم.

> الرئيس التركي: لن نسمح بأي محاولة لتخريب العملية

وفد إمرالي يصدر بيان لقائه مع أردوغان

الى ذلك أصدر وفد إمرالي لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب بيانا بعد لقائه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وجاء فيه: "الإرادة المتبادلة لا تزال قائمة من أجل تقدم عملية السلام".

اجتمع عضوا وفد إمرالي لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب بروين بولدان ومدحت سنجار مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في القصر الرئاسي بأنقرة.

وبعد انتهاء الاجتماع أصدر الوفد بيانا كتابيا لوسائل الإعلام أصدره المكتب الإعلامي للحزب جاء فيه:

"السادة ممثلو وسائل الإعلام المحترمون:

"التقى عضوا وفد إمرالي لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، متمثلا ببروين بولدان ومدحت سنجار مع السيد رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان. وقد طرح وفدنا رؤاه ومقترحاته المتعلقة بالمرحلة الجديدة من العملية، وكذلك المسائل التي سيتم تناولها مستقبلا. وخلال الاجتماع، تم التأكيد على الإرادة المتبادلة القائمة من أجل تقدم عملية السلام".

تولاي حاتم أوغلاري :

نحن على أعتاب لحظة تاريخية

موقع (DEM Parti)/ الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

قامت الرئيسة المشتركة لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب ، تولاي حاتم أوغلاري، بتقييم جدول الأعمال الحالي في اجتماع كتلة الحزب البرلمانية. وفي كلمتها خلال الاجتماع، الذي حضرته أيضا عضوات من مبادرة «أحتاج إلى السلام» النسائية، قالت حاتم أوغلاري:

نجاح عملية السلام مسؤوليتنا التاريخية تجاه عشرات الآلاف الذين فقدناهم.

أعزائي النساء، أيها الضيوف الكرام،

أهلا بكم جميعا. في مستهل كلمتي اليوم، تلقينا ببالغ الأسى بيان وزارة الدفاع الوطني الذي يفيد بفقدان ١٢ جنديا لأرواحهم بعد تعرضهم لغاز الميثان في أحد الكهوف. أتقدم بأحر التعازي لعائلاتهم وأحبائهم، وأتمنى الشفاء العاجل للمصابين.

نعتبر ترسيخ الحق في الحياة من خلال تعزيز السلم الاجتماعي والحل الديمقراطي هدفنا الأهم. إن نجاح عملية السلام، قبل كل شيء، مسؤوليتنا التاريخية تجاه عشرات الآلاف الذين فقدناهم.

أُحيي بكل احترام جميع الأرواح التي فقدناها في حادث قطار تشورلو. وسنواصل خوض نضالنا الجاد لضمان نجاح هذه العملية، ومنع سقوط جثث الشباب على الأرض، ومنع نقل الجنازات إلى بيوت الطوب.

كفاح المرأة من أجل الحرية هو أيضا كفاح من أجل السلام.

كل تجمع نعقده مع النساء يتميز بجماله وحماسه الفريد. واليوم، نعقد اجتماعنا الجماعي بقيادة النساء. بدعوة من مبادرة «أحتاج إلى السلام»، توافدت النساء من جميع أنحاء تركيا إلى أنقرة حاملات مطالب قيّمة. ونظرا لضيق قاعتنا، لم يتمكنّ جميعهن من الحضور، لكن النساء اللواتي شاركن في تلك المظاهرة موجودات هنا الآن. أرحب بكم جميعا مجددا، أيها النساء العزيزات.

مع نداء السلام والمجتمع الديمقراطي، لم تتراجع النساء، وهنّ محور هذه العملية، لحظة واحدة عن خوض غمار النضال من أجل السلام رغم جميع أشكال القمع والعنف. في كل مكان من العالم، ندفع نحن النساء الثمن الأغلى للحرب والصراع. نحن النساء نشعر بالفقر والعنف والبطالة والاستغلال والتحرش والاغتصاب الذي تسببه الحرب في أعماقنا.

ولذلك، فإن نضالنا من أجل الحرية هو أيضا نضال من أجل إصرارنا على السلام. اليوم، توافدت آلاف النساء، قادمات من مدن مختلفة ومن ساحات نضال مختلفة، إلى ساحات أنقرة من أجل قضية مشتركة. نرسل مجددا تحياتنا ومحبتنا لهؤلاء النساء، الشرفاء، اللواتي يخضن هذا النضال من أجل السلام. واجب السياسة هو الاستماع إلى مطالب النساء.

نعم، أيتها النساء العزيزات، لقد طالبتم البرلمان اليوم بحل القضية الكردية على أسس قانونية وشرعية، ودعوتم إلى حل ديمقراطي. والآن، من واجب السياسة الاستماع إلى مطالب هؤلاء النساء وتحقيقها. بإزالة العقبات أمام الديمقراطية، نمهد الطريق لحياة سلمية ونمنح صوت النساء صوتا مسموعا. تتعرض حقوقنا وحياتنا وإنجازاتنا لهجوم شرس في كل مكان وفي كل مجال. لقد مرت أربع سنوات على الانسحاب الرسمي من اتفاقية إسطنبول. في عام ٢٠٢٤ وحده، قُتلت ٣١٥ امرأة على يد رجال.

واحتُجزت النساء اللواتي احتججن بشعار «اتفاقية إسطنبول تنقذ الأرواح». وبينما يُطلق سراح قتلة النساء بعد تخفيض مستوى حسن سلوكهن، تقبع النساء اللواتي يطمحن إلى السلام ويناضلن من أجله سياسيا في السجون. أُرسل تحياتي ومحبتي لجميع النساء في السجون، بمن فيهن فيجن يوكسيكداغ، وليلى غوفن، وعائشة غوكان، وتشيدم ماتر. سنقف جنبا إلى جنب في أيام الحرية.

السلام يعني إنهاء الاعتداءات على حقوق المرأة وإنجازاتها. أيتها النساء العزيزات، نشهد سياسات حربية خاصة تُشن ضد المرأة الكردية في كل مكان وزمان. نشهد محاولات لاغتصاب حقوق النفقة والإجهاض والمساواة في الميراث التي كافحت المرأة لتحقيقها عبر التاريخ. في حين كان ينبغي إيلاء مفهوم الجندر أهمية أكبر في الكتب المدرسية والتعليم، إلا أنه يُحذف منها الآن. تُؤجج جرائم الكراهية بالهجمات على مسيرة الفخر

والاعتقالات. بينما تُناقش عملية السلام والمفاوضات، فإن استمرار الاعتداءات على حقوق المرأة وإنجازاتها يُمثل تناقضا خطيرا. لا يمكن بناء السلام بالعنف. لا يمكننا تحقيق السلام الحقيقي إلا بإسكات البنادق وبناء أساس ديمقراطي يضع حدا لعدم المساواة والتمييز والتمييز على أساس الجنس. السلام يعني إنهاء الاعتداءات على حقوق المرأة وإنجازاتها. يعني وضع حد لقتل النساء. كان من الممكن أن تكون جوليزار يلديز، التي قُتلت مؤخرا في شرناق، وفريال إشيمن التي قُتلت مع ابنتها في هاتاي، ونظيفة أتيش التي قُتلت في أنطاليا، جميعهن هنا معنا الآن. لكنهن لسن كذلك؛ إنهن تحت الأرض. لا يمكن تحقيق السلام إلا من خلال إرساء نظام تعيش فيه النساء بحرية ومساواة، حياة تنتهي فيها السياسات التمييزية والتمييزية. لذلك، لا يمكن استبعاد أصوات النساء من هذه العملية.

هذه العمليات السياسية تُلقي بظلالها على آمال السلام

للأسف، بينما نحاول التعبير عن الوضع السيء في الشرق الأوسط، فإن بلدنا، تركيا، ليست بمنأى عنه

إذ تتواصل عمليات تطهير المعارضة، واستهداف البلديات، وقمع الإعلام بوتيرة متسارعة. وهذا الوضع يُفاقم الكساد الاقتصادي ويُفاقم الانقسامات الاجتماعية. نؤكد أن هذه العمليات السياسية تُلقي بظلالها على آمال السلام في وقت تُبذل فيه جهودٌ لتحقيق السلام في تركيا عبر أوسع توافق ديمقراطي.

انظروا، بينما لا يزال الناس يعيشون في حاويات في أديامان، ويحتاجون إلى إيجاد حل، اعتُقل رئيس بلدية أديامان، وهو الآن ينتظر قرار المحكمة. اعتُقل حبيبنا المُحب للسلام، تونج سوير. اعتُقل رؤساء بلديات أضنة وأنطاليا وأديامان بتهم فساد، لكن هذا ليس الحل. الاحتجاز والاعتقال ليسا الحل. بصفتنا حزب الديمقراطية، وجهنا دعوتنا سابقا، ونكررها من هذا المنبر: الديمقراطية تُنعش الجميع في جميع أنحاء تركيا وتُعزز آمال السلام. لذا، تخلّوا عن الضغط السياسي.

هذا ليس يوم حساب، بل يوم تعزيز الوحدة الاجتماعية والشراكة الديمقراطية.

اليوم ليس يوم حساب، بل يوم تعزيز الوحدة الاجتماعية والشراكة الديمقراطية. إذا كان الفساد هو همكم، فلنُشكّل لجانا مستقلة ونُحقّق في جميع البلديات والمناقصات العامة، وخاصة الأمناء. هل هناك ما هو أبعد من ذلك؟ نقترح أن نُحقّق مع الجميع.

مع ذلك، فإنّ الأسلوب المُفضّل لدى هذه الحكومة هو شنّ حملة سياسية ضدّ بلديات المعارضة ثمّ تصويرها للجمهور تحت مُسمّيات مُختلفة. إذا لم نستطع فعل ذلك وفشلنا فيه، فلن تكون هناك ديمقراطية محلية، ولا انتخابات، ولا حقّ في التصويت والترشّح، ولا ثقة بالانتخابات، ولا إيمان بديمقراطية هذا البلد في هذه الأراضي. لذلك، نقول إنّ التوترات السياسية تجاوزت مُجرّد التنافس، بل أصبحت مصدرا للانقسام والتوتر الاجتماعي. اليوم ليس يوم حساب، بل هو يوم تعزيز الوحدة الاجتماعية والشراكة الديمقراطية.

اليوم هو يومٌ لشرح السلام والديمقراطية لمدينة تشوكوروفا الخصبة في أضنة، وبساتين البرتقال في أنطاليا،

وأوليمبوس، ونسيج أديامان التاريخي، ولمواطنينا الذين يعيشون في الحاويات. اليوم هو يومٌ لمشاركة هذه العملية معهم، وللمشاركة في شراكة. يجب أن ينتهي هذا الهوس ضد بلديات المعارضة فورا. يجب إطلاق سراح جميع رؤساء البلديات المعتقلين حاليا والمعتقلين سابقا، وكذلك جميع المعتقلين والمعتقلين. حقا، ليس أمام تركيا خيارٌ آخر. إذا كنا نتحدث عن السلام والحرية والديمقراطية، فمن الضروري تطبيق هذه الأمور.

واجب البرلمان ومسؤوليته هو إرساء سلام دائم ومشرف

مواطنونا الكرام،

نؤكد في كل فرصة أننا نمر بمرحلة بالغة الأهمية. وبصفتنا حزب الديمقراطية، نواصل جهودنا بأقصى جهد في جميع أنحاء تركيا لضمان تفعيل عملية السلام. لجاننا المركزية والمحلية والإقليمية حاضرة على مدار الساعة، ليلا ونهارا، تزور كل باب وباب. إنها تشرح السلام وتشرح العملية الديمقراطية.

إنها تناقش وتتفاوض حول كيفية بناء السلام على أرضنا، في هذه المرحلة التاريخية، وكيفية نشر السلام. ولإنجاح هذه العملية، نبني جسورا تمتد من شوارع تركيا وساحاتها إلى أروقة أنقرة السياسية. نريد بناء مجتمع ديمقراطي وتحقيق جمهورية ديمقراطية قائمة على الحرية والعلمانية والديمقراطية وسيادة القانون. وبهذه المناسبة، نؤكد مجددا على الحاجة الملحة لإنشاء لجنة للسلام والمجتمع الديمقراطي قبل انتهاء جلسات البرلمان.

على هذه اللجنة أن تعمل ليلا نهارا طوال الصيف، حتى بدء الدورة التشريعية القادمة، لاستكمال الاستعدادات بشأن هذه المسألة. يجب على البرلمان أن يتوقف عن العمل مع شركات التعدين والبناء التي تنهب الطبيعة وبساتين الزيتون من أجل الربح. إن أهم واجب ومسؤولية للبرلمان في هذه المرحلة هي بذل قصارى جهده لبناء مجتمع سلمي وديمقراطي، ولمنح ٨٦ مليون مواطن سلام دائم وشريف. هذا واجب ومسؤولية تاريخية للبرلمان.

تحيات أوجلان ومحبته

نريد أن ينتهي هذا الأسبوع التاريخي على خير وجه، وأن تُفتح أبواب التحول الديمقراطي والسلام على مصراعيها.

ناقش وفد حزبنا الديمقراطي في إمرالي تطورات نزع السلاح والتطورات الحرجة في منطقتنا خلال اجتماع مع السيد عبد الله أوجلان. وبهذه المناسبة، ننقل تحيات السيد عبد الله أوجلان ومحبته، التي نقلها إلينا وفدنا، إلى النساء والشباب وجميع الشعوب. مع الخطوات التي سنتخذها في إطار هذه العملية، تقع علينا جميعا مسؤولية وواجب كبيران لضمان تحقيق تركيا للديمقراطية والسلام الشامل. أكد السيد أوجلان هذه النقطة بشكل خاص خلال هذا الاجتماع. نؤمن بأنه مع نجاح هذه العملية، ينبغي أن تُفتح أبواب التحول الديمقراطي وسيادة القانون والحريات في تركيا على مصراعيها. التقى وفدنا في إمرالي بالرئيس أردوغان أمس. لقد دخلنا أسبوعا تاريخيا في عملية السلام والمجتمع الديمقراطي.

خلال زيارتنا، ناقش وفدنا التقدم المحرز في العملية حتى الآن والخطوات اللازمة لاتخاذها. نأمل من كل

قلوبنا أن يمر هذا الأسبوع التاريخي بسلاسة، وأن تُزال العقبات السياسية والقانونية في تركيا، وأن تُفتح أبواب التحول الديمقراطي والسلام على مصراعيها. إن دعم الشعب التركي وأمله في هذه العملية أكبر من أي وقت مضى. نحن ندرك ذلك. ومع ذلك، من الضروري تعزيز الثقة بما يتناسب مع هذا الدعم والأمل. لا ينبغي أن تُترك هذه الأيام التاريخية جانبا. بصفتنا حزب الديمقراطية، نبذل قصارى جهدنا لتحقيق ذلك، وسنواصل هذا الجهد. وسنعمل بجد أكبر في هذا الصدد.

لحظة تاريخية و إنجازٌ عظيم

نحن على أعتاب لحظة تاريخية. هذه اللحظة التاريخية ليست نصرا أو هزيمة، بل إنجاز تاريخي لمواطنينا البالغ عددهم ٨٦ مليونا. نمرّ بواحد من أكثر الأسابيع حسما في مسيرة السلام والمجتمع الديمقراطي.

في هذه المسيرة التي بدأت بنداء ٢٧ فبراير وقرار مؤتمر ١٢ مايو، حلّ علينا أحد أهمّ اللحظات التي ستُشكّل مصير المئة عام القادمة. ستكون هذه اللحظة بمثابة احتفال بالسلام الذي نتوق إليه جميعا. سيشهد الصحفيون والأحزاب السياسية والقوى العمالية والديمقراطية والمنظمات النسائية هذه اللحظة التاريخية. سنشهد جميعا هذا التاريخ. هذه اللحظة التاريخية ليست نصرا أو هزيمة، بل ربحا أو خسارة. هذا النجاح هو الإنجاز التاريخي لمواطنينا البالغ عددهم ٨٦ مليونا.

إن بناء دولة ديمقراطية تُحسّن العلاقات بين الشعوب والأديان على أساس المساواة هو ضمانٌ للسلام في تركيا. نحن على أعتاب أيامٍ تاريخية، وكلنا ندرك ذلك. نحن واثقون من ذلك. نحن واثقون بفضل إيماننا بالسلام. نحن واثقون بفضل إيماننا بالديمقراطية، إيماننا بأننا سنبني الديمقراطية والمساواة معا في هذه البلاد. لقد خضنا نضالا عظيما، ودفعنا ثمنا باهظا، ولم تُكتمل سعادتنا وحياتنا، وسقطت أرواحٌ كثيرة، وشبابٌ كثيرون. كفى! لقد حان وقت بناء السلام. وبينما نمرّ بهذا المنعطف التاريخي، يجب أن يستحوذ هذا الشعور، هذه الفكرة، على عقولنا وقلوبنا، وقلوب الجميع. لا ينبغي لأحد أن يبتعد عنها. يجب أن يتغلغل هذا الشعور، هذه الفكرة، هذا النهج، بعمق في قلوبنا وعقولنا جميعا.

إن طريق السلام والديمقراطية واضح ما دمنا نواصل النضال.

نحن على أعتاب السلام. علينا أن نبني السلام ونحافظ عليه على أسس ديمقراطية. هكذا نضمن سلاما حقيقيا للجميع. يجب ألا نكون متفرجين نسعى وراء مكاسب ضيقة، بل أن نكون فاعلين نضع أسس السلام لمستقبل شعب تركيا. هذا الواجب والمسؤولية يقعان على عاتق الجميع، علينا جميعا. طريق السلام والديمقراطية واضح ما دمنا لا نتخلى عن نضالنا وإيماننا. إن مراسم نزع السلاح هذا الأسبوع، وما يليها، ستقود هذا البلد إلى سلام حقيقي، سلام مشرّف، وتتخذ خطوات ملموسة نحو التحول الديمقراطي الحقيقي في تركيا. هذه الخطوات ضرورية، سواء من الناحية الاجتماعية أو من الناحية الجوهرية: القرارات التي اتخذها البرلمان. إنها قرارات تتعلق بالتحول الديمقراطي. نعتقد أننا دخلنا مرحلة يمكننا فيها إحراز تقدم جدي في هذا الصدد. مع إيماننا بإمكانية إحراز تقدم جدي في هذا الصدد، أحييكم جميعا بكل حب واحترام. ٨ يوليو ٢٠٢٥

عائشة غول: سنكون في السليمانية لحدث تاريخي

موقع (DEM Parti)/ الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

عقدت المتحدثة باسم حزب المساواة وديمقراطية الشعوب، عائشة غول دوغان، مؤتمرا صحفيا في مقرّالحزب لمناقشة التطورات التاريخية والحالية المرتقبة. وقالت دوغان:

صفحة جديدة تُفتح، وسنكتب التاريخ.

بداية، أودّ أن أقول هذا نيابة عن حزبنا: صفحة جديدة تُفتح، يا شعب تركيا العزيز. نحن على أعتاب مرحلةٍ تاريخية، ونحن جزءٌ من هذا التاريخ. بمعنى آخر، نحن التاريخ، وسنكتب التاريخ. نحن ملتزمون بكتابة هذا التاريخ. لسنا مجرد شهود على هذه العملية، بل تفرض علينا مسؤوليات حيوية، لأننا نتحدث عن حياة الإنسان.

هذا الأسبوع، رأينا مجددا أن القضية التي نناقشها بالغة الأهمية. نحن نتقدم نحو مرحلة أكثر أهمية في تحقيق إمكانية العيش بلا صراعات، بلا حروب، وإنهاء الحرب. كل مرحلة نتقدم فيها تفرض علينا

جميعا مسؤوليات جديدة. اليوم، ولأول مرة منذ سنوات، تحديدا منذ ٢٦ عاما، رأينا لمحة من السيد أوجلان، من إمرالي.

جميع شعوب تركيا ومجتمعها، وحتى المجتمع الدولي. كما أن هناك تصريحات ورسائل تأتي في خضم اللحظة. العالم يتابع باهتمام. لذا، فإن القضية الكردية في تركيا، مشكلة الديمقراطية في تركيا، ليست مشكلة تركيا فحسب. اليوم، رأيناها مجددا.

نحن نتحدث عن مشكلة دولية، لا تقتصر على تركيا، نظرا لتأثيرها الإقليمي، وعواقبها، وتأثيرها على العالم. لذلك، نود أن نؤكد مجددا أننا نمر بمرحلة تاريخية، مع الأخذ في الاعتبار التطورات الإقليمية. لسنوات، قلنا إن أوجلان هو عنوان الحل، واليوم تجلّى ذلك مجددا.

وهناك مسألة أخرى، كحزب الديمقراطية، نودّ التأكيد عليها، وهي أنه يجب اعتبارها لحظة تاريخية، وتطورا تاريخيا سيُحدّد ملامح القرن الثاني لتركيا. لسنوات، قلنا إن عنوان الحل الديمقراطي، من أجل سلام متساوٍ وعادل ومشرف ودائم، سيمر عبر السيد أوجلان في إمرالي. واليوم، يجب أن يتجلى ذلك مجددا. هذه هي أمنيتنا. على مر السنين، حاولنا قول ما أردنا قوله: لماذا يجب رفع العزلة، ولماذا قلنا إن أصواتنا يجب أن تُسمع، ولماذا سألنا لماذا يُمكنه أن يلعب دورا هاما في الحل، ولماذا لا يُمكن لأي طرف أن يحل محله. كل هذا كان يهدف إلى ترسيخ حقيقة، وإظهار حقيقة لم يجرؤ الآخرون على التعبير عنها. لهذا السبب، كما تعلمون، أجرى كل من السيد أوجلان والرئيس تقييمات بشأن حزب الديمقراطية اليوم.

الاستعدادات جارية للخطوة الأولى نحو نزع السلاح بالكامل.

لقد شهدنا العديد من التطورات طوال هذا الأسبوع. أولا، التقى وفد حزب الديمقراطية في إمرالي بالسيد أوجلان، تلا ذلك اجتماع مع الرئيس. وأخيرا، وصلت رسالة فيديو اليوم. سنشارككم تاريخ ومكان هذا الاجتماع في غضون أيام قليلة. نحن نستعد للخطوة الأولى نحو نزع السلاح بالكامل. هذا واضح في التصريحات التي أدلى بها حزب العمال الكردستاني.

سنناقش كل هذا بالتفصيل. سنشاركها معكم ونشارك التاريخ. بصفتنا حزب الديمقراطية، نود أن نقول إننا نريد إعادة تسجيل هذه اللحظة التاريخية. نحن مصممون ومتفائلون ومتحمسون ومستعدون اليوم، تماما كما كنا بالأمس، من أجل سلام متساوٍ وعادل ومشرف ودائم؛ من أجل القيم العالمية التي نناضل من أجلها لسنوات؛ من أجل التعايش الحر بين جميع الشعوب، ومن أجل أخوة متساوية وتركيا ديمقراطية. نحن راغبون، متحمسون، ومستعدون. لا يشكك أحد في هذا الأمر أو يتردد. لا تردد لدينا في هذا الأمر، لا حسابات سياسية. نُعطي الأولوية لهذه القضية – حل القضية الكردية في تركيا وديمقراطيتها – على كل الحسابات والمصالح والتناقضات السياسية. القضية التي نتحدث عنها هي حياة الإنسان.

قلنا إن صفحة جديدة قد فُتحت. قلنا إن العصر الجديد سيفرض علينا جميعا مسؤوليات. ومن

أهم القضايا في هذا الصدد قضية العدالة. نحن نعلم ونرى الظلم والممارسات المناهضة للديمقراطية المستمرة في تركيا اليوم، والتي تزيد من المخاوف والهواجس. ومع ذلك، فإن من يستطيع تخفيف هذه المخاوف والهواجس - ومن يستطيع تمهيد الطريق للسلام والديمقراطية في تركيا - هم من يقفون معا متضامنين للمضي قدما معا. كلما ازدادت وحدتنا، وتزايد عزمنا على تمهيد هذا الطريق، تضاءلت المخاوف والهواجس.

عباراتٍ واضحة للغاية

يجب أن يتم كل ما يجب القيام به في هذه المرحلة التاريخية بطريقة توسع مساحة السياسة الديمقراطية. أود العودة إلى بيان السيد أوجلان اليوم. يتضمن بيانه عباراتٍ واضحة للغاية، عباراتٍ لا تدع مجالا للتردد. إنه يريد نزع السلاح تماما. جهوده وكفاحه من أجل ذلك مستمرة منذ عقود. ورغم أن صوته لم يلق صدى كما هو اليوم نظرا للظروف غير المواتية، أود تذكيركم بأن ما وصلنا إليه اليوم هو ثمرة عقود من الجهد والعمل والاجتهاد. بعد أن تُرك دون إنجاز في عام ١٩٩٣، نتحدث اليوم عن فصلٍ جديد، فصلٍ سيوسّع المجال السياسي مجددا ويقضي على السلاح تماما. هذه المرة، يجب ألا يُترك دون إنجاز. كل ما يجب القيام به في هذه المرحلة التاريخية يجب أن يتم بطريقةٍ تُوسّع الساحة السياسية الديمقراطية.

ما الذي يمكن أن يوفر الأمن؟ قد يكون القانون. القانون هو الضمانة المشتركة والحاجة المشتركة لنا جميعا. لذلك، نرى من مسؤوليتنا تذكير الجميع بوجوب تطبيق القانون والضمانات القانونية فورا، دون أي قلق أو قلق، ودون أي حسابات سياسية. هذا لكشف الحقيقة، ولكشف الحاجة. هذا واجبنا. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على جميع الأحزاب السياسية، سواء كانت في البرلمان أم لا، مع أو بدون كتلة، أن تتحمل مسؤوليتها. عليها أن تضع جانبا جميع خلافاتها الأيديولوجية، وأن تتحمل مسؤولية قضيتين أساسيتين في تركيا، قضيتان لا تنفصلان: الحل الديمقراطي للمشكلة الكردية، ودمقرطة تركيا، من أجل تعايش حر ومتساوٍ، وبناء قرن تركيا الثاني معا ديمقراطيا. إرادة الشعب، إرادة الشعب، هي القضية الأكثر تداولا في السياسة الديمقراطية. إن الجانب الاجتماعي والشرعية المجتمعية لهذا السعي نحو السلام أمران حاسمان. هذا مهمٌّ للشرعية الاجتماعية، وكما نسمع كثيرا، لمخاوفنا وقلقنا من جهلنا، ولمعالجتها.

سنكون في السليمانية مع رئيسينا المشاركين

أعلم أن السؤال الذي يثير فضولكم هو ما هي الخطوات التالية لتفكيك الأسلحة التي نوقشت لأيام. هناك إجابات مختلفة على هذا السؤال، بعضها تحت سيطرتنا، وبعضها الآخر خارجها.

لطالما أوضحنا ذلك. فكما ذكرنا سابقا، تسير العملية بوتيرتها الخاصة لكل طرف. ومع ذلك، وبصفتنا طرفا رئيسيا، نريد أن نلعب دورا ميسّرا في هذه العملية. نريد أن نمهد الطريق، وأن نضمن أن هذا المسار

يسير على أسس متينة. نحن نسعى جاهدين لتحقيق ما سعينا إليه منذ سنوات.

نقول إن السياسة يجب أن تكون محور الاهتمام، ونقول إن الآراء المتنوعة يجب أن تتمتع بحرية التجمع في تركيا، ونقول إن الناس يجب أن يتمكنوا من التعبير عن أفكارهم بحرية، ونقول إنه يجب احترام إرادة الشعب، ونقول إنه يجب احترام حق التصويت والترشح، ونقول إنه يجب احترام خيارات الشعب. نتحدث عن حق الجميع في العدالة، وحق الجميع في السلام.

نتحدث عن حق الجميع في الديمقراطية. هذا هو تعريفنا للتسهيل. وهذا هو سياق دعوتنا للأحزاب السياسية. سنكون، نحن وفد حزب الديمقراطية الديمقراطية، في السليمانية يوم ١١ يوليو/تموز، برفقة رؤسائنا المشاركين ورؤسائنا المشاركين ومتحدثينا باسم أحزابنا المكونة، وأعضاء لجنتنا التنفيذية المركزية، وبعض زملائنا البرلمانيين، لمتابعة هذه الخطوة الملموسة التي اتُخذت وفقا لقرارات مؤتمر ١٢ مايو/أيار المقرر عقده في السليمانية. سنكون هناك لنشهد هذه الخطوة الأولى، هذه اللحظة التاريخية، التي ستُعقد في السليمانية يوم ١١ يوليو/تموز بمشاركة مجموعة من أعضاء حزب العمال الكردستاني.

التعامل بالمسؤولية تجاه التحول الديمقراطي

نعلم أن هذه ليست مجرد شهادة، بل ندرك أن الشهادة تنطوي على مسؤولية وجدية كبيرتين. نتعامل مع هذه القضية بجدية وندعو الجميع للقيام بذلك أيضا. ونؤكد أن هذه ليست قضية حزب الديمقراطية الديمقراطية فحسب، لذا نود أن نضيف ما يلي. نأمل أن تُتخذ هذه اللحظة التاريخية، هذه الخطوة الملموسة نحو نزع السلاح بالكامل، وفقا لقرارات الكونفرانس ورسالة السيد أوجلان اليوم. ونأمل أن يتعامل كل من يشعر بالمسؤولية تجاه التحول الديمقراطي في تركيا والحل المتساوي والعادل والمشرف للقضية الكردية مع هذه الخطوة بنفس الحساسية. لا ينبغي اعتبار هذا انتصارا أو هزيمة أو تصفية أو تنازلا؛ يجب أن نغير هذه اللغة وهذه اللهجة وهذا النهج. نرى أنه على الرغم من حساسية العملية، لا تزال هذه اللغة هي المفضلة. لقد أثبتت لنا العقود الماضية أن هذه القضية لا يمكن حلها بهذه اللغة. في العقود القادمة، نحتاج إلى لغة جديدة، ونهج جديد، وأسلوب جديد، وعقلية جديدة. نأمل أن نرى ذلك.

يجب أن نؤكد أننا نمر بمنعطف تاريخي، ليس فقط بالنسبة للقضية الكردية، بل أيضا بالنسبة للنضال والتضامن الدوليين. ومن أمنياتنا أيضا أن نستلهم من تجارب السلام والحلول العالمية. ونأمل أن يُدمج نموذج السلام والحل الديمقراطي الذي سيتطور في تركيا في الأدب العالمي. ونأمل أن يُسهم ذلك في بناء أخوة متساوية وتركيا ديمقراطية، وأن يكون قدوة للمنطقة. بمعنى آخر، نأمل أن ينجح السلام في تركيا من خلال ترسيخ الديمقراطية وتعزيزها وبناء جمهورية ديمقراطية. ونحن على استعداد لتحمل المسؤولية في هذا الصدد.

من هم الرفاق الستة إلى جانب أوجلان؟

أميدا نيوز - أثار تصريح عبد الله أوجلان، الذي كان في جزيرة إمرالي، قبل يومين من إلقاء حزب العمال الكردستاني سلاحه في السليمانية في ١١ يوليو/تموز، اهتماما كبيرا. وحظيت القمصان التي تحمل شعارات أوجلان ورفاقه بشعبية لا تقل عن شعبية رسالته نفسها. فمن هم إذن الأشخاص الستة الذين ظهروا في فيديو وصورة دعوة أوجلان؟

٣ أشخاص وصلوا للتو

هاميلي يلدريم، وفيسي أكتاش، وعمر خيري كونار، الذين أقاموا مع أوجلان في جزيرة إمرالي، هم أشخاص معروفون. ويظهر في الفيديو أيضا ثلاثة أشخاص آخرين. كثير من مشاهدي الفيديو يشعرون بالفضول تجاههم.

أعضاء الأمانة العامة

أفادت التقارير أن الأشخاص الثلاثة الآخرين الذين كانوا برفقة أوجلان هم إرجين أتابي، وزكي بيهان، ومحمود يامالك. أما الأشخاص الذين حوكموا وأُدينوا بتهمة الانتماء إلى حزب العمال الكردستاني فهم أعضاء في الأمانة العامة التي أسسها أوجلان. وقد عُلم أنهم أُرسلوا مؤخرا إلى إمرالي لأداء مهام سكرتارية.

بعض الحقائق المثيرة للاهتمام حول الأشخاص في الإطار:

هاميلي يلدريم :

في عام ١٩٩٩، بعد أسره، دعا عبد الله أوجلان حزب العمال الكردستاني إلى «سحب قواته المسلحة إلى ما وراء الحدود». لكن هاميلي يلدريم، الذي خالف الأمر والقرار، قاوم دعوة أوجلان. أُلقي القبض على هاميلي يلدريم، الذي ذُكر اسمه في تاريخ حزب العمال الكردستاني، في إلازيغ عام ١٩٨٠ وقضى ١٦ عاما في السجن. أما هاميلي يلدريم، الذي عاد للانضمام إلى حزب العمال الكردستاني بعد إطلاق سراحه، فقد أُلقي القبض عليه قرب الحدود السورية عام ٢٠٠٤.

فيسي أكتاش:

المُحاكم في قضية حزب العمال الكردستاني، قضى ٣١ عاما في السجن. حُكم عليه بالسجن المؤبد، وأكمل عقوبته، لكن أُجِّل إطلاق سراحه لمدة عام.

عمر خيري كونار:

أُلقي القبض على عمر خيري كونار بعد أوجلان بثلاث سنوات. كان كونار، الذي تولى مسؤوليات كبيرة في حزب العمال الكردستاني في مختلف دول الشرق الأوسط خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، من المقربين من أوجلان. أُلقي القبض عليه في سوريا وسُلِّم إلى تركيا.

معلومات عن الأشخاص الثلاثة الجدد:

محمود يامالك:

أُرسل يامالك إلى سجن إمرالي ليشغل منصب سكرتارية أوجلان، وُلد عام ١٩٦٩ في قضاء توتاك بآغري. هاجر إلى إسطنبول مع عائلته وهو في العاشرة من عمره، واعتُقل عام ١٩٩٤ بتهمة العمل لصالح التنظيم، وحُكم عليه بالسجن المؤبد. اشتهر يامالك، الذي ألّف الأغاني وكتب الروايات، بموهبته الأدبية في السجن. ألّف روايتين هما «طيور رخامية مجنحة» و«تاريديريا». محمود يامالك، الذي يجيد اللهجة الكرمانجية الكردية، ترجم مع زملائه ديوان «جولستان» لحافظ الشيرازي من الفارسية إلى الكردية. كما يكتب مقالات سياسية في عدة صحف.

ارجين اتابي:

أُلقي القبض على إرجين أتابي في إسطنبول في قضية «البازار الأزرق» بعد أسر أوجلان، وهو من مواليد عام ١٩٧٣. إرجين أتابي، الذي كتب مقالات سياسية وفلسفية بعد إدانته، هو واحد من ستة أشخاص في الأمانة الجديدة.

زكي بيهان:

عضوٌ آخر في أمانة أوجلان، وُلد في قضاء يوكسكوفا في هكاري، وهو مسجونٌ منذ عام ١٩٩٨. تخصص بايهان في الاقتصاد، وله مؤلفاتٌ في السياسة. بصفته عضوا في أمانة أوجلان، ألّف بايهان أربعة كتبٍ مستوحاةٍ من أفكاره. يُعَدّ بايهان، الذي تُركّز أعماله بشكلٍ رئيسي على الديمقراطية والحرية، من الشخصيات البارزة في نداء أوجلان الجديد.

ماذا حدث على ارتفاع 852 مترا ؟

صحيفة «ميلليت»التركية/الترجمة والتحرير : محمد شيخ عثمان

تقرير-آيدين حسن :في المغارة الواقعة على قمة بارتفاع ٨٥٢ مترا شمالي العراق، ضمن منطقة عملية "المخلب – القفل"، تعرض ١٩ جنديا أول من أمس لتسمم بغاز الميثان أثناء بحثهم عن جثمان الملازم نوري مليح بوزقورت، الذي استشهد عام ٢٠٢٢.

خمسة من هؤلاء الجنود فارقوا الحياة في نفس اليوم رغم جميع المحاولات الطبية. وزارة الدفاع التركية أصدرت أمس عدة بيانات متتالية، أُعلن فيها صباحا استشهاد ثلاثة جنود، ثم بعد الظهر أربعة آخرين، ليرتفع بذلك عدد الشهداء إلى ١٢.

وجاء في البيان: "نتمنى الرحمة لشهدائنا الأعزاء الذين فقدوا حياتهم في هذا الحدث المؤلم، ونعزي عائلاتهم، والقوات المسلحة التركية، وأمتنا النبيلة، ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين".

منطقة القفل

بدأت القوات المسلحة التركية سلسلة عمليات "المخلب" على الحدود العراقية في عام ٢٠١٩. وفي إطار العملية التي استهدفت مناطق جبلية مثل حفتانين، ومتينا، وآفاشين، وزاب، وحكورك، والتي كانت معاقل قديمة للتنظيم الإرهابي، انطلقت عملية "المخلب – القفل" في أبريل ٢٠٢٢. ومع تنفيذ هذه المرحلة، تم إنشاء خط أمني داخل العراق بعمق يتراوح بين ٣٠ إلى ٤٠ كم، وتم تكثيف عمليات البحث والتمشيط داخل الكهوف لشلّ حركة التنظيم.

المغارة كانت مختومة

وفقا لمعلومات حصلت عليها صحيفة "مليت"، تطوّرت الأحداث المرتبطة بالمغارة التي سقط فيها ١٢ شهيدا على النحو التالي:

–استشهد الملازم نوري مليح بوزقورت في ٢٨ مايو ٢٠٢٢ في بداية عملية "المخلب – القفل"، لكن جثمانه لم يُعثر عليه. بدأت وحدات الجيش عمليات بحث مخططة للعثور على الجثمان. المغارة التي وقعت فيها الحادثة كانت مختومة منذ قرابة عامين.

وكانت هناك شكوك بأن جثمان الشهيد قد يكون داخل مغارة مكوّنة من ثلاث طوابق و٣٠ غرفة استخدمها التنظيم الإرهابي كمشفى سابقا، وقريبة من المنطقة التي استُشهد فيها الضابط.

تم إرسال وحدات تشمل عناصر استخبارات وهندسة وذخيرة إلى المنطقة.

التسلسل الزمني للحدث

• أُدخل كلب مدرب إلى المغارة من قِبل الفرق الموجودة، وعاد الكلب حيا.

• دخلت المجموعة الأولى المؤلفة من ٦ جنود إلى المغارة.

• بعد انقطاع الاتصال معهم، دخلت مجموعة ثانية من ٦ جنود.

• وعندما فُقد الاتصال مع المجموعة الثانية أيضا، دخلت مجموعة ثالثة مؤلفة من ١٣ جنديا.

• الجنود الـ١٣ تمكنوا في البداية من إخراج ٥ جنود من المجموعة الثانية الذين تأثروا بغاز الميثان، لكنهم بدورهم تأثروا بالغاز أيضا.

• نُقل ١٩ جنديا متأثرين بالغاز إلى المستشفى، لكن ٥ منهم استشهدوا.

وصول فرق الإنقاذ

• تم طلب دعم من هيئة الكوارث والطوارئ (AFAD) وعمال المناجم في زونغولداك.

• فرق AFAD زودت المغارة بالأوكسجين عبر أنظمة ضخ، وبعد أن وصل مستوى الأوكسجين إلى ٦٠٪، دخل عمال المناجم مدججين بالأسطوانات.

• استُخرجت جثامين ٧ شهداء من قبل عمال المناجم.

ثلاثة طوابق بلا قياس للغاز

• المغارة تتكون من ثلاثة طوابق تنزل إلى الأعماق.

• الجنود، بدافع العثور على رفيقهم الشهيد، دخلوا أقساما غير مستكشفة من قبل.

• لم يتم قياس نسبة الغاز داخل المغارة، رغم أن ذلك موجود ضمن التعليمات.

• نظرا لعدم مواجهة مواقف مشابهة في مغارات سابقة، أُهمل القياس.

• بعض المغارات لا تحتاج إلى أجهزة بسبب التهوية الطبيعية، كما أن الجنود لا يرتدون الأقنعة بسبب الرطوبة والحرارة داخل المغارات.

مصدر الغاز

• يُعتقد أن فتحات التهوية قد أُغلقت طبيعيا أو جراء القصف.

• يمكن أن يكون الغاز ناتجا عن تحلل مواد ومخلّفات حيوانية.
• يُحتمل أيضا أن يكون هناك تسرّب لغاز الميثان من باطن الأرض كون المنطقة نفطية.

فتح تحقيق

• نظرا لأن العملية كانت مخططة، تم فتح تحقيق مع الضباط المسؤولين.
• تُفحص جميع محادثات اللاسلكي، ويُؤخذ إفادات المعنيين.

أسماء الجنود الـ١٢ ورتبهم:

١. الملازم مشاة فوركان سرت
٢. الملازم استخبارات إيغيه آكار
٣. الرقيب أول قوات خاصة فكرت مانغورا
٤. الرقيب أول عبدالرحمن آقدوغان
٥. العريف أول مشاة أوميت أوزوم
٦. العريف أول مشاة أنور يامان
٧. العريف أول مشاة كاني أوبـي
٨.الجندي المتعاقد أوزكان أوزكانلي
٩. الجندي المتعاقد محسن يشيلي دمير
١٠. الجندي المتعاقد أحمد كوشاق
١١. الجندي المتعاقد جلال الدين أويانك
١٢. الجندي المتعاقد أحمد غولتكين

زيارة وزير الدفاع

وزير الدفاع التركي يشار غولر زار الجنود المصابين الذين تم نقلهم إلى أنقرة ويتلقون العلاج في مستشفى "غولهانه" التعليمي.وفي مراسم أقيمت في مطار صلاح الدين الأيوبي في يوكسكوفا، قال وزير الدفاع:

"في إطار البحث عن جثمان الشهيد الملازم نوري مليح بوزقورت، دخلت قواتنا إلى مغارة وأُصيبوا بالغازات السامة. تم إجلاء المصابين ونقلهم مباشرة إلى المستشفى، وبدأنا بالتعاون مع فرق الإنقاذ وفرق التعدين بعمليات شاملة لإنقاذ من بقي في الداخل."

وأضاف:"لقد فقدنا ١٢ من رفاقنا الأبطال. هذه التضحية والشجاعة التي أظهروها أثناء تنفيذ مهمة نبيلة ستبقى مثالا خالدا في سجل الأخوة العسكرية في الجيش التركي."

وأكد:"رغم الألم الكبير الذي نشعر به، فإن شهداءنا سيبقون رمزا لحرية واستقلال أمتنا في أنصع صفحات التاريخ المجيد."

"فتحنا تحقيقا إداريا شاملا في هذا الحادث المؤلم، وسيتم فحص كل التفاصيل بدقة".

برعاية امريكية فرنسية..

مباحثات ايجابية بين دمشق و وفد الإدارة الذاتية

واشنطن: قوات سوريا الديمقراطية شريك رئيسي للحكومة الأمريكية

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

عقد الرئيس السوري أحمد الشرع اجتماعا ثلاثيا في دمشق الأربعاء، مع قائد قوات سوريا الديمقراطية (قسد) مظلوم عبدي، والموفد الامريكي توماس باراك، ، وممثل الحكومة الفرنسية جان باتيست فيفر.لـ»إزالة عوائق» تطبيق اتفاق دمج قوات (قسد) ضمن أجهزة الدولة السورية.

وسبق الاجتماع ، اجتماعا ثنائيا بين الشرع وباراك. وهذه هي المرة الثالثة التي يلتقي فيها مظلوم عبدي مع الشرع.

وفي المرة الأولى توصل الشرع وعبدي إلى تفاهمات أفضت إلى لقاء ثان في العاشر من مارس الماضي، لدمج قواته

ومؤسسات الإدارة الذاتية الكردية ضمن أجهزة الدولة السورية.

وقالت مصادر إن اللقاء الثلاثي، يهدف إلى «إزالة عوائق تطبيق الاتفاق، وإدخال بعض التعديلات»، مشيرة إلى أنه جرى بدفع من التحالف الدولي، وكذلك فرنسا التي يبدو أن لها دورا في تذليل الخلافات» بين الطرفين.

ويقضي الاتفاق الذي وصف بـ«التاريخي» بين الشرع وعبدي، بدمج المؤسسات المدنية والعسكرية كافة في شمال شرق سوريا ضمن إدارة الدولة السورية بحلول نهاية العام، بما فيها المعابر الحدودية والمطارات وحقول النفط والغاز، والغاية منه تجنب مواجهة عسكرية قدر الإمكان.

وحتى الآن لم تطبق كثير من بنود هذا الاتفاق، وإن طبقت أجزاء صغيرة تخص تبادل الأسرى في حلب، ووضع حيي الشيخ مقصود والأشرفية ذوي الغالبية الكردية تحت سيطرة مشتركة بين الحكومة والقوات الكردية.

وكذلك دخول القوات الحكومية إلى سد تشرين، لكنها إجراءات تمت بتفاهمات منفصلة على ضوء الاتفاق الأساسي.

مباحثات ايجابية وبيان مشترك

هذا و انتهى ، اجتماع ممثلي شمال وشرق سوريا مع مسؤولي الحكومة الانتقالية، بمشاركة المبعوث الامريكي توماس باراك، وممثل الحكومة الفرنسية جان باتيست فيفر، ووصفه المشاركون بالإيجابي.

وصدر عن الاجتماع بيان مشترك تضمن بنوداً تم الاتفاق عليها، بعد مناقشة عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، إلى جانب الاتفاق على تحديد جلسة أخرى في القريب العاجل لاستكمال النقاش ومتابعة تنفيذ ما تم التوافق عليه.وجاء في نص البيان المشترك الصادر:

"في إطار الجهود المبذولة لتعزيز التفاهم وتطبيق الاتفاقات المبرمة، عقدت الجلسة الأولى بين وفد ممثلي شمال وشرق سوريا واللجنة المركزية المكلفة بإتمام الاتفاق مع قوات سوريا الديمقراطية، وذلك في أجواء إيجابية وبنّاءة.

ناقش الطرفان عدداً من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتم الاتفاق على ما يلي:

-تشكيل لجان فرعية تخصصية لمتابعة تنفيذ اتفاق العاشر من آذار، الموقّع بين القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي ورئيس الحكومة الانتقالية أحمد الشرع.

-السعي لحل المشاكل العالقة في ملف الامتحانات والمراكز الامتحانية، بما يضمن حقوق الطلبة وسلامة العملية التربوية.

-بحث آليات تسهيل عودة المهجّرين إلى مناطقهم، والعمل على إزالة المعوقات التي تعيق هذه العودة.

-إعادة تفعيل ملف حيي الأشرفية والشيخ مقصود، والسعي إلى معالجته بما يخدم الاستقرار والسلم الأهلي.

- ويؤكد الطرفان التزامهما بالحوار البنّاء والتعاون المستمر، بما يصبّ في خدمة وحدة سوريا وسيادتها، وتحقيق تطلعات الشعب السوري في الأمن والاستقرار.

كما تم الاتفاق على تحديد جلسة أخرى في القريب العاجل، لاستكمال النقاش ومتابعة تنفيذ ما تم التوافق عليه".

السفير الأمريكي: السلام في تركيا يؤثر على الوضع في سوريا

في حديثه لوكالة نورث برس بعد الاجتماع، قال توماس باراك: «إن السلام في تركيا يؤثر على الوضع في سوريا، وكان ينبغي اتخاذ هذه الخطوة قبل ذلك بكثير. يسعدني أن أرى ما يحدث في تركيا. إنها خطوة كبيرة، وما نراه هو تغير المنطقة بأكملها. قوات سوريا الديمقراطية شريك رئيسي للحكومة الأمريكية، وقد حاربت داعش. نكن لهم احتراما كبيرا، ويمكنهم الاندماج في سوريا والانضمام إلى الجيش».

وتابع بارك تصريحه، "قسد يجب أن تتقبل حقيقة سوريا بأنها وطن واحد وجيش واحد وشعب سوري واحد بشكل أسرع،

وهناك محادثات بخصوص تحقيق ذلك ويجب أن تتم بسرعة أكبر وبرغبة أكثر ويجب التمتع بمرونة أمامها وهذا هو خلاصتي عن الموضوع".

وحضر الاجتماع عن الحكومة الانتقالية السورية وزير الخارجية أسعد الشعباني، ووزير الداخلية أنس الخطاب، ووزير الدفاع مرهف أبو قسرة، ورئيس جهاز المخابرات السوري حسين سلامة.

وحضر اللقاء أيضا الممثل الخاص للولايات المتحدة إلى سوريا توماس باراك، والممثل الخاص للولايات المتحدة في شمال وشرق سوريا سكوت بولز، وعضو الكونغرس الأمريكي، بالإضافة إلى ممثل الحكومة الفرنسية جان بابتيست فيفر والوفد المرافق له.

أربعة ملفات

وكشفت وكالة فرانس برس، الأربعاء، أربعة ملفات على طاولة مباحثات وفد الإدارة الذاتية السياسي والعسكري، وفد الحكومة السورية، وذلك بعد ساعات من وصول وفد شمالي سوريا إلى العاصمة دمشق.

وقال مصدر كردي لفرانس برس، المباحثات تتناول أربعة ملفات رئيسية، في مقدمتها شكل الدولة السورية المستقبلي، وطبيعة العلاقة بين الحكومة السورية والإدارة الذاتية، إضافة إلى ملفي الاقتصاد والقوة العسكرية.

وبحسب معلومات حصلت عليها وكالة هاوار، فقد تطرق الاجتماع إلى تنفيذ بنود الاتفاق الموقع بين قائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي ورئيس الحكومة السورية الانتقالية أحمد الشرع في ١٠ آذار/مارس الماضي، كما تم التأكيد على ضرورة إزالة العوائق والعراقيل أمام تنفيذ الاتفاق.

أفادت التقارير أن وفد شمال وشرق سوريا أكد على ضرورة وفاء الحكومة الانتقالية بوعودها بشأن النازحين قسرا من عفرين وسري كانيه وكري سبي. وتناول الاجتماع، بحسب التقارير، مسألة المعابر الحدودية وكيفية دمج مؤسسات الإدارة الذاتية مع المؤسسات الحكومية. كما تم التأكيد على ضرورة التعاون الأمني والعسكري بين الجانبين.

الحكومة السورية تعرب عن ترحيبها بأي مسار مع قسد

من جهتها أعربت الحكومة السورية، الأربعاء، عن ترحيبها بأي مسار مع قوات سوريا الديمقراطية من شأنه أن يعزز وحدة وسلامة الأراضي السورية، مؤكدةً رفضها لأي شكل من أشكال تقسيم البلاد.

وقالت الحكومة السورية في بيان لها، "في ضوء التطورات الأخيرة المتعلقة بتنفيذ الاتفاق الموقع مع قوات سوريا الديمقراطية، تؤكد الحكومة السورية ترحيبها بأي مسار من شأنه تعزيز وحدة وسلامة الأراضي السورية، وتشكر الجهود الامريكية المبذولة في رعاية تنفيذ هذا الاتفاق".

وتابعت، "تجدد الدولة السورية تمسكها الثابت بمبدأ (سوريا واحدة، جيش واحد، حكومة واحدة)، وترفض رفضاً قاطعاً أي شكل من أشكال التقسيم أو الفدرلة التي تتعارض مع سيادة سوريا ووحدة ترابها".

وأوضحت أن الجيش السوري "يُعد المؤسسة الوطنية الجامعة لكل أبناء الوطن، وتُرحب الدولة بانضمام المقاتلين السوريين من قسد إلى صفوفه، ضمن الأطر الدستورية والقانونية المعتمدة".

وحذرت الحكومة السورية من أي تأخير في تنفيذ الاتفاقات الموقعة لأن ذلك لا يخدم المصلحة الوطنية، بل يعقّد المشهد، ويُعيق جهود إعادة الأمن والاستقرار إلى جميع المناطق السورية، وفقاً للبيان.

وأكدت أن "المكوّن الكردي كان ولا يزال جزءاً أصيلا من النسيج السوري المتنوع"، مشددة على أن حقوق جميع السوريين، بمختلف انتماءاتهم، تُصان وتُحترم ضمن مؤسسات الدولة، وليس خارجها.

★ ★ ★

Revoking the Foreign Terrorist Organization Designation of Hay'at Tahrir al-Sham

PRESS STATEMENT

MARCO RUBIO, SECRETARY OF STATE

JULY 7, 2025

In line with President Trump's May 13 promise to deliver sanctions relief to Syria, I am announcing my intent to revoke the Foreign Terrorist Organization (FTO) designation of al-Nusrah Front, also known as Hay'at Tahrir al-Sham (HTS), under the Immigration and Nationality Act. This revocation will be effective tomorrow, July 8.

Tomorrow's action follows the announced dissolution of HTS and the Syrian government's commitment to combat terrorism in all its forms. This action also builds on the momentum of the June 30 Executive Order 'Providing for the Revocation of Syria Sanctions' and recognizes the positive actions taken by the new Syrian government under President Ahmed al-Sharaa. This FTO revocation is an important step in fulfilling President Trump's vision of a stable, unified, and peaceful Syria.

بيان حول إلغاء تصنيف هيئة تحرير الشام كمنظمة إرهابية

بالتوافق مع وعد الرئيس ترامب في ١٣ أيار/مايو بتخفيف العقوبات على سوريا، أعلن عن نيتي إلغاء تصنيف جبهة النصرة، المعروفة أيضا باسم هيئة تحرير الشام، كمنظمة إرهابية أجنبية بموجب قانون الهجرة والجنسية. وسيصبح هذا الإلغاء ساريا اعتبارا من الغد، ٨ تموز/يوليو.

يأتي هذا الإجراء الذي سيتم إقراره غدا في أعقاب الإعلان عن حلّ هيئة تحرير الشام والتزام الحكومة السورية بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله. وينبني هذا الإجراء أيضا على الزخم الذي اكتسبه الأمر التنفيذي الصادر في ٣٠ حزيران/يونيو والذي 'يتضمن إلغاء العقوبات المفروضة على سوريا' ويقر بالإجراءات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة السورية الجديدة برئاسة الرئيس أحمد الشرع. ويُعدّ هذا الإلغاء لتصنيف الهيئة كمنظمة إرهابية أجنبية خطوة مهمة في تحقيق رؤية الرئيس ترامب لسوريا مستقرة وموحدة وسلمية.

وزير الخارجية ماركو روبيو

٧ تموز/يوليو ٢٠٢٥

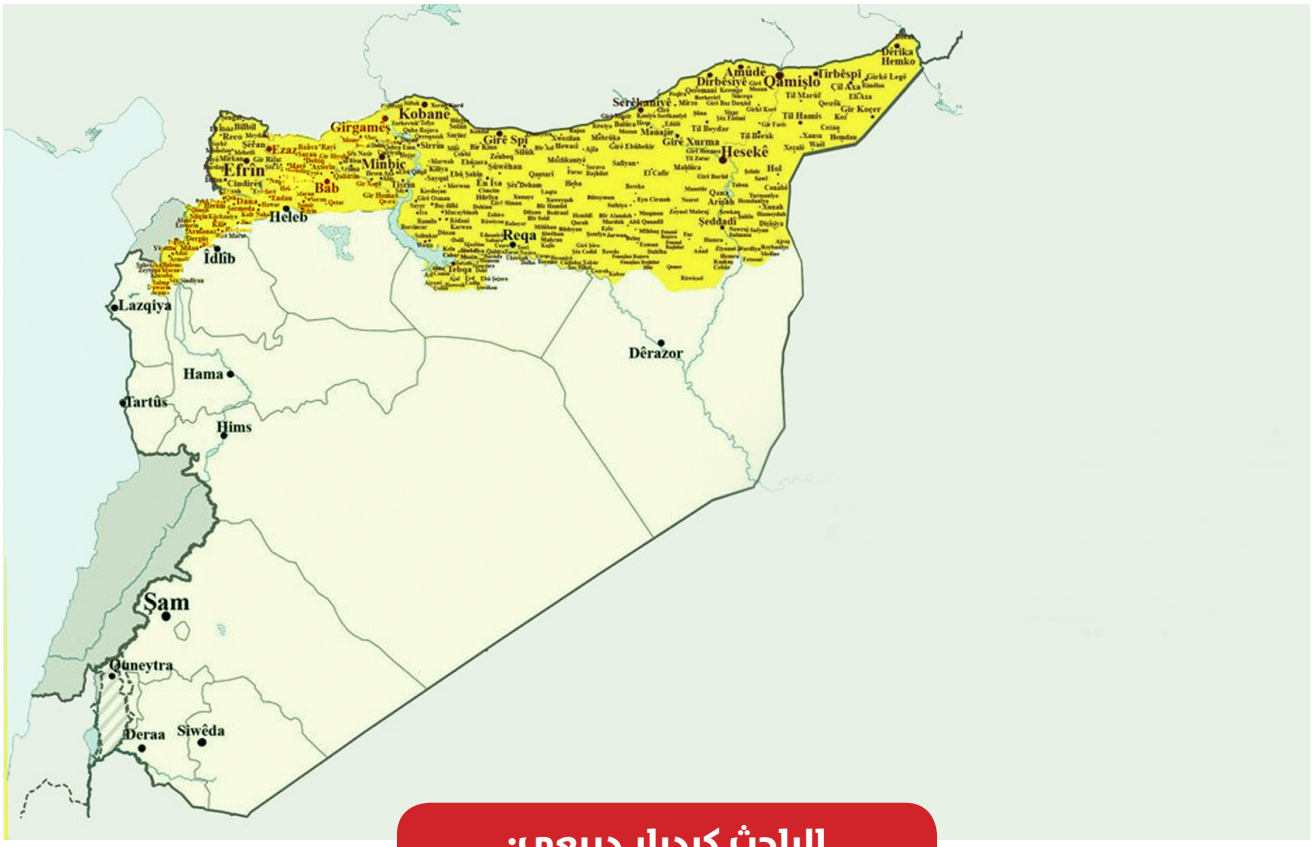

الباحث كردبار دريعي:

غرب كردستان في المعادلات السورية الجديدة

*مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

منذ عام ٢٠١١، وفي خضم الصراعات والمواجهات بين القوى الدولية والإقليمية، باتت سوريا ساحة لتصفية الحسابات والهيمنة، وبرزت مئات الجماعات المسلّحة التي تقاسمتها القوى الدولية والإقليمية، وباتت تلك الجماعات تتحرّك وفق أجندات تلك القوى. وفي شمال وشرق سوريا تأسّست وحدات حماية الشعب، ووحدات حماية المرأة، وقوات سوريا الديمقراطية؛ وذلك بهدف حماية أهالي المنطقة.

بعد تمدّد الجماعات الجهادية الإسلامية وانتشارها في المنطقة وارتكابها للمجازر، تصدّت وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة وقوات سوريا الديمقراطية لتلك الجماعات، ولعبت دورا رئيسا في تحرير شمال وشرق سوريا من براثن الإرهاب. ومع مرور السنين، تمكّنت تلك القوات من تأسيس إدارة ذاتية بمشاركة جميع مكوّنات المنطقة، وأصبحت لاعبا أساسيا في المعادلة السورية، وقد تعرّضت الإدارة الذاتية لهجمات مستمرّة، ولا سيّما من قِبل تركيا التي احتلّت (عفرين، كري سبي، سري كانييه) تحت ما سمّتها عمليات (درع الفرات، غصن الزيتون، نبع السلام)، وذلك بهدف فصل المناطق الكردية والقضاء على الإدارة الذاتية الديمقراطية؛ حيث شنّت تركيا، ومن خلال تفاهمات مع روسيا وأمريكا والنظام السوري وإيران، هجماتٍ متعدّدة ضدّ مناطق الإدارة الذاتية.

كان الثامن من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤ زلزالا في مسار الأزمة السورية بالنسبة جميع أبناء الشعب السوري، وكذلك بالنسبة للقوى الدولية والإقليمية والمحلّية، كما تداخلت حسابات جميع الأطراف واختلطت أوراقها؛ حيث هُزمت قوى وانتصرت أخرى، وتراجعت جهات وتقدّمت جهات أخرى؛ فسوريا التي ستُحكَم بعد الثامن من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤ ستختلف تماما عن سوريا ما قبل هذا التاريخ؛ حيث تغيّرت معادلاتٌ كثيرة في المنطقة، وبرزت معادلاتٌ جديدة على الأرض.

المعادلات الجديدة في سوريا

قبل سقوط الأسد في ٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤، كانت القوى الفاعلة في الساحة السورية، على المستويين الدولي والإقليمي، هي: سوريا (جيش الأسد) وتركيا وإيران وروسيا والولايات المتحدة (التحالف الدولي)، بالإضافة إلى قوى محلّية: قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، والجيش الوطني، وهيئة تحرير الشام، وبدرجة أقلّ تنظيم داعش. حتى قبل سقوط النظام السوري (نظام البعث)، كانت تركيا تطالب بلقاء مع الأسد؛ بمعنى آخر، أنّها كانت ترى أنّ مصلحتها تكمن في التوصّل إلى اتّفاق مع الأسد.

إلاّ أنّ التطوّرات التي أدّت إلى سيطرة هيئة تحرير الشام على دمشق، وكذلك المواقف الإيجابية وغير العِدائية من طرف الدول الأوروبية وأمريكا، بالإضافة إلى عدم انزعاج إيران وروسيا من هذه التطوّرات؛ كل ذلك قد منح تركيا الجرأة لاعتبار انهيار النظام السوري بمثابة هبة إلهية مُنِحت لها. لقد هُزمت روسيا وإيران والقوات المرتبطة بـ (محور المقاومة)، وقد كان أملها في انسحاب أمريكا من سوريا في عهد ترامب كبيرا جدا. من بين القوات التي دخلت دمشق، هيئة تحرير الشام والجماعات المعروفة باسم الجيش الوطني والمرتبطة به بشكل مباشر؛ لذا فقد رأت تركيا على الفور في سوريا ساحة لفرض نفوذها؛ فبدأت في الحديث عن اتفاقيات عسكرية واقتصادية وأمنية مع دمشق، بالإضافة إلى الحديث عن النظام والعلاقة بين دمشق وقوات سوريا الديمقراطية وتحديد مستقبل سوريا. كما أنّ قطر هي شريكة تركيا في كل هذه التحرّكات.

من المؤكّد أنّ أحمد الشرع (الجولاني) يعلم جيّدا أنّ تولّيه السلطة كان بموجب اتّفاق دولي وإقليمي، وأنّه مهما يجد نفسه مقرّبا من تركيا وقطر، إلاّ أنّه لا يمتلك تلك الإرادة التي تسمح له بالتصرّف وفقا لمطالب الدولتيَن، دون أن يأخذ إسرائيل وأوروبا وأمريكا والمملكة العربية السعودية والإمارات بعين الاعتبار. لذا؛ لا يريد الشرع أن يدخل في صراعات مع إسرائيل، ولا يريد التنصّل من مطالب أوروبا وأمريكا كذلك، ولا أن يخيّب آمال تركيا (المقرّبة منه كثيرا)، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يريد أن يخسر مساعدة دول الخليج العربي؛ فالشرع يتحرّك بين هذه الأطراف، ولكن الأمر ليس بتلك البساطة، بل من الصعوبة بمكان أن يتمكّن الشرع من إرضاء جميع الأطراف؛ فعلى الساحة السورية هناك تداخل وتناقض في السياسات، وبعد سقوط الأسد دخلت سوريا مرحلة انتقالية، وتمّ رسم مستقبلها وفقا للمعادلات الدولية والإقليمية والمحلّية.

المعادلات الإقليمية والدولية:

إنّ سقوط نظام الأسد قد خلط أوراق كلّ من إيران وروسيا، وخاصة إيران. فروسيا، بحسب العديد من المحلّلين السياسيين، قد خُدعت في الملف السوري، ولكن إذا ما علمنا أنّ روسيا ليست دولة صغيرة، وأنّ لها إرثا إمبراطوريا وتجربة سوفيتية عريقة، فسيكون حينها من الصعب قبول هذه الافتراضات والتحليلات، لذلك؛ من الأرجح أنّ روسيا قد دخلت

في مساومات في ما يخصّ سقوط الأسد، وقد يكون الأمر كذلك حتى في الملف الأوكراني، ومن الممكن أنّها قد استفادت من مسألة قواعدها في البحر الأبيض في سوريا. أمّا إيران فقد هُزمت، خاصة بعد اقتحام إسرائيل للمعادلة السورية، وقبل ذلك هزيمة حزب الله وحماس؛ وبالنتيجة تمّ إفشال مشروع "الهلال الشيعي" لإيران.

وبرزت الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا كلاعبَين رئيسيَّين، في حين أنّ أوروبا، وعلى رأسها فرنسا وألمانيا، قد زادت من حجم تدخّلها السياسي والدبلوماسي في سوريا، ووضعت الوضع في شمال وشرق سوريا (غرب كردستان) وتعامل أحمد الشرع وموقفه من القضية الكردية، كمعيار لقبول حكومة الشرع، خاصة فرنسا التي أكّدت استمرار دعمها للإدارة الذاتية وللكرد في غرب كردستان (روجآفا).

بطبيعة الحال؛ لم تنسحب الولايات المتّحدة من المنطقة كما تتوقّعه تركيا، بل إنّ الولايات المتّحدة تنسّق مع قوات سوريا الديمقراطية باستمرار، وتؤكّد على سوريا دولة تتشارك جميع المكوّنات في عملية بنائها، كما تركّز الولايات المتّحدة على ضمان أمن إسرائيل ومحاربة داعش كشروط للقبول بالحكومة الجديدة في دمشق. ربّما تكون هناك محاولات لإسناد مهمّة إيجاد الحلول لكلّ من تركيا والسعودية وإسرائيل؛ لكنّ الولايات المتّحدة – وفي ظلّ الظروف الحالية – لا يمكنها الانسحاب والتخلّي عن المنطقة؛ فهناك العديد من القضايا والملفّات الشائكة التي لا يتّفق حولها حلفاء أمريكا، فعلى سبيل المثال؛ تركيا تريد سوريا دولة مركزية دون الإدارة الذاتية ودون ضمان حقوق المكوّنات، كما ترى في سوريا كجزء من تركيا، وتطمح لفرض نفوذها ومشاريعها على دمشق؛ إلاّ أنّ إسرائيل، التي لا تعادي تركيا ولا تريد أي نفوذ تركيّ في سوريا، تقف في مواجهة تركيا، وتعمل على تحريك دبلوماسيّ للولايات المتّحدة، ولإضعاف النفوذ التركي تسعى إسرائيل للموافقة على سوريا لامركزية وتقبل كذلك بوجود الإدارة الذاتية ووجود دور للكرد في سوريا الجديدة. ومن ناحية أخرى لا تزال محاربة تنظيم داعش مستمرّة، وكما جاء على لسان ممثّل الرئيس الأمريكي فإنّ قوات سوريا الديمقراطية بالنسبة للكونغرس الأمريكي تكتسب أهمية كبيرة في سوريا. ومن ناحيتهما؛ المملكة العربية السعودية وكذلك دول الخليج العربي يريدان من سوريا أن تكون دولة كما يريدان وحسب مصالحهما؛ فمن ناحية يريدانها دولة مركزية، ومن ناحية أخرى لا يريدانها أن تكون تحت النفوذ التركي بحيث تشكّل خطرا إرهابيا على العالم العربي.

بمعنى أنّ هناك وجودا للاعبين أساسيين في سوريا؛ وهي:أمريكا وتركيا وإسرائيل وفرنسا والسعودية؛ ووجود هذه الأطراف مجتمعة قد أوجد معادلة جديدة في سوريا.

المعادلات المحلّية:

مع سقوط الأسد تغيّرت المعادلات المحلّية أيضا؛ فالجيش الوطني التابع لتركيا وعلى مدى ثلاثة أشهر متواصلة سعى للسيطرة على سد "روجافا" والدخول إلى شرق الفرات، إلاّ أنّ محاولاته قد ذهبت أدراج الرياح ولم يفلح في سعيه لذلك. وأحمد الشرع وحكومة دمشق – رغم ادّعائها أنّها حكومة متماسكة وأنّها سيّدة قرارها – لم تحرّك ساكنا وبقيت مكتوفة الأيدي حيال ذلك؛ بمعنى أنّها لا تقوى على الوقوف بوجه القرارات التركية، وفي الوقت عينه كانت تريد تلك الحكومة القضاء على الإدارة الذاتية، إلاّ أنّ مقاومة قوات سوريا الديمقراطية، وكذلك المواقف الأمريكية والفرنسية قد ساهمت في إيقاف شبح الحرب، وبالنتيجة تمّ توقيع اتّفاقية "عبدي – الشرع"، وعمليّا تشكّلت حكومتان في سوريا، إحداها في دمشق والأخرى في قامشلو؛ أي الإدارة الذاتية وحكومة المركز، كما تمّ اعتبار الجيش الوطني كوحدات ضمن الجيش السوري الجديد، وخلال ذلك تمّ ارتكاب المجازر ضدّ العلويين في منطقة الساحل، كما مورست ضغوط كبيرة على الدروز؛ بمعنى أنّ الأطراف الرئيسية في المعادلة المحلّية اليوم هي: قوات سوريا الديمقراطية وهيئة تحرير الشام والدروز.

غرب كردستان (روجافا) ضمن هذه المعادلات:

بعيدا عن التوقّعات التي كان يتمّ الترويج قُبيل سقوط الأسد، خاصّة حسب ادّعاءات تركيا ومرتزقتها، والتي كانت تشير إلى أنّ مصير الإدارة الذاتية وكذلك قوات سوريا الديمقراطية مرتبط بمصير النظام؛ أي أنّ سقوط النظام يعني سقوط الإدارة الذاتية، ولن يبقى أي معنى لدور قوات سوريا الديمقراطية في محاربة تنظيم داعش، وأنّ الولايات المتحدة الأمريكية ستنسحب من المنطقة، وستتولّى تركيا ملف تنظيم داعش وكذلك ملف شمال شرق سوريا. إلاّ أنّه وبعد سقوط نظام الأسد وضعف الدور الروسي والإيراني في سوريا، ما كان يطرب تركيا ويُسعدها هو أنّها ستقضي على الإدارة الذاتية، وستنصّب نفسها مصدر القرار لهيئة تحرير الشام، وسترسم خارطة الطريق لمستقبل سوريا. غير أنّ الإدارة الذاتية قدّمت نفسها كلاعب أساسي في المعادلة الجديدة في سوريا، كما أنّ وجودها من عدمه بات معيارا لرسم مستقبل سوريا وشكلها، كما باتت معيارا لمصير المكوّنات ولرسم خارطة الطريق في الشرق الأوسط عموما.

وفي مواجهة التحرّكات التركية في سوريا، يعلو صوت إسرائيل كثيرا، وباتت تشير إلى أنّ " الكرد حلفاؤنا الطبيعيون، سندعم الكرد، لا نقبل بوجود تركيا داخل الأراضي السورية، لن نستبدل النفوذ التركي ونفوذ السلفيين بالنفوذ الإيراني"، بل وصل الأمر بإسرائيل إلى محاربة تركيا.

ومن ناحيتهما؛ أكّدت كلّ من ألمانيا وفرنسا على أهمية بناء سوريا ديمقراطية، وكذلك على ضرورة مشاركة قوات سوريا الديمقراطية ومشاركة الكرد في الحكومة الجديدة؛ وقد أعلنت فرنسا صراحة تمسّكها بدعم قوات سوريا الديمقراطية وبدعم الكرد، وقد ورد على لسان المسؤولين الأمريكيين أيضا، ولمرّات عديدة، الحديث عن تأكيد بقاء القوات الأمريكية في المنطقة، كما قدّم أولئك المسؤولون قوات سوريا الديمقراطية كحليف لأمريكا. وفي الوقت عينه فرضت هذه الأطراف شروطها على أحمد الشرع (الجولاني)، ومنها ضمان حقوق المكوّنات والأقلّيات؛ وكان الشرع قد وعد بتلبية تلك الشروط.

وفي العاشر من آذار من العام ٢٠٢٥ تمّ توقيع اتفاقية بين قوات سوريا الديمقراطية وهيئة تحرير الشام؛ وبعدها خفت صوت تركيا ولم تتمكّن من التحرّك في سوريا كما كانت تريد، فإسرائيل قد قيّدت التحرّكات التركية. قامت هيئة تحرير الشام بتفسير الوعود التي قطعتها، حول بناء سوريا جديدة تشاركية دون تمييز، حسب ذهنيتها المبنية على الإسلام السياسي – السلفي، وبناء عليها اتّخذت الهيئة بعض الخطوات؛ فقام أحمد الشرع من خلال مؤتمر عسكري حضره قادة المرتزقة التابعين لتركيا بتنصيب نفسه رئيسا للبلاد، ومن خلال ما سُمّي بالمؤتمر الوطني قام بتعيين حكومته وكذلك تشكيل اللجنة الدستورية، كما قدّم الدستور السوري الجديد كدستور للمرحلة الانتقالية. إنّ ما بدا واضحا من خلال التحرّكات الأخيرة هو أنّ الشرع يريد سوريا دولة على مقاسه وعلى مقاس الإسلام السّنّي (دولة مركزية، ذات طائفة واحدة وسلطة واحدة وعلم واحد وثقافة واحدة).

تسعى كلّ من تركيا وقطر والسعودية لبناء سوريا دولة مركزية، لكنّ تركيا هي الأكثر إصرارا على هذا الموضوع، وذلك بسبب تخوّف تركيا من نشوء كيان كردي في غرب كردستان وبالتالي انعكاس ذلك على شمال كردستان، كما تسعى تركيا لفرض نفوذها على حكومة دمشق. على المدى المتوسّط والبعيد لن يكون بإمكان كلّ من السعودية وتركيا أن تتوافقا سوى على مسألة المركزية؛ أمّا قضايا النفوذ السياسي والاقتصادي فستتحوّل إلى نقاط خلافية ونقاط تضارب ومواجهة بين الطرفين.

تسعى كلّ من إسرائيل وأوروبا والولايات المتحدة والكرد والعلويين والدروز إلى بناء سوريا لامركزية وتعدّدية؛

ويمكن اعتبار اتفاقية ١٠ آذار بين أحمد الشرع والقائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، السيد مظلوم عبدي، بمثابة الخطوة الأولى على الصعيد الداخلي وكذلك الدولي لتحديد نظام الحكم في سوريا الجديدة، وكبداية لحلّ الأزمات السورية؛ ويأتي ذلك في الوقت الذي لا تزال فيه تركيا تضع العراقيل الكبيرة أمام تنفيذ تلك الاتفاقية.

بعد أن رفعت الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات المفروضة على سوريا، بطلب ووساطة من السعودية، وبعد التطوّرات التي حدثت مع قرار رفع تلك العقوبات، بدا واضحا أنّ هناك محاولات من قبل كلّ من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وأوروبا لإضعاف النفوذ التركي والقَطَري في سوريا، وهذا هو أحد الشروط الأمريكية المفروضة على الشرع؛ فالمواقف الإسرائيلية إزاء النفوذ التركي في سوريا وإزاء نفوذ الجماعات الجهادية، والعقوبات الأوروبية المفروضة على بعض الشخصيات والجماعات المرتبطة بتركيا، وتوضيح الولايات المتحدة الأمريكية لمسألة رفع العقوبات، كل ذلك يبدو وكأنّه جاء بطلب من السعودية بالدرجة الأولى، كما جاء متماشيا مع تصريحات المسؤولين الأمريكيين حول ضرورة وجود سوريا لا مركزية.

تعمل كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، في أعلى المستويات ، على التحكّم بأحجار الشطرنج وإدارتها وتحريكها كما تشاءان، وممّا لا شكّ فيه أنّ بريطانيا تتشارك معهما اللعبة. في ظل الوضع الراهن؛ يبدو أنّ الشرع يكسب الشرعية، وكذلك الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، وذلك رغم اختلاف الطرفَين عن بعضيهما اختلافا كلّيا؛ وهذا إنّ دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ الأطراف المتحكّمة بالمشهد تحاول تقديم نموذج لتعايش الأطراف المتناقضة، وذلك بهدف المحافظة على حالة الأمن أو اللاأمن بين القوى المحلية وكذلك بين القوى الإقليمية، لحين توضيح الصورة بالنسبة لوضع إيران وأسلحتها النووية، سلبا أو إيجابا.

الخُلاصة:

أطلقت إسرائيل حربا كبيرة ضدّ إيران؛ وهذه الحرب – سواء استمرّت أم توقّفت – تؤكّد سقوط النظام الإيراني، وحينها سيدخل شرق كردستان (روجهلات) مرحلة جديدة بحيث يتمكّن من بناء كيان خاص به، ومن المؤكّد أنّ هذا الواقع سينعكس على سياسة تركيا وسيدفعها للإسراع في حلّ القضية الكردية في شمال كردستان (باكور)، كما أنّ مواقف تركيا حيال الكرد بشكل عام ستغدو إيجابية؛ وهذا لا يعني أنّ تركيا تفعل ذلك بمحض إرادتها، بل هي مرغمة على ذلك، وإلاّ فإنّها لن تتمكّن من الهروب من المخاوف الإقليمية والدولية؛ بمعنى أنّها ستقبل بوجود الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا من أجل تهدئة الأمور في شمال كردستان (باكور).

بعد أن توضّح وضع إيران، سواء رضخ النظام الإيراني للمطالب الإسرائيلية أم سقط النظام، فإنّ أحمد الشرع – ورغم النفوذ التركي في سوريا – سيتعرّض لهجمات إسرائيلية وسيتمّ القضاء عليه، كما أنّ قوات سوريا الديمقراطية ستغدو الضمانة لبناء سوريا لامركزية وتعدّدية وديمقراطية.

ستبقى قوات سوريا الديمقراطية حليفا للتحالف الدولي وستستمرّ في محاربة الإرهاب، كما أنّ بقاء قوات سوريا الديمقراطية واستمرارها لن يبقى مرهونا ببقاء القوات الأمريكية في المنطقة؛ وذلك لأنّ قوات سوريا الديمقراطية ستغدو كعضو في التحالف الدولي وبالتالي ستتمّ حمايتها.

ستدخل (روجافا) في المعادلات الجديدة في سوريا والشرق الأوسط، وستغدو جزءا من اللاعبين المؤثّرين في إنهاء اتفاقية سايكس بيكو (١٩١٦) ولوزان (١٩٢٣)، لا عن طريق رسم حدود جديدة، بل عن طريق نماذج الإدارات الذاتية والارتباط الوثيق بفكر وبراديغما السيّد عبدالله أوجلان في إطار مفهوم الأمة الديمقراطية.

كارل ڤايك:

شرق أوسط جديد يتكشف أمام أعيننا

مجلة»تايم»الامريكية/الترجمة والتحرير :محمد شيخ عثمان

قد يكون من الصعب التمييز وسط السحب السوداء المتصاعدة من حفر القنابل في طهران، لكن إيران قضت معظم القرن الحادي والعشرين كقوة صاعدة في المنطقة، فحتى وقت قريب، كانت الأمور تسير في صالحها، ففي العراق، أطاحت الولايات المتحدة بصدام حسين، ثم غادرت، بعد أن حوّلت أكبر وأخطر جار لإيران من عدو إلى تابع حتى قبل أن تنقذ ميليشيات طهران بغداد من داعش، ثم تبقى.

قامت القوات التي أرسلتها إيران إلى سوريا بدور مزدوج، إذ أنقذت نظام الأسد، وفي الوقت نفسه فتحت

> إيران قضت معظم القرن الحادي والعشرين كقوة صاعدة في المنطقة

خطا لإمداد حزب الله، الميليشيا المدعومة من إيران التي تقاتل إلى جانبه. كان حزب الله، المتمركز في لبنان، جوهرة تاج «محور المقاومة» الذي حشدته إيران ضد إسرائيل.

ولأكثر من ٨٠ عاما، حدّدت معارضة إسرائيل ملامح الشرق الأوسط.

بالنسبة لجمهورية إيران الإسلامية، لا تزال هذه هي الحال. إن إزالة الدولة اليهودية من «الأراضي الإسلامية» هو جوهر أيديولوجية الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، التي وضعت إيـران في موقع غير متوقع كزعيمة للعالم الإسلامي.

كانت أمريكا الشيطان الأكبر، لكن بالنسبة لوكلاء إيران في بغداد ولبنان واليمن، كانت إسرائيل الهدف الأقرب. لذا، عشية السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، كان لدى قادة حماس، العقدة الفلسطينية البارزة الوحيدة في المحور، سبب للاعتقاد بأنه بعد اختراق الدفاعات الإسرائيلية في قطاع غزة وتدفق الآلاف إلى إسرائيل، لن يقاتلوا بمفردهم طويلا.

لكن محور المقاومة لم يُقاوم إطلاقا. أطلق حزب الله بضعة صواريخ يوميا باتجاه إسرائيل عندما كان «الكيان الصهيوني» في أضعف حالاته. مسح قادة إيران ساحة المعركة، وعندما رأوا خصما مدعوما ليس فقط بالأسلحة والاستخبارات الأمريكية، بل أيضا بترسانة نووية، تذكروا لماذا يستثمرون في واحد منهم: البقاء. على حد تعبير آية الله روح الله الخميني، مؤسس النظام الثيوقراطي الذي يحكم إيران، فإن «الحفاظ على النظام هو الأولوية القصوى». كان التضامن مع الفلسطينيين أمرا محمودا، ولكن هناك أيضا ما يُسمى بالمصلحة الذاتية.

المشكلة، لكل من إيران والقضية الفلسطينية، هي أن بقية دول الشرق الأوسط قد توصلت بالفعل إلى نفس النتيجة. خلال العقدين الماضيين، كانت إيران توسّع نفوذها العسكري باسم الفلسطينيين، وكانت ممالك الخليج الغنية تُقيم تحالفا مع الدولة اليهودية.

في الواقع، توصلت معظم دول العالم العربي إلى تسوية أو أخرى مع إسرائيل. وقعت مصر والأردن، اللتان تشتركان في حدود إسرائيل، معاهدات سلام معها بعد أن تكبدتا هزائم عسكرية متكررة على يدها. اصطفت دول الخليج إلى جانب إسرائيل، إلى حد كبير، انطلاقا من عداوة مشتركة لإيران.

وباعتبارها موطنا للفرع السني المهيمن في الإسلام، فإن هذه الممالك لا تعرف إيران فقط على أنها متطرفة، بل أيضا على أنها الزعيمة الاسمية للفرع الشيعي الأقلية، وبالتالي منافستها. للمملكة العربية السعودية، راعية الأماكن المقدسة في الإسلام، ادّعاءها الخاص بقيادة المسلمين في العالم.

وبصفتها دولا استبدادية، كانت ممالك الخليج أيضا عملاء متلهفين لقطاع التكنولوجيا الإسرائيلي الذي نما من جيشها. وقد أدت المراقبة، لا سيما مراقبة

طائرات عربية انضمت للإسرائيلية في سماء الشرق الأوسط الجديد

ملايين الفلسطينيين تحت الاحتلال (والمُجبرين على استخدام أنظمة الهاتف الإسرائيلية)، إلى ظهور شركات ناشئة مثل شركة برامج التجسس NSO Group، التي سرعان ما وجدت عملاء في الأنظمة العربية. كانت الإمـارات العربية المتحدة أول دولة تُوطّد علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بموجب اتفاقيات إبراهيم، وهو الإنجاز الدبلوماسي البارز لإدارة ترامب الأولى. وتبعتها ثلاث دول عربية أخرى، ولا يزال السعوديون يُشيرون إلى نيتهم القيام بالمثل بمجرد أن يسمح الوضع في غزة بذلك.

لكن غزة تشتعل، حرب لم تتوقعها إسرائيل وليس لديها خطة للفوز بها، لأنها في جوهرها ليست شأنا عسكريا. ستظل القضية الفلسطينية – ماذا نفعل بمن يدّعون ملكية الأرض نفسها التي يدّعيها اليهود الإسرائيليون؟ – تنتظر حتى يتوقف إطلاق النار.

على النقيض من ذلك، فإن الحرب على إيران هي حربٌ أمضت إسرائيل سنواتٍ في التخطيط لها، وبدأتها بتكتيكات الخداع وقطع الرؤوس والضربات الدقيقة على مواقع الصواريخ التي قضت على حزب الله في غضون شهرٍ واحدٍ في سبتمبر/أيلول الماضي، مما حرر الإسرائيليين من رعب صواريخ الميليشيا البالغ عددها ١٠٠ ألف صاروخ، وعرّض إيران للهجوم الإسرائيلي الذي بدأ في ١٣ يونيو/حزيران.

في ذلك اليوم، نشر راعٍ لقطاتٍ من هاتفه المحمول لطائرة إسرائيلية من طراز سي-١٣٠ تحلق على ارتفاع منخفض فوق سوريا، وأجراس الأغنام تُصدر صوتا يعلو فوق هدير محركاتها. كانت عائلة الأسد قد فرت من البلاد قبل أشهر، عاجزة عن إبعاد المتمردين عن دمشق دون حزب الله.

أرسلت إيران طائرة لإجلاء جنرالاتها إلى طهران. هناك، السؤال هو كيف ستُعرّف إسرائيل النصر؟ لم يُفلح تغيير النظام في العراق. وبدا الهدف المعلن بتدمير المنشآت النووية الإيرانية مستحيلا بدون غارات جوية أمريكية.

كان هذا القرار بيد دونالد ترامب ،قد يُغير خياره المنطقة بطرقٍ غير متوقعة. لكن بتجاوزه الفلسطينيين إلى احتضان إسرائيل، وكذلك شيوخ الخليج، يكون الرئيس الأمريكي قد رسم بالفعل معالم واقعها الجديد، الأكثر خضوعا للمعاملات.

في عام ١٩٤٥، ألهم مجرد احتمال قيام دولة إسرائيلية كل عربي مقاطعة لها، باسم الفلسطينيين.

وبعد ثمانين عاما، تستطيع دولة عربية أن تعلن غضبها الشديد إزاء مقتل ٥٥ ألف شخص في غزة، ثم ترسل طائراتها النفاثة لاعتراض الصواريخ الإيرانية الموجهة إلى تل أبيب، وتنضم إلى الطائرات الحربية الإسرائيلية في سماء الشرق الأوسط الجديد.

* محرر أول في مجلة تايم/موضوع الغلاف

ماركو روبيو:

تعزيز المعونات الخارجية مجددا

يقع على عاتق كل موظف حكومي التزام تجاه المواطنين الامريكيين بضمان أن أي برامج يمولها تخدم مصالح أمتنا. خلال المراجعة الشاملة التي أجرتها إدارة ترامب لآلاف البرامج، ولأكثر من ٧١٥ مليار دولار من الإنفاق المعدل حسب التضخم على مدى عقود، اتضح أن الوكالة الامريكية للتنمية الدولية تراجعت كثيرا عن هذا المعيار.

لقد كانت لدى الوكالة الامريكية للتنمية الدولية عقود من الزمن وميزانية لا حدود لها تقريبا من أموال دافعي الضرائب لتعزيز النفوذ الامريكي، وتشجيع التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، وتمكين مليارات الأشخاص من الاعتماد على أنفسهم.

وباستثناء إنشاء مجمع صناعي للمنظمات غير الحكومية في أرجاء العالم على حساب دافعي الضرائب، لم تحقق الوكالة الامريكية للتنمية الدولية سوى القليل منذ نهاية الحرب الباردة. نادرا ما تحققت أهداف التنمية، وتفاقم عدم الاستقرار في كثير من الأحيان، وتزايدت المشاعر المعادية لامريكا. على الصعيد العالمي، عادة ما تفشل الدول الأكثر استفادة من كرمنا في رد الجميل. على سبيل المثال، في عام ٢٠٢٣، صوّتت دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مع الولايات المتحدة بنسبة ٢٩٪ فقط من المرات على القرارات الأساسية في الأمم المتحدة، على الرغم من تلقيها ١٦٥ مليار دولار من المدفوعات منذ عام ١٩٩١.

هذا أدنى معدل في العالم. وخلال الفترة نفسها، لم يؤد استثمار أكثر من ٨٩ مليار دولار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سوى إلى انخفاض شعبية الولايات المتحدة مقارنة بالصين في جميع الدول باستثناء المغرب. كما إن إنفاق الوكالة البالغ ٩٫٣ مليار دولار في غزة والضفة الغربية منذ عام ١٩٩١، والذي كان من بين المستفيدين منه حلفاء حماس، لم يؤد سوى إلى الشكاوى والتظلمات بدلا من الامتنان تجاه الولايات المتحدة. كان الوحيدون الذين يعيشون حياة رغيدة هم المدراء التنفيذيون للمنظمات غير الحكومية العديدة، الذين غالبا ما كانوا يتمتعون بنمط حياة فاخر بتمويل من دافعي الضرائب الامريكيين، بينما تخلف أولئك الذي زعمت المنظمات مساعدتهم عن الركب.

لقد انتهت رسميا حقبة عدم الكفاءة التي كانت تُقرّها الحكومة. وفي ظل إدارة ترامب، سيكون لدينا أخيرا هيئة تمويل أجنبي في امريكا تُعطي الأولوية لمصالحنا الوطنية. واعتبارا من الأول من تموز/يوليو، ستتوقف الوكالة الامريكية للتنمية الدولية رسميا عن تقديم المساعدات الخارجية. وستتولى وزارة الخارجية إدارة برامج المساعدات الخارجية التي تتوافق مع سياسات الإدارة – والتي تخدم المصالح الامريكية – حيث سيتم تقديمها بمزيد من المساءلة والاستراتيجية والكفاءة.

نحن لن نعتذر عن إدراكنا أن التزام امريكا الراسخ بالمساعدات الإنسانية المنقذة للحياة وتعزيز التنمية الاقتصادية في الخارج يجب أن يكون تعزيزا لسياسة خارجية قوامها 'امريكا أولا'.

كانت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية تنظر إلى جمهورها المستهدف على أنه الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية متعددة الجنسيات والمجتمع العالمي الأوسع – وليس دافعي الضرائب الامريكيين الذين مولوا ميزانيتها أو الرئيس الذي انتخبوه لتمثيل مصالحهم على الساحة العالمية. وقد سوّقت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية برامجها على أنها مؤسسة خيرية، بدلا من كونها أدوات للسياسة الخارجية الامريكية تهدف إلى خدمة مصالحنا الوطنية. وفي كثير من الأحيان، روّجت هذه البرامج لمُثُل وجماعات معادية لامريكا، بدءا من مبدأ "التنوع والإنصاف والإدماج" العالمي، وعمليات الرقابة وتغيير الأنظمة، وصولا إلى منظمات غير حكومية ومنظمات دولية متحالفة مع الصين الشيوعية وغيرها من الخصوم الجيوسياسيين.

> **"استثمار أكثر من 89 مليار دولار لم يؤد سوى إلى انخفاض شعبية بلدنا"**

واليوم، ينتهي ذلك، وحيث كان هناك مجموعة من الشعارات المبهمة التي لا يمكن التعرف عليها على المساعدات المنقذة للحياة، سيكون هناك الآن رمز واحد يمكن التعرف عليه: العلم الامريكي. متلقو المساعدات يستحقون أن يعرفوا أن المساعدات المقدمة لهم ليست صدقة من منظمة غير حكومية مجهولة، بل هي استثمار من الشعب الامريكي.

وبالقدر نفسه من الأهمية، فشل نموذج العمل الخيري لأن قيادات هذه الدول النامية أصبحت مدمنة عليه. تشير أبحاث وزارة الخارجية الامريكية إلى أن

التوجه السائد في الدول التي كانت تتلقى تمويلا من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية سابقا هو التجارة، وليس المساعدات. وبعد التواصل مع دول في امريكا اللاتينية وأفريقيا، سمعنا باستمرار أن الدول النامية تريد استثمارات تُمكّنها من النمو المستدام – وليس عقودا من رعاية الدعم الذي تُديره الأمم المتحدة أو الوكالة الامريكية للتنمية الدولية. وقد سمعتْ الوزارة الأمر نفسه باستمرار من أشخاص في هذه الدول: فقد أخبر رجل من زامبيا دبلوماسيين امريكيين أنه من المفيد أكثر لمواطني بلده أن يتعلموا كيفية صيد الأسماك بدلا من أن تعطيهم الحكومة الامريكية السمك، وقالت امرأة إثيوبية إنها ترى أن المنافع المتبادلة للاستثمار تفوق الطبيعة الأحادية الجانب للمعونات، وغيرها الكثير من الأمثلة التي لا تُحصى.

يجب ألا يدفع الامريكيون ضرائب لتمويل حكومات فاشلة في بلدان بعيدة. وفي المستقبل، ستكون مساعداتنا موجّهة ومحدودة زمنيا. سنُفضّل الدول التي أظهرت القدرة والرغبة في مساعدة نفسها، وسنُوجّه مواردنا نحو المناطق التي يمكن أن تُحدِث فيها تأثيرا مضاعفا وتُحفّز القطاع الخاص المُستدام، بما في ذلك الشركات الامريكية، والاستثمار العالمي.

هذا العمل جارٍ على قدم وساق. ونحن نشهد بالفعل تقدّما هائلا في جعل الأمم المتحدة والحلفاء الآخرين والصناديق الخاصة تُساهم بحصة أكبر في تمويل المشاريع حول العالم، وهي عملية يُضاهيها نجاح الرئيس في إقناع حلفائنا في الناتو بالوفاء بالتزاماتهم في الإنفاق. ونحن نعمل على دمج حسابات المخصصات المجزأة لبناء مجموعات صناديق تمويل أكثر مرونة وحيوية، والقضاء على العمليات البيروقراطية للتحرك بشكل أسرع والاستجابة للأزمات في الوقت الفعلي، وتطبيق معايير كفاءة جديدة لقياس التأثير بطريقة كمية. وعن طريق تمكين الدبلوماسيين على الأرض من خلال المكاتب الإقليمية، فإننا ننشئ قناة سريعة لتلقي الآراء والملاحظات لضمان توافق البرامج مع المصالح الامريكية واحتياجات الدول الشريكة.

وهذا النموذج سيضعنا أيضا في موقف أقوى لمواجهة نموذج المساعدات الاستغلالي للصين، وتعزيز مصالحنا الاستراتيجية في المناطق الرئيسية حول العالم.

> **الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تراجعت كثيرا عن هذا المعيار**

سنحقق ذلك من خلال إعطاء الأولوية للتجارة على المساعدات، وللفرص على التبعية، وللاستثمار على المساعدة. وبالنسبة للامريكيين وكثيرين حول العالم، سيُمثل الأول من تموز/يوليو بداية حقبة جديدة من الشراكة العالمية والسلام والاستثمار والازدهار.

*ماركو روبيو أدى اليمين الدستورية ليصبح وزير الخارجية الامريكي رقم ٧٢ في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥. ويعمل الوزير على إنشاء وزارة خارجية تضع في الاعتبار 'أمريكا أولا'.

*المكتب الصحفي لوزارة الخارجية الامريكية

آسيا تعجّ بالنووي وتنتظر لحظة الانفجار الكبير.. هل بدأ العد التنازلي للحرب ؟

من غزة إلى كوريا الشمالية قارة تغلي

BBC:

من حق القارئ أن يقول إن العنوان مبالغ فيه نوعا ما، إذ يتساءل ما علاقة حرب غزة بكوريا الشمالية؟ وعن أي صفيحٍ نووي نتحدث؟ فالصراعات في قارة آسيا مستمرة منذ عقود طويلة. ولنبدأ بالشرح علينا سريعا أن نُذكر بحقائق عسكرية تشهدها الدول الآسيوية منذ عدة أعوام.

تشارك ثلاث دول نووية آسيوية في حروب أو مواجهات عسكرية، فموسكو -إذا اعتبرنا روسيا من ضمن قارة آسيا- تشن حربا منذ أكثر من ثلاث سنوات على أوكرانيا. وخاضت الهند والباكستان مؤخرا مواجهة عسكرية هي الأعنف منذ عقود.

بينما تلوح الصين بالخيار العسكري «أمام الجميع»، في النزاع مع تايوان، وفي كوريا الشمالية لا يكاد يخلو تصريح يخرج على لسان مسؤوليها إلا وتخلله تهديد نووي أو عسكري.

في أقصى غرب القارة، تندلع حرب منذ عام و ٩ أشهر، بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة، انتشر لهيبها على

شكل مواجهات وأزمات في لبنان وسوريا واليمن والعراق، هذا ناهيك عن المواجهة مع إيران. وتلك الأخيرة يهيمن عليها ملف السلاح النووي بشكل أساسي.

كيف أعدّت حماس قوة لضرب إسرائيل في السابع من أكتوبر؟

وبعد أن قُصفت المواقع النووية الإيرانية، فعّلت باكستان أنظمة الدفاع الجوي ونشرت طائرات مقاتلة بالقرب من منشآتها النووية ومن حدود البلاد مع إيران، بعدما شنت إسرائيل هجمات على المنشآت النووية الإيرانية. وقال مسؤول استخباراتي لوكالة الأنباء الألمانية (د ب أ)، إن «أنظمتنا على أهبة الاستعداد كإجراء احترازي..رغم أنه لا يوجد أي تهديد مباشر».

ولتوضيح مدى الانتشار النووي في آسيا، عليك عزيزي القارئ أن تتابع الجزء القادم من القصة بعناية، نظرا للمعلومات المهمة والأرقام الدقيقة المتاحة لك:

قارة آسيوية مُثقلة بالرؤوس النووية

في قلب هذا المشهد المتفجر، تبرز خمس دول آسيوية كقوى نووية معترف بها، تملك مئات الرؤوس النووية، وتُعد أطرافا مباشرة أو غير مباشرة في نزاعات أو مواجهات عسكرية، أو على الأقل تُلوّح باستخدام هذه الترسانة.

روسيا ترسانة جاهزة للانتشار

تمتلك روسيا –التي تمتد جغرافيا بين آسيا وأوروبا– أكبر ترسانة نووية في العالم، تُقدّر بنحو ٤,٣٨٠ رأسا نوويا في حالة انتشار عملياتي، وفق تقديرات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI).

وحذر الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٤، الغرب، من أن روسيا قد تستخدم الأسلحة النووية إذا تعرضت لضربات بصواريخ تقليدية.

الصين: تزايد بعدد الرؤوس النووية

تواصل بكين تسليح ترسانتها النووية بوتيرة متسارعة. وبحسب تقرير المعهد ذاته، بلغ عدد الرؤوس النووية الصينية في العام ٢٠٢٤ نحو ٥٠٠ رأس نووي، مقارنة بـ ٤١٠ فقط في العام الذي سبقه.

الهند: بين قوتين نوويتين

تملك الهند نحو ١٧٢ رأسا نوويا، وهي الدولة الوحيدة التي تخوض مواجهات حدودية مباشرة مع قوتين نوويتين أخريين في آسيا: الصين وباكستان.

مجموعة من الصواريخ النووية مرسوم عليها أعلام الدول التي تمتلك أسلحة نووية، وعددها تسع دول، وهي الدول المعروفة رسميا (أو شبه رسميا) بامتلاك ترسانة نووية. الولايات المتحدة – المملكة المتحدة – فرنسا – روسيا – الهند – باكستان – الصين – كوريا الشمالية وإسرائيل (دون اعتراف)

باكستان: النووي الإسلامي

تملك إسلام أباد ما يقارب ١٧٠ رأسا نوويا، وهي القوة النووية الإسلامية الوحيدة المعترف بها دوليا،

كوريا الشمالية: نووي مدمج بالعقيدة السياسية

أما بيونغ يانغ، التي لا تعترف بمعاهدات نزع السلاح النووي، فتمتلك ما بين ٥٠ إلى ٧٠ رأسا نوويا بحسب تقديرات غربية، رغم غياب بيانات رسمية. وتُعد كوريا الشمالية الدولة الأكثر «مجاهَرة» بترسانتها النووية، إذ دمجت برنامجها النووي في خطابها السياسي والعقائدي، وغالبا ما ترفق تهديداتها بتجارب صاروخية عابرة للقارات.

إسرائيل: القوة التي «لا تعترف»

تمتلك إسرائيل برنامجا نوويا غير معلن رسميا، وتُقدّر تقارير استخباراتية غربية ترسانتها بما يتراوح بين ٨٠ إلى ٩٠ رأسا نوويا، لكن إسرائيل تنتهج سياسة «الغموض النووي».

إيران: على عتبة القنبلة

رغم أن إيران لا تمتلك حتى الآن سلاحا نوويا، إلا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أصدرت في ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٥، تقريرا اتّهم إيران «بعدم الوفاء بالتزاماتها» المتعلقة بأنشطتها النووية. وأشارت إلى أن مستوى تخصيب اليورانيوم في إيران قد يقلّص الوقت اللازم لصنع سلاح نووي، رغم أنها لم تجد دليلا على امتلاك أو تطوير أسلحة نووية حتى الآن.

اعتبرت السلطات الإيرانية أن تقرير الوكالة شكّل «ذريعة» للهجمات الإسرائيلية. وعبّر عن هذا الموقف المتحدث باسم وزارة الخارجية إسماعيل بقائي، الذي اتّهم في منشور المدير العام غروسي بـ«تحويل الوكالة إلى طرف في النزاع».

ديمونا: كيف عرف العالِم مردخاي فعنونو سر الترسانة النووية الإسرائيلية؟

وفي يونيو/حزيران ٢٠٢٥، شنّت إسرائيل والولايات المتحدة هجمات جوية استهدفت منشآت عسكرية ونووية إيرانية في أصفهان ومشهد وبندر عباس، ضمن واحدة من أوسع العمليات الجوية في تاريخ النزاع غير المعلن بين البلدين.

وعلينا أن لا ننسى؛ أن اليابان الواقعة أقصى شرق قارة آسيا هي الدولة الوحيدة التي تعرضت لضربات نووية عسكرية، وهو ما لا يجعل الأمر مستبعدا بأن تتكرر الحادثة في أي دولة أخرى، في حالة تفجر أي من النزاعات التي تعصف بالقارة منذ عقود.

والآن بعد هذه المعلومات، يبدو من الواضح للقارئ مدى القوة النووية التي بيد هذه الدول الآسيوية وكيف أن القارة معرضة لحرب نووية إذ ما انفلت عقال أي مواجهة من المواجهات المتعددة في القارة، لكن ننصح بمتابعة القراءة لتعرف أن القنابل النووية ليست هي السلاح الخطر الوحيد في القارة.

القارة في سباق تسلح «على المكشوف»

كشفت بيانات صادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) أن الهند احتلت المرتبة الثانية عالميا

في واردات السلاح بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٤، بعد أوكرانيا، إذ استحوذت على نحو ٨٫٣ بالمئة من مجمل واردات الأسلحة العالمية، مقابل ٨٫٨ بالمئة لأوكرانيا.

ورغم هذا الترتيب المتقدم، سجّلت واردات الهند انخفاضا طفيفا مقارنة بالفترة السابقة (٢٠١٥–٢٠١٩) بنسبة بلغت نحو ٩٫٣ بالمئة، في ظل سياسة حكومية تهدف إلى تعزيز التصنيع العسكري المحلي وتقليل الاعتماد على الخارج، لا سيما على روسيا.

ولا تزال موسكو تُعدّ المورد الرئيسي للسلاح إلى الهند، لكنها شهدت تراجعا لافتا في حصتها، التي انخفضت إلى ما بين ٣٦ و٣٨ بالمئة من إجمالي واردات نيودلهي، بعدما كانت ٥٥ بالمئة في الفترة السابقة، و٧٢ بالمئة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤.

في المقابل، حققت فرنسا صعودا بارزا، لتصبح الهند أكبر زبون للسلاح الفرنسي، مستحوذة على ٢٨ بالمئة من صادرات باريس إلى الخارج. كما حافظت إسرائيل على موقعها كمورد رئيسي للهند، بحصة تقدّر بنحو ٣٤ بالمئة من واردات البلاد العسكرية.

أما باكستان، فقد سجلت نموا لافتا في واردات الأسلحة خلال الفترة ذاتها، بزيادة قدرها نحو ٦١ بالمئة مقارنة بالفترة ما بين ٢٠١٥ و٢٠١٩. وبهذه القفزة، أصبحت خامس أكبر مستورد للسلاح في العالم، بنسبة ٤٫٦ بالمئة من إجمالي واردات الأسلحة العالمية.

وتبدو بكين اللاعب الأبرز في تسليح باكستان، إذ وفرت لها نحو ٨١ بالمئة من وارداتها خلال ٢٠٢٠–٢٠٢٤، مقارنة بـ٧٤ بالمئة في الفترة السابقة. وحلّت دول مثل هولندا وتركيا في مراتب تالية. وفي الفترة ٢٠١٦–٢٠٢٠، كانت باكستان في المرتبة العاشرة عالميا، مع نسبة ٢٫٧ بالمئة من إجمالي الواردات، اعتمدت خلالها بشكل أساسي أيضا على الصين.

وفيما يتعلق بإسرائيل، فقد احتلت المرتبة ١٥ عالميا على قائمة مستوردي الأسلحة في الفترة من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٤، بحصة بلغت حوالي ١٫٩ بالمئة من السوق العالمي. وتصدّرت الولايات المتحدة قائمة المورّدين لإسرائيل، بنحو ٦٦ إلى ٦٩ بالمئة من إجمالي وارداتها، تلتها ألمانيا بنسبة تقارب ٣٠ إلى ٣٣ بالمئة، في صفقات شملت غواصات وقطعا بحرية وذخائر ومكونات دفاعية.

هل استفادت الصين من الصراع بين الهند وباكستان في رسم ملامح قوتها العسكرية؟

وسجّلت إيران أدنى مستويات استيراد للسلاح في الشرق الأوسط خلال الفترة ذاتها، بفعل العقوبات المفروضة عليها، ما دفعها إلى التركيز على تطوير قدراتها الذاتية، خاصة في المجال الصاروخي، وهو ما برز خلال المواجهات الأخيرة مع إسرائيل.

وقبل الهجوم الإسرائيلي المفاجئ على إيران باسبوع واحد فقط، كشفت صحيفة وول ستريت جورنال الامريكية، عن أن طهران طلبت مؤخرا «آلاف الأطنان من مكونات الصواريخ الباليستية من الصين» وبيّنت الصحيفة أن «الكمية المطلوبة تكفي لإنتاج نحو ٨٠٠ صاروخ باليستي».

ورغم أن هذا الاستعراض يركّز على بعض الدول فقط، إلا أنه يعكس بوضوح حجم سباق التسلح في قارة آسيا، القارة الأكبر جغرافيا وسكانيا، حيث تلقي هذه التوجهات العسكرية بظلالها على أمن المنطقة وتوازناتها المستقبلية.

الجميع منتصر دون حسم

في قارة تشهد توترات جيوسياسية متصاعدة، تبدو المواجهات العسكرية الأخيرة في آسيا محكومة بقاعدة واحدة: لا غالب ولا مغلوب.

فبين صراعات طويلة ومواجهات قصيرة لكن مكثفة، تظهر النتائج النهائية غامضة، وكأن الجميع يخرج بانتصار ما، أو هزيمة غير واضحة المعالم.

الهند وباكستان: ٤ أيام من التصعيد

شهدت منطقة كشمير، البؤرة المتفجرة بين الهند وباكستان، مواجهة عسكرية استمرت ٤ أيام في مايو/أيار ٢٠٢٥، بدأت بتبادل للقصف عبر خط الهدنة، ثم تصاعدت إلى اشتباكات جوية وبريّة محدودة. ورغم سقوط عشرات الضحايا من الجانبين، لم تحقق أي من الدولتين نصرا حاسما. وانتهت المواجهة بوساطة دولية، لكن جذور الصراع بقيت كما هي، مؤكدة أن كشمير ستظل ساحة للتوتر المتجدد.

إيران وإسرائيل: ١٢ يوما من الضربات المتبادلة

لم تكن المواجهة بين إسرائيل وإيران في ٢٠٢٥ مفاجئة، لكنها كانت الأكثر مباشرة منذ سنوات. هاجمت إسرائيل بغارات على منشآت نووية وعسكرية إيرانية.وردت طهران بصواريخ ثقيلة، واستمر القتال ١٢ يوما، وشمل ضربات بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، لكنه انتهى دون حسم. كل طرف ادّعى تحقيق أهدافه وأعلن النصر.

إسرائيل وحماس: عام و٩ أشهر من الحرب غير المحسومة

منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، تدور المواجهة الأطول في المنطقة بين إسرائيل وحركة حماس في غزة. بعد عام و٩ أشهر (حتى يوليو ٢٠٢٥)، لم تحقق إسرائيل «القضاء التام» على حماس، كما لم تتمكن الأخيرة من كسر الحصار أو تحقيق نصر سياسي واضح.

ورغم انتهاج إسرائيل سياسة «الغموض النووي» إلا أن وزير التراث، عميحاي إلياهو، أبدى انفتاحه على خيار «القصف النووي كأحد خيارات إسرائيل خلال الحرب في غزة».

غزة دُمرت، والقتلى تجاوزوا عشرات الآلاف وفق حكومة حماس، لكن المعادلة الأمنية والسياسية لم تتغير جذريا. وكما في كل الحروب الآسيوية الأخيرة، يبدو أن الجميع يدفع الثمن، لكن لا أحد يخرج فائزا.

أبرز ردود الفعل تجاه تصريح وزير إسرائيلي بإلقاء قنبلة نووية على غزة

وحتى لو تعاملنا مع روسيا أنها جزء من قارة آسيا فأن الحرب التي تخضوها، أو العملية العسكرية كما يسميها الكرملين، ضد أوكرانيا لم تُحسم عسكريا بعد، ولا يبدو ذلك ممكنا في المدى القريب.

فبين كشمير وغزة والضربات الإيرانية-الإسرائيلية، يبدو أن «السلام الهش» هو النتيجة الوحيدة المتكررة حتى تندلع الجولة التالية، والحالات تنطبق على الصراع في شبه الجزيرة الكورية، وعلى الصين وتايوان وكذلك على الصين والهند. فمن القادر على إطفاء نار هذه الحروب والمواجهات؟ لا بد أن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، له الدور الأكبر في إنهاء هذه المواجهات وإن كان بشكل مؤقت، وهو الأمر الذي يستدعي المزيد من الشرح المستفيض.

الأمير تركي الفيصل:

لا ينبغي للسيد ترامب أن يتبع معايير مزدوجة

موقع«The National»/ الترجمة والتحرير : محمد شيخ عثمان

في عالمٍ يسود فيه العدل، لرأينا قنابلَ التدمير التي تُطلقها قاذفات بي-٢ الأمريكية تُمطر ديمونا ومواقعَ إسرائيلية أخرى. فإسرائيل، في نهاية المطاف، تمتلك قنابلَ نووية، خلافا لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

عــلاوة على ذلــك، لــم تنضم إسـرائـيـل إلى تلك المعاهدة، وظلت خارج نطاق سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولم يقم أحد بتفتيش المنشآت النووية الإسرائيلية.

إن من يبررون الهجوم الإسرائيلي الأحادي على إيران بالإشارة إلى تصريحات القادة الإيرانيين الداعية إلى زوال إسرائيل، يتجاهلون تصريحات بنيامين نتنياهو منذ توليه رئاسة الوزراء عام ١٩٩٦، الداعية إلى تدمير الحكومة الإيرانية. لقد جلبت لهم تهديدات إيران الدمار.

من المتوقع أن يُبدي الغرب دعما منافقا لهجوم إسرائيل على إيران. ففي نهاية المطاف، لا يزال دعمهم للهجوم الإسرائيلي على فلسطين مستمرا، وإن كانت بعض الدول قد تراجع دعمها مؤخرا.

إن معاقبة الغرب لروسيا على غزوها أوكرانيا

> **معاقبة الغرب لروسيا تتناقض مع ما يسمح به لإسرائيل**

تتناقض تناقضا صارخا مع ما يُسمح به لإسرائيل. إن النظام الدولي القائم على القواعد، الذي طالما روّج له الغرب وأعلنه، في حالة من الفوضى. ونحن في العالم العربي لسنا بمنأى عن ذلك. إن موقفنا المبدئي من تلك الصراعات مثالٌ ساطعٌ على ما ينبغي أن تفعله الدول وقادتها وشعوبها.

ما يثير الاستياء في قادة الغرب هو استمرارهم في ترديد مقولات مبتذلة حول معتقداتهم المزعومة. لحسن الحظ، وخاصة فيما يتعلق بنضال الشعب الفلسطيني من أجل الاستقلال من الاحتلال الإسرائيلي، رفض عدد كبير من عامة الناس في الغرب مواقف قادتهم الزائفة. ويواصل الناس من جميع الأديان والألوان والأعمار إظهار دعمهم لاستقلال فلسطين؛ ومن هنا يأتي التحول المتزايد في مواقف قادتهم. وهذا تطور محمود.

أعطى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، مساء السبت، الضوء الأخضر لجيش بلاده لقصف ثلاثة مواقع نووية في إيران. وبعد أن فعل ذلك، صدَّق إغراءات نتنياهو وتزييفه للنجاحات في هجومه غير القانوني المستمر على إيران.

لقد عارض بشجاعة هجوم قيادته غير القانوني على العراق قبل أكثر من عقدين. تذكروا قانون العواقب غير المقصودة. لقد نجح في العراق وأفغانستان، وسينجح بالتأكيد في إيران.

لا يزال من الممكن العودة إلى الدبلوماسية.

على عكس غيره من القادة الغربيين، ينبغي على السيد ترامب ألا يتبع معايير مزدوجة. عليه أن يستمع إلى أصدقائه في السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي. فعلى عكس السيد نتنياهو، يسعون إلى السلام، مثل السيد ترامب، لا إلى الحرب.

مع ذلك، لا أستطيع فعل شيء حيال ازدواجية المعايير، وسلوك نتنياهو الإبادي، وتاريخ إيران الحافل بالأنشطة الشنيعة، والخلافات الأخوية بين القادة الفلسطينيين، وجبن أوروبـا، وتعهد ترامب بإحلال السلام في الشرق الأوسط، بينما يشن حربا على إيران، وتهنئته لإيران على موافقتها على دعوته لوقف إطلاق النار . وهناك أيضا إطراؤه المفرط لنتنياهو.

ما سأفعله هو أن أحذو حذو والدي الراحل الملك فيصل عندما نكث الرئيس الأمريكي آنذاك هاري إس. ترومان بوعود سلفه فرانكلين دي روزفلت وساهم في نشأة إسرائيل، امتنع والدي عن زيارة الولايات المتحدة حتى غادر السيد ترومان منصبه. وسأمتنع أنا عن زيارة الولايات المتحدة حتى يغادر السيد ترامب منصبه.

***الأمير تركي الفيصل هو سفير سعودي سابق لدى واشنطن ولندن، وكان مديرا عاما لوكالة الاستخبارات السعودية.**

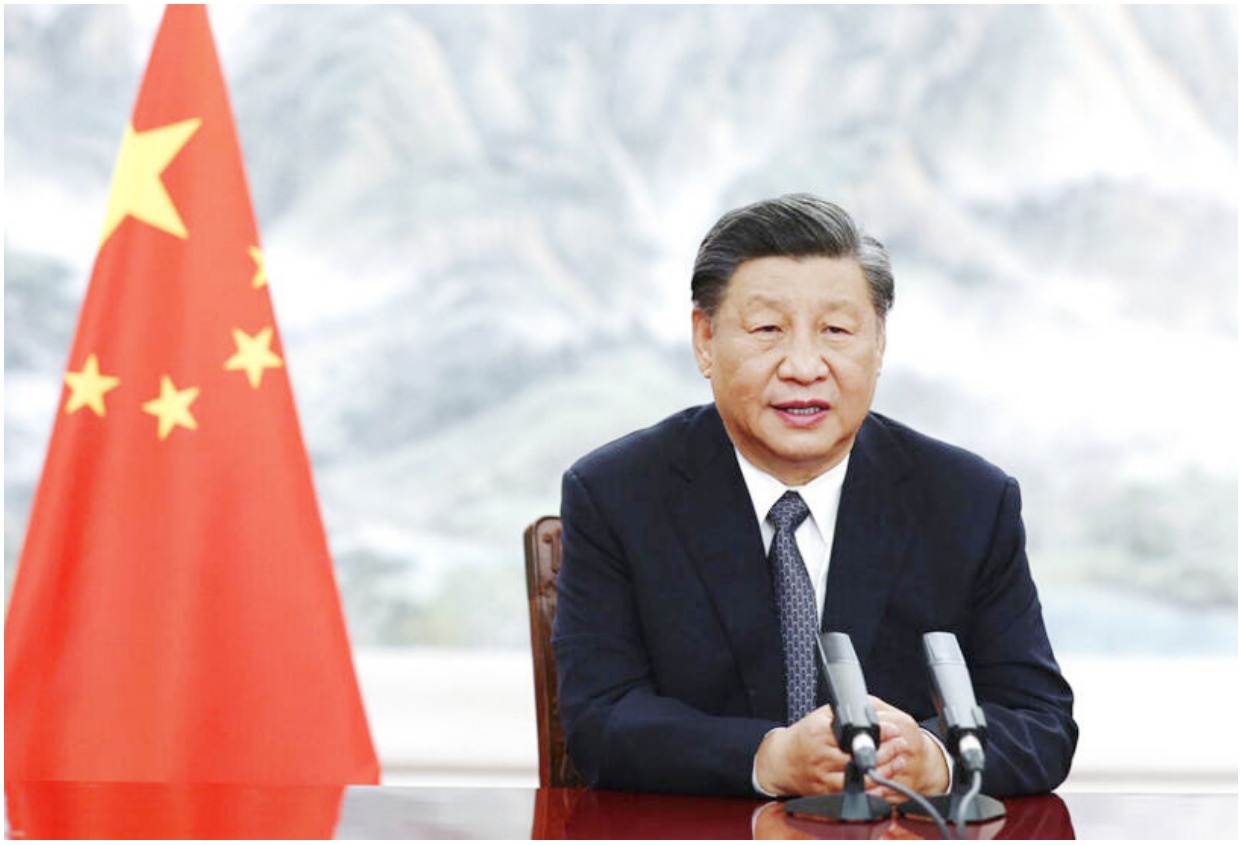

شي جين بينغ يتخطى البريكس.. توبيخ صامت لكتلة متصدعة؟

مؤسسة»موديرن دبلوماسي»/الترجمة والتحرير : محمد شيخ عثمان

تقرير خاص-جينيفيف دونيلون-ماي: لأول مرة منذ تأسيس مجموعة البريكس عام ٢٠٠٩، لن يحضر الرئيس الصيني شي جين بينغ القمة السنوية. يشير غيابه عن اجتماع يوليو ٢٠٢٥ في ريو دي جانيرو - وهو اجتماع يشهد توسعا هائلا للكتلة ويأتي في وقت يشهد تحولات جيوسياسية - إلى أن الأمر يتجاوز مجرد مسألة جدولة. إنها إشارة هادئة، تُبرز انزعاج الصين المتزايد من كتلة تطورت من ثقل موازن استفزازي للغرب إلى منصة للتصريحات الرمزية والخلافات الداخلية. إنه غياب غير مسبوق، سيترك آثارا بالغة، ويثير في الوقت نفسه تساؤلات حول أولويات الصين الدبلوماسية، وربما يُضعف قدرة بكين على المضي قدما في جدول أعمالها خلال القمة.

منذ توليه منصب الزعيم الأعلى للصين أواخر عام ٢٠١٢، حضر شي جين بينغ جميع قمم مجموعة البريكس دون انقطاع. وكانت صحيفة ساوث تشاينا مورنينج بوست أول من نقل خبر تفويته للقمة المقبلة التي تستمر يومين في ريو دي جانيرو في ٢٥ يونيو. وجاء التأكيد الرسمي في ٢ يوليو، عندما أعلنت وزارة الخارجية الصينية في مؤتمر صحفي روتيني أن رئيس مجلس الدولة لي تشيانغ سيتوجه إلى ريو بدلا من ذلك. أعلن الكرملين أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

لماذا يغيب الزعيم الصيني عن قمة عالمية ساهمت بلاده في تشكيلها؟

سينضم إلى القمة افتراضيا ، وسيحضر وزير الخارجية سيرجي لافروف نيابة عنه. ولم تُعلن الصين ما إذا كان شي سينضم إلى القمة عبر الفيديو. وفي ظل غياب شي وبوتين، سيكون رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي الزعيم الوحيد الذي سيحضر شخصيا من مجموعة البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين)، إلى جانب الرئيس المُضيف لولا دا سيلفا.

عند مفترق طرق

تشكلت مجموعة البريكس في الأصل من البرازيل وروسيا والهند والصين، وانضمت إليها جنوب أفريقيا بعد فترة وجيزة. وقد شهدت المجموعة تحولا جذريا في السنوات الأخيرة. فما بدأ كمجموعة متماسكة من القوى الناشئة ذات المصالح المتوافقة، توسع ليتحول إلى تحالف واسع النطاق يضم أعضاء أوسع، وإن كان أقل تماسكا. في عام ٢٠٢٤، انضمت مصر وإثيوبيا وإيران والإمارات العربية المتحدة إلى المجموعة ، تلتها إندونيسيا في وقت سابق من هذا العام .

بالتوازي مع توسيع العضوية الكاملة، أنشأت مجموعة البريكس أيضا فئة « الدول الشريكة»، مما يُتيح انتماء أكثر مرونة لمجموعة ثانية من الدول. وقد مُنحت هذه الصفة لعشر دول – بما في ذلك بيلاروسيا، وبوليفيا، وكوبا، وكازاخستان، وماليزيا، ونيجيريا، وتايلاند، وأوغندا، وأوزبكستان، وفيتنام. ورغم دعوة هذه الدول الشريكة للمشاركة في فعاليات البريكس، إلا أنها لا تتمتع بنفس سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها الأعضاء الكاملون. ومع هذه الإضافات، أصبح هذا التجمع الموسع يُمثل الآن ما يقرب من نصف سكان العالم ، ويُمثل خُمس التجارة العالمية، ويُولد حوالي ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عند قياسه بتعادل القوة الشرائية.

لقد ولّد هذا التوسع السريع فرصا وخلافات. وبينما اعتبرت بكين على الأرجح جولات التوسع السابقة انتصارات دبلوماسية، فإن تدفق أصوات جديدة – ذات أولويات إقليمية وتوجهات جيوسياسية متباينة – زاد من تعقيد التنسيق والعمل الجماعي. ويواجه الطموح إلى تمثيل صوت موحد للجنوب العالمي تحديا متزايدا بسبب تباين الأجندات الوطنية.

مع ذلك، لا تزال مواضيع راسخة بارزة على أجندة مجموعة البريكس. ومن أبرزها طموح المجموعة لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في التجارة العالمية والاحتياطيات والتمويل – وهو هدف يُشار إليه غالبا بإلغاء الدولرة. وقد قادت الصين دعواتٍ لزيادة استخدام العملات المحلية، بل ودعمت فكرة عملة مشتركة لمجموعة البريكس. أما روسيا، التي تعاني الآن من انفصالٍ عميق عن الأنظمة المالية الغربية، فقد انضمت إلى بكين في دعم بدائل لهيمنة الدولار. في قمة عام ٢٠٢٤ في روسيا، اتهم زعيم البلاد – الرئيس فلاديمير بوتين – الولايات المتحدة بـ«تسليح» الدولار، بينما

مجموعة البريكس عند مفترق طرق: التوسع والتباعد

ردد شي جين بينغ هذه المخاوف من خلال حثّه على إصلاحات في الهيكل المالي الدولي، وإعادة تأكيده دعم الصين لبنك التنمية الجديد.

مع ذلك، تبيّن أن ترجمة الطموح المالي إلى واقع عملي أصعب بكثير. فرغم الزخم الخطابي، كان التقدم الفعلي في مجال إلغاء الدولرة محدودا. وقد أبدت دول رئيسية في مجموعة البريكس، مثل الهند والبرازيل، حذرها، مشيرة إلى عقبات عملية ومخاطر جيوسياسية أوسع نطاقا. وأكدت برازيليا باستمرار على أهمية عدم إثارة غضب شركائها التجاريين الغربيين، بينما تواصل نيودلهي اتخاذ إجـراءات تحوطية، من خلال التعاون مع مجموعة البريكس من جهة، وتعميق العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة ومجموعة السبع من جهة أخرى.

لقد قوّض هذا التباين في النهج قدرة مجموعة البريكس على تشكيل جبهة موحدة. وتُنذر دبلوماسية البرازيل الحذرة وسياسة التوازن الاستراتيجي الهندية بتقويض إمكانات المجموعة التحويلية. وبـدلا من السعي إلى إصلاح هيكلي شامل، يبدو أن العديد من الأعضاء يُفضّلون تحقيق مكاسب تدريجية، مُعطين الأولوية للتجارة والرؤية على التغيير النظامي. ومع نمو مجموعة البريكس في الحجم والطموح، تزداد ثقلا، مما يثير تساؤلات جوهرية حول قدرة المجموعة على الوفاء بوعدها بإعادة تشكيل الحوكمة العالمية.

عائلة ممزقة:

رغم التأكيدات العلنية على الوحدة والتضامن بين دول الجنوب، إلا أن العلاقات بين أعضاء مجموعة البريكس تشوبها التوترات الاستراتيجية وانعدام الثقة المتبادل. ومع توسع نطاق المجموعة وطموحها، أصبح من الصعب تجاهل الانقسامات الداخلية، لا سيما بين الصين وبعض أبرز شركائها.

يظلّ توتر العلاقات بين الصين والهند أبرزَ خطوط الصدع. فقد استمرت التوترات منذ اشتباكات وادي جالوان الدامية عام ٢٠٢٠، ولا تزال تتصاعد في ظلّ التوترات الثنائية المستمرة.

وتـزداد المنافسة الاستراتيجية حدة، مع تعميق الهند لتحالفها الأمني والاقتصادي مع الولايات المتحدة وشركائها في التحالف الرباعي، وهي خطواتٌ تنظر إليها بكين بعين الريبة. ومما يزيد الطين بلة التقارير التي تفيد بنقل الصين تكنولوجيا عسكرية إلى باكستان، خصم الهند اللدود، خلال فترات التوتر الإقليمي الأخيرة. ورغم تطلعاتهما المتوازية إلى قيادة إقليمية ونفوذ متعدد الأطراف أقوى، إلا أن الصين والهند عالقتان في منافسة معقدة يغلب فيها انعدام الثقة على التعاون.

تبدو علاقة الصين بالبرازيل أكثر استقرارا ظاهريا، لكن الحذر يكتنفها. ففي عهد الرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، دعت البرازيل إلى عالم متعدد الأقطاب، وعززت علاقاتها الاقتصادية مع الصين.

تنافسات استراتيجية داخل مجموعة البريكس

ومع ذلك، تواصل البرازيل التحوط استراتيجيا، وتسعى أيضا إلى الحفاظ على علاقات وثيقة مع واشنطن . قد يحدّ هذا الصمود الهادئ من قدرة بكين على تحقيق توافق داخل مجموعة البريكس، ويكشف عن شكوك كامنة حول توازن القوى في المجموعة.

تشير هذه الخلافات الثنائية مجتمعة إلى واقعٍ قاسٍ: لم تعد البريكس تحالفا متماسكا من القوى الناشئة المتشابهة في توجهاتها. إنها تجمعٌ مجزأٌ يصعب التحكم فيه، مُثقلٌ بطموحاتٍ متباينة وانعدام ثقةٍ عميق. لقد وسّع توسع الكتلة نطاقها، لكنه لم يُعزز أساسها بالضرورة. الإجماع بعيد المنال، والتنافس الاستراتيجي يُحدد بشكلٍ متزايد ما كان يُوصف سابقا بأنه جبهةٌ موحدة.

فهم سبب غياب شي جين بينغ

لا يمكن النظر إلى قرار شي جين بينغ بعدم حضور قمة البريكس لعام ٢٠٢٥ في ريو دي جانيرو بمعزل عن العوامل الأخـرى. فهو يعكس تلاقي الضرورات المحلية وإعادة النظر الاستراتيجية في نهج الصين تجاه الدبلوماسية متعددة الأطراف.

على الصعيد الداخلي، يواجه شي قائمة متزايدة من التحديات: استمرار الرياح الاقتصادية المعاكسة، وتباطؤ الطلب الاستهلاكي، وأزمة عقارية مطولة، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب. وقد تفاقمت هذه المخاوف بسبب تجدد التهديدات الأمريكية بفرض رسوم جمركية، مما زاد من ضغوط التوقعات الاقتصادية غير المستقرة أصلا.

تُعدّ المهمة الاستراتيجية المتمثلة في توجيه الصين خلال مرحلتها التنموية المقبلة مُلحّة بنفس القدر. ووفقا لوكالة أنباء شينخوا الرسمية، يُعِدّ الحزب الشيوعي الصيني حاليا مقترحاتٍ للخطة الخمسية الخامسة عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠)، مع انطلاق مشاورات عامة لمدة شهر في مايو. ونظرا لأهمية هذه الدورة التخطيطية في رؤية شي طويلة المدى للتجديد الوطني ، فمن المُرجّح أن تكون مشاركته المباشرة ضرورية ومُكثّفة.

في هذا السياق، يُمكن اعتبار غياب شي عن قمة البريكس تراجعا تكتيكيا للتركيز على تعزيز الاستقرار الداخلي. إلا أن القرار يحمل أيضا تداعياتٍ كبيرة على السياسة الخارجية. فمن خلال تفويض التمثيل إلى رئيس الوزراء لي تشيانغ، يضمن شي استمرارية المشاركة الرسمية للصين، مع تجنب المخاطر السياسية المترتبة على حضور قمةٍ تشهد انقساماتٍ داخلية وتنافساتٍ متنامية، لا سيما مع الهند. يُزيل غيابه احتمال المواجهة المباشرة مع رئيس الوزراء ناريندرا مودي، ويُقلل من احتمالية التفاعلات الخلافية التي قد تكشف عن انقساماتٍ داخل الكتلة.

على نطاق أوسع، يتماشى غياب شي مع تفضيل بكين المتزايد للتعددية الانتقائية - مفضلة منصاتٍ تُمكّن الصين من ممارسة سيطرة أكبر ، مثل منظمة شنغهاي للتعاون، أو تعزيز مصالحها عبر قنوات ثنائية تُشكّلها

> حضر شي جين بينغ جميع قمم مجموعة البريكس دون انقطاع

النفوذ الاقتصادي. من ناحية، تبدو مجموعة البريكس، التي كانت في السابق حجر الزاوية في دبلوماسية الصين فيما بين بلدان الجنوب ، الآن أقل أهمية في حساباتها الاستراتيجية. لقد جعل التوسع الأخير للمجموعة عملية صنع القرار أكثر صعوبة وأضعف التماسك الذي منحها زخما سابقا. بالنسبة للصين، تُصبح مجموعة البريكس بشكل متزايد منصة غير متوقعة – أكثر من كونها أداة لمقاومة منسقة للهيمنة الغربية، وأكثر من كونها منتدى للأجندات المتنافسة.

تحولت استراتيجية السياسة الخارجية الصينية أيضا نحو تعظيم السيطرة على الخطاب الدولي. فبينما وفرت مجموعة البريكس تاريخيا منصة لتحدي المؤسسات العالمية التي تقودها الولايات المتحدة، إلا أن توسع عضويتها جعل الإجماع صعب المنال. وبالنسبة لبكين، قد تفوق تكاليف قيادة مثل هذه المجموعة المتنوعة والمنقسمة الآن فوائدها.

من ناحية أخرى، لا يعني هذا بالضرورة تراجعا في مكانة مجموعة البريكس. فقد دعمت الصين باستمرار توسع المجموعة، ولا تزال ركيزتها الاقتصادية، حيث تُمثل حوالي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للمجموعة. كما تُعدّ بكين أكبر شريك تجاري لمعظم أعضاء البريكس. هذه الهيمنة الهيكلية تُتيح لها نفوذا مستمرا لتشكيل مسار تطور المجموعة، وإن كان بحذر أكبر.

في ضوء ذلك، يُجسّد غياب شي انسحابا استراتيجيا وانشغالا محليا. فهو يعكس سعيا لإدارة التحديات الداخلية دون التخلي عن طموح الصين طويل الأمد لإعادة تشكيل النظام الدولي – ولكن ليس من خلال منصة البريكس التي لم تعد أداة نفوذ متماسكة أو موثوقة.

الخاتمة..

يُعد قرار شي جين بينغ بعدم حضور قمة البريكس إشارة هادئة لكنها مؤثرة. فهو يعكس قيودا داخلية وإعادة تقييم خارجية. البريكس، التي كانت تُعتبر في السابق ثقلا موازنا للغرب، أصبحت الآن كتلة مجزأة تكافح لإدارة تناقضاتها. بالنسبة للصين، قد تفوق تكاليف إدارة هذه المجموعة التعددية والمتنافرة منافعها.

***جينيفيف دونيلون-ماي مستشارة جيوسياسية واستراتيجية عالمية مهتمة بحوكمة الموارد الإقليمية (الأرض والطاقة والمياه) والصراع البيئي في آسيا وأفريقيا. وهي أيضا قائدة شابة من المحيط الهادئ في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية لعام ٢٠٢٣، وقائدة ناشئة من أستراليا والصين، وقائدة شابة من أستراليا وفيتنام، وباحثة عالمية في منحة ينشينغ لعام ٢٠٢٣، وعضو في جمعية آسيا من الجيل أ.**

نيان خسرو:

حرب التكنولوجيا العسكرية والمعلوماتية

تغيرت طبيعة الحروب في عصرنا بشكل جذري مقارنة بالماضي. فقد أدى تطور تكنولوجيا المعلومات إلى تحول نمط الصراع، حيث لم تعد المعارك تقتصر على المواجهات المباشرة بين الجنود. بل أصبحت الضربات تستهدف القادة والبنى التحتية الحيوية بدقة عالية، باستخدام أسلحة ذكية وطائرات مسيرة وأنظمة استخباراتية متطورة.

في هذا السياق، تبرز إسرائيل كأحد الدول التي اعتمدت هذا النمط الحربي الجديد، سواء في حربها مع لبنان المعروفة بانفجارات «البيجر»، أو في صراعها غير المعلن مع إيران، حيث تحولت الضربات إلى عمليات نوعية تعتمد على معلومات استخباراتية دقيقة، مما يحدث فارقا قد لا تحققه عشرات الصواريخ التقليدية.

اليوم، يعيش العالم صراعا تدور رحاه حول الأجهزة المعلوماتية الذكية. فامتلاك أدوات تحليل البيانات، وبرمجيات الرصد والتتبع، والتكنولوجيا العسكرية الحديثة، أصبح يعادل امتلاك التفوق الميداني. لم تعد المعارك تُحسم بكثافة النيران، بل بدقة الإصابة والقدرة على تعطيل أنظمة العدو دون الحاجة لمواجهات مباشرة.

بعد الحرب العالمية الثانية ، أصبحت أوروبا مركزا لحرب الباردة بين الأتحاد السوفيتي وامريكا . تبين أنه من المستحيل لأوروبا التي أصبحت

ضعيفا أمام النزعة التوسعية للأتحاد السوفيتي ، بدون مساعدات الأقتصادية والعسكرية الامريكية التصدي لها .

ولهذا السبب بعض دول أوروبا التزموا بمساعدة بعضهم في إطار الدفاع الجماعي ، وإنظمامهم الى منظمة الناتو ، حصلوا على الأطمئنان لربطهم مستقبل أمنهم ودفاعهم بإرادة وقوة ناتو .

بهذا الشكل علاقات الأتحاد الأوروبي مع ناتو كونت بالتزامات حتمية بين الطرفين ، إلا أن مع مرور الوقت سياسيين امريكا كانوا ينتقدون أوروبا بأنهم يقومون بأداء واجباتهم الأمنية بدون مقابل ، بدون أن يدفعوا التزاماتهم المالية العسكرية ، الرئيس الامريكي دونالد ترمب أثناء الحملة الأنتخابية سنة ٢٠١٩ قال : إذا كان دول أوروبا لم يوفوا بوعودهم إيزاء واجباتهم المالية العسكرية ، فإن امريكا ينسحب من الاتفاق معهم ، فإن هذه الخطاب لترمب برزت مخاوف واضحة بالإعتماد أوروبا الكلي على امريكا للدفاع عنهم .

هجوم روسيا على أوكرانيا ، برزت ضعف الأنظمة الدفاعية والأمنية لدول أوروبا أمام أنظار العالم .

هذه الحرب المستمرة الى الآن حرب بين كلاسيكي وجديد ، يستخدم فيها المواد التقليدية والكلاسيكية ، مثل مواجهات المباشرة والطائرات والدبابات والمدافع ، وكذلك المواد الحربية الجديدة مثل استخدام الدرونات وهجوم الأنترنت وفرض تكنولوجيا العالية فيها ..

ومن الجدير بالذكر هناك الكثير من الحروب الحالية التي تستخدم فيها الشكل الكلاسيكي ، ولكن أبرزها حرب روسيا وأوكرانيا .

تشير التوقعات الى أن شكل الحروب في المستقبل يتغير كليا ، بشكل يمكن أن يكون صعبا التنبؤ حول تغيرات ساحات الحروب ، ليست لأنه فقط الأسلحة النووية والشكل التقليدي للحروب تهديدا على مستقبل العالم ، وإنما التصاعد السريع للمعلومات والحروب الألكترونية ، بالرغم من كل ذلك ، الكوارث الطبيعية هي التهديد الأخطر على العالم .

الموسم الثاني للإنصات المركزي